استراتيجية الكويت
لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

التقرير السنوي الثاني
2021



كويت جديدة NEWKUWAIT

نزاهة Nazaha

KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 1 12/05/2022 02:41:43 م

KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 2 12/05/2022 02:41:44 م


بسم الله الرحمن الرحيم



حضرة صاحب السمو الشيخ

نواف الأحمد الجابر الصباح

حفظه الله ورعاه

أمير دولة الكويت

KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 4 12/05/2022 02:41:46 م



سمو الشيخ

مشعل الأحمد الجابر الصباح

حفظه الله

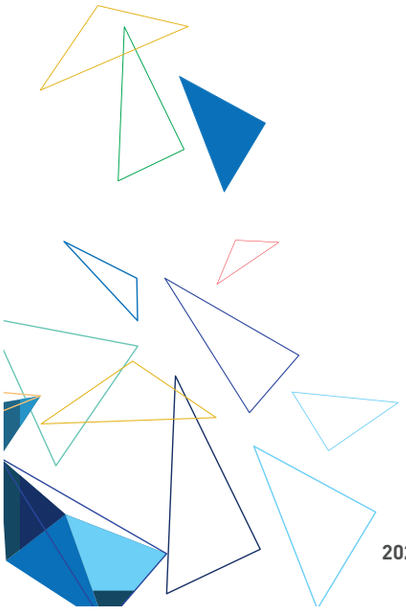
ولي عهد دولة الكويت

KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 5 12/05/2022 02:41:48 م

الجهات الأعضاء في اللجنة العليا لقيادة وتنسيق الاستراتيجية الوطنية الأولى لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

تم تشكيل اللجنة العليا لقيادة وتنسيق الإستراتيجية وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم 961 المؤرخ في 15 يوليو 2019 والذي حدد عضوية واختصاصات اللجنة. كما تم تجديد عضوية اللجنة وفقاً لقرار رئيس اللجنة رقم 221 لسنة 2021 والمؤرخ في 24 أكتوبر 2021 والذي حدد عضوية 19 جهة من ممثلي القطاع العام، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني وبرئاسة رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد.

الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية	
الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات	
الجهاز المركزي للمناقصات العامة	
المجلس الأعلى للقضاء	
النيابة العامة	
الهيئة العامة لمكافحة الفساد – نزاهة	
جمعية الشفافية الكويتية	
ديوان الخدمة المدنية	
غرفة تجارة وصناعة الكويت	
مجلس الأمة	
مجلس الجامعات الخاصة	
هيئة أسواق المال	
وزارة الإعلام	
وزارة التجارة والصناعة	
وزارة التربية	
وزارة التعليم العالي	
وزارة الداخلية	
وزارة العدل	
وزارة المالية	



KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 7 12/05/2022 02:41:51 م

انطلقت استراتيجية الكويت الأولى لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد للفترة من العام 2019 إلى 2024 ، لتوفير إطار توجيهي متكامل لجهود دولة الكويت في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد خاصة من خلال وضع هذه الجهود ضمن خطة متكاملة تشمل التشريعات والسياسات والاجراءات التنفيذية اللازمة.

يعرض هذا التقرير السنوي الثاني للاستراتيجية الجهود التي تم بذلها بالإضافة إلى تفاصيل سير عمل كل مبادرة من مبادرات الاستراتيجية، والتحديات والدروس المستفادة منذ إطلاق الاستراتيجية حتى ديسمبر 2021.

بالرغم من التحديات، لقد قامت جميع اللجان والفرق المعنية بمتابعة وتنسيق الاستراتيجية ببذل أعلى درجات الدقة والعناية الواجبة لجمع البيانات وقياس الأثر لعكسها في هذا التقرير.

اعداد التقرير :

تم اعداد هذا التقرير من قبل مكتب التخطيط والمتابعة في هيئة "نزاهة" والذي يقوم بمهام مكتب دعم تنفيذ الإستراتيجية، وذلك بالتعاون مع جميع اللجان الفنية المعنية بجميع المحاور الأربع للاستراتيجية.

تم نشر نسخة الكترونية من التقرير على الموقع الالكتروني للهيئة العامة لمكافحة الفساد : www.nazaha.gov.kw

المحتويات

01	كلمة الرئيس	11
02	الملخّص التنفيذي	12
03	نظرة عامة على مؤشرات الفساد في دولة الكويت	16
04	الإطار العام للإستراتيجية الوطنية	28
05	حوكمة قيادة وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية	36
06	نتائج وسير عمل الإستراتيجية الوطنية	40
07	المخاطر والتحديات	83
08	الدروس المستفادة	87
09	الخطوات القادمة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للعام 2022	91

"من أجل الكويت"

لنبني الوطن بنزاهة

أهم ما تم انجازه ضمن هذا المشروع الوطني الطموح يتمثل في:

1. تطوير تشريعات تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (حق الاطلاع على المعلومات، مشروع قانون حظر تعارض المصالح الجديد، تجريم الرشوة في القطاع الخاص، تجريم رشوة الموظف العام الأجنبي، وتوسيع نطاق مسئولية الأشخاص الإعتبارية عن جرائم الفساد)
2. وصول 47% من مبادرات الاستراتيجية لمرحلة إنجاز معظم الأعمال، و مرحلة التطبيق النهائي و التقييم.
3. تعزيز التعاون مع العديد من الشركاء في مكافحة الفساد على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، وخاصة مع مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني والهيئات الرقابية.

KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 10 12/05/2022 02:41:55 م

كلمة **رئيس اللجنة العليا**
لقيادة وتنسيق الاستراتيجية



إن المداومة والمتابعة والتعاون بين الشركاء تمثل العوامل الرئيسية لنجاح أي مشروع، لذا فقد كان إيماننا راسخاً في أن مجرد وضع قواعد وتحديد مستهدفات استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ليس كافياً في حد ذاته؛ ولن يؤتي ثماره المرجوة التي نتطلع إليها جميعاً؛ وإنما لابد أن يصاحب ذلك ويلازمه وضع آلية واضحة ومنضبطة لمتابعة مخرجات هذه الاستراتيجية وتقييم فعاليتها؛ في اطار من التعاون والشراكة بين كافة مكونات الاستراتيجية الحكومية والأهلية بحسبان ان هذه الاستراتيجية تمثل مشروعاً وطنيا يتطلع إلى نجاحه الجميع.

من أجل ذلك تحرص " نزاهة " واللجنة العليا لقيادة وتنسيق الاستراتيجية على إصدار تقرير سنوي ترصد فيه مؤشرات أداء الجهات لالتزاماتها، ونتائج سير عمل الاستراتيجية، والمخاطر والتحديات، والدروس المستفادة، وتضع خارطة الطريق للمرحلة المقبلة، على هدى ما تنتهي إليه من تقييم لمخرجات المرحلة الصادر عنها كل تقرير، وقد صدر التقرير السنوي الأول عن اعمال الاستراتيجية في العام 2019/2020، وتأسيساً على التقرير الأول وعلى ما استجد من أمور فيما يخص حالة تنفيذ الاستراتيجية نضع امامكم التقرير السنوي الثاني عن العام 2021.

وتقديما لهذا التقرير نجد أبرز ملامحه تشير إلى ارتفاع نسبة الإنجاز العامة لمستهدفات الاستراتيجية لتقارب 51% من إجمالي المستهدفات بنهاية العام 2021 بينما لم تجاوز هذه النسبة 22% في نهاية العام 2020، كما ارتفعت نسبة المبادرات التي تم إنجاز معظم أعمالها، و التي وصلت لمرحلة التطبيق النهائي لتناهز 47% في نهاية العام 2021 بعدما كانت هذه النسبة في حدود 10% في نهاية العام 2020.

وعلى مستوى نتائج مؤشر مدركات الفساد العالمي للعام 2021؛ فقد ارتفع ترتيب دولة الكويت (5) مراكز عن ترتيبها في العام 2020 لتحتل المرتبة (73) عالمياً بمعدل (43) درجة، ولا شك أن هذا التحسن ليس بالقدر الذي يرضي الطموح والهدف المنشود، إلا أنه تجدر الإشارة إلى استمرار التحسن المتتابع في نتائج دولة الكويت من العام 2019 مروراً بالعام 2020 وصولاً للعام 2021 في ظل انحسار ذلك التحسن عن أغلب دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ولعل أبرز ما سوف يساعد في تسريع وتيرة التحسن المنشود على مستوي تنفيذ الاستراتيجية الوطنية وبالتبعية على ترتيب الكويت على المؤشرات الدوية ذات العلاقة بالنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد؛ هو مبادرة السلطة التشريعية إلى استكمال المنظومة القانونية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد من خلال إقرار حزمة التشريعات المعروضة على المجلس ولجانه المتخصصة بشأن تجريم الرشوة في القطاع الخاص ورشوة الموظف العام الأجنبي، وتوسيع نطاق مسئولية الأشخاص الاعتبارية في مجال جرائم الفساد، وقانون حظر تعارض المصالح، وتعديل قانون انتخابات أعضاء مجلس الامة فيما يخص ضبط القيود الانتخابية وتمويل الحملات الانتخابية، فضلاً عن المبادرة إلى إصدار مدونة السلوك البرلماني لأعضاء مجلس الامة.

وفي الختام فإننا اذ نؤكد عزمنا الجاد على مواصلة الجهود لتحقيق المزيد من الإنجاز على صعيد تطبيق مستهدفات الاستراتيجية من أجل تهيئة البيئة المناسبة لتنفيذ خطة وبرنامج عمل الحكومة وتحقيق رؤية الكويت 2035، فإننا نثمن ما لمسناه من حس واع ورغبة صادقة لدى معظم جهات الدولة ومنظمات المجتمع المدني لتنفيذ التزاماتها في محاور الاستراتيجية، كما نقدر ونثمن غاليا ما لاقيناه من دعم سياسي من مجلس الوزراء الموقر برئاسة سمو الشيخ/ صباح الخالد الحمد الصباح – حفظه الله – وبتوجيهات سامية وحكيمة من حضرة صاحب السمو الشيخ/ نواف الأحمد الجابر الصباح ، وسمو ولي عهد الأمين الشيخ/ مشعل الأحمد الجابر الصباح – حفظهما الله ورعاهما.

والله ولي التوفيق.

رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد

ورئيس اللجنة العليا لقيادة وتنسيق الاستراتيجية

عبد العزيز عبد اللطيف الإبراهيم

KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 11 12/05/2022 02:41:57 م

الملخص التنفيذي

بذلت دولة الكويت جهود كبيرة في محاربة الفساد للعديد من السنوات، وجاء اصدار استراتيجية الكويت الأولى لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في العام 2019 بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP، ومكتب مكافحة المخدرات والجريمة UNODC، والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، كأحد المحطات الأساسية في هذا الاتجاه. "هذه الاستراتيجية هي الأولى من نوعها على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي من حيث منهجية الاعداد التشاركية، والأولى خلال عقد من الزمن على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي" (وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي).

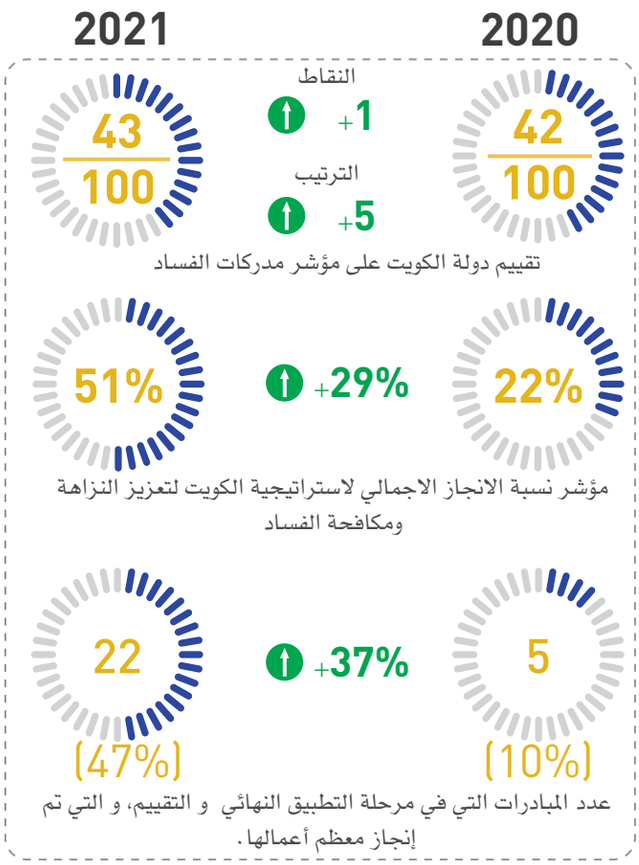
تم رعاية إطلاق واعتماد استراتيجية الكويت الأولى لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد من سمو أمير البلاد المغفور له الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح (طيب الله ثراه) في 15 يناير 2019 ضمن فعاليات مؤتمر الكويت الدولي الأول لمكافحة الفساد والذي عقد تحت عنوان "**النزاهة من أجل التنمية**" في 15 و 16 يناير 2019.

تمتد استراتيجية الكويت الأولى لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد لخمس سنوات من العام 2019 حتى العام 2024. وتهدف الاستراتيجية إلى المساهمة بشكل أساسي في تحقيق مستهدفات دولة الكويت في عملية الإصلاح والتحول المؤسسي بحيث يبدأ ذلك من تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وينسحب إلى تحقيق مستهدفات مؤشرات التنمية المستدامة وفقاً لرؤية الكويت 2035، بالإضافة إلى تعزيز ترتيب دولة الكويت ضمن المؤشرات الدولية الخاصة بمراقبة النزاهة ومكافحة الفساد.

يعرض هذا التقرير الثاني للاستراتيجية الجهود التي تم بذلها منذ اعتماد واطلاق الاستراتيجية، بالإضافة إلى تفاصيل سير عمل كل أولوية من أولويات الاستراتيجية حتى نهاية ديسمبر 2021، و تجدر الإشارة إلى أن نسب التقدم المحرز المذكورة في التقرير حتى هذه المرحلة من عمر الإستراتيجية تعكس حجم الأعمال المنجزة في هذه المبادرات.

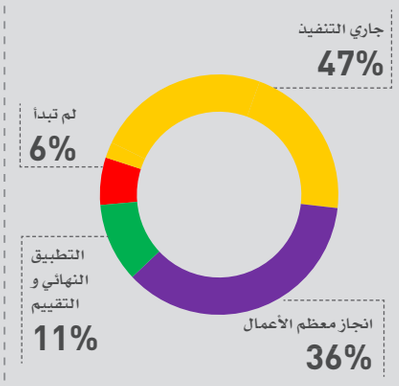
تعتبر الاستراتيجية في المرحلة الثالثة و هي مرحلة التنفيذ بعد الانتهاء من مرحلتي الاعداد و التحضير، و قد استمرت الجهات المنفذة بالعمل على تنفيذ التزاماتها خلال العام الماضي و بالتنسيق مع اللجان الفنية الأربعة المعنية بمتابعة سير الأعمال مما نتج عنه تقدم ملحوظ في انجاز العديد من اجراءات تنفيذ المبادرات و الأولويات.

نبذة عن مؤشرات سير عمل تنفيذ الاستراتيجية

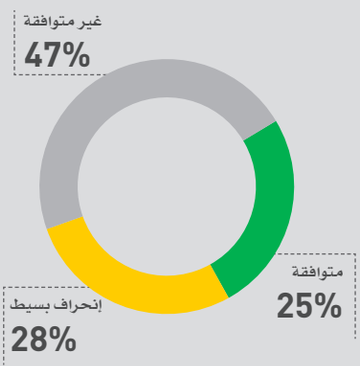


KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 12 12/05/2022 02:42:09 م

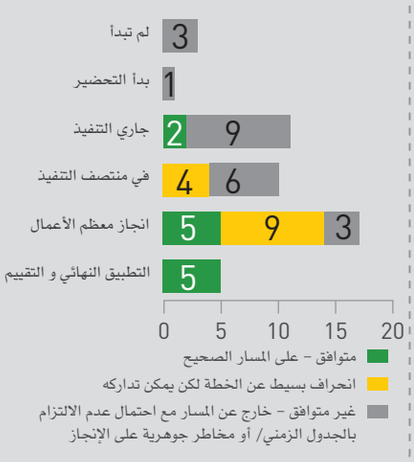
توزيع المبادرات وفقاً لنسبة الانجاز



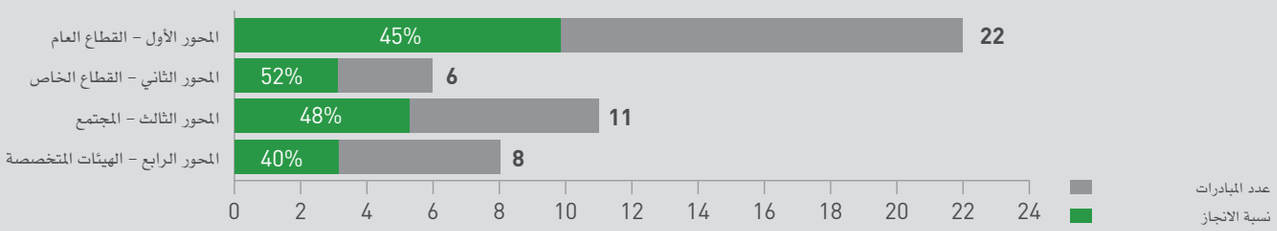
توزيع المبادرات وفقاً لمدى توافقها مع الجدول الزمني



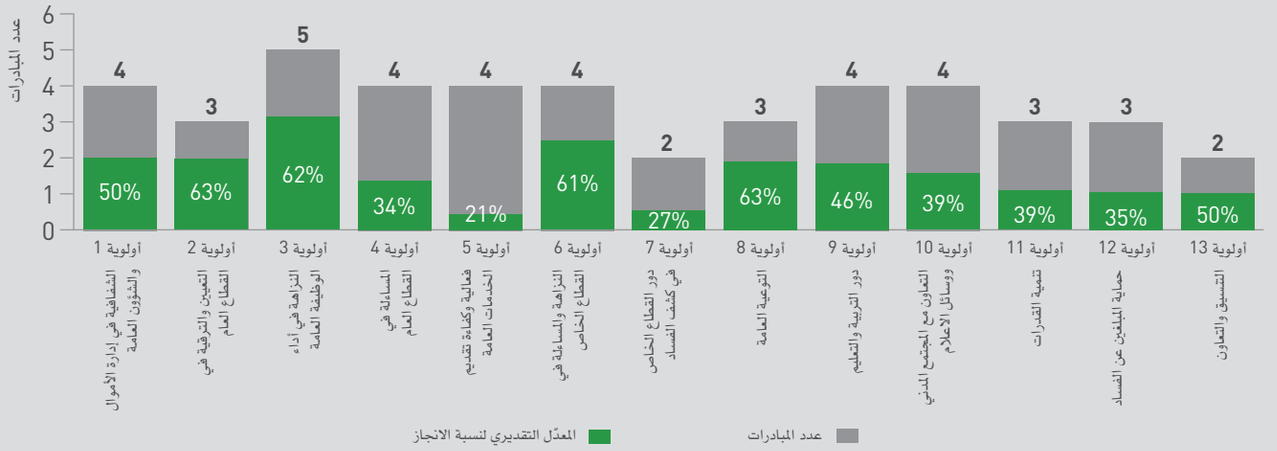
توزيع المبادرات وفقاً لتوافقها مع الجدول الزمني، ووفقاً لنسبة الانجاز



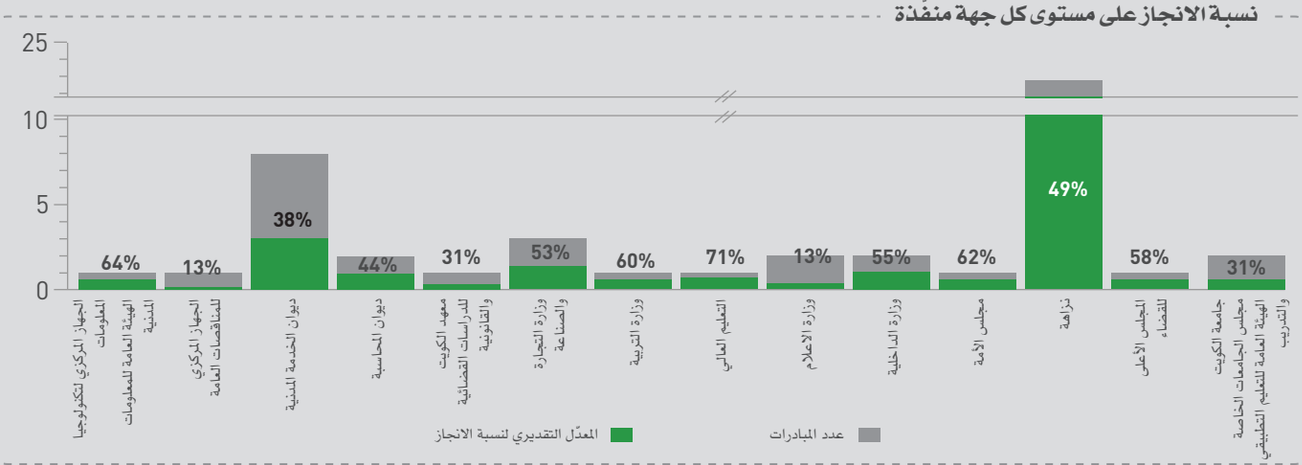
نسبة الانجاز وفقاً لكل محور



نسبة الانجاز على مستوى كل أولوية



نسبة الانجاز على مستوى كل جهة منفّذة



KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 13 12/05/2022 02:42:14 م

ملخّص الانجاز كما في 2021/12/31



ملخّص القوانين والتشريعات التي تدعمها الاستراتيجية وتسعى الى ارساءها، وملخّص سير عمل هذه التشريعات

تابعت اللجنة المعنية بالقوانين و التشريعات المشكلة من الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة" جهودها نحو تطوير الإطار التشريعي اللازم لتعزيز مكونات منظومة مكافحة الفساد في البلاد. فبعد صدور القانون رقم 12 لسنة 2020 بشأن الحق في الحصول على المعلومات في سبتمبر من العام 2020 قامت اللجنة بإعداد اللائحة التنفيذية للقانون و التي صدرت بقرار وزير العدل رقم 62 لسنة 2021 في يناير 2021. كما واصلت اللجنة و الجهات الأخرى المعنية بالقوانين المدرجة ضمن الاستراتيجية الجهود نحو إعداد و متابعة إقرار بقية التشريعات حيث تم الانتهاء من مشاريع اعداد وتحديث 8 قوانين من أصل 8 تدعمها حالياً الاستراتيجية الوطنية، وذلك لما لها من أهمية كبيرة كأحد المكنات الأساسية لتفعيل منظومة مكافحة الفساد وتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة. فيما يلي ملخّص الانجاز المحرز كما في 31 ديسمبر 2021:

#	القانون	الجهة المسؤولة	تم اعداد المسودة	تم مراجعة المسودة من "نزاهة"	تم مراجعة المسودة من الفتوى والتشريع	تم مراجعة المسودة من أصحاب المصلحة المعنيين	تم اعتماد القانون من قبل مجلس الأمة
1	حق الاطلاع على المعلومات	نزاهة Nazaha	✓	✓	✓	✓	تم اصدار القانون رقم 12 لسنة 2020 من قبل مجلس الامة الكويتي وتم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 6 سبتمبر 2020 كما و تم صدور اللائحة التنفيذية في 27 يناير 2021
2	تجريم الرشوة في القطاع الخاص	نزاهة Nazaha	✓	✓	✓	✓	جاري الإعتماد
3	مسؤولية الأشخاص الإعتباريين	نزاهة Nazaha	✓	✓	✓	✓	جاري الإعتماد
4	مشروع قانون تعارض المصالح المحدّث	نزاهة Nazaha	✓	✓	✓	✓	جاري الإعتماد
5	مشروع تعديل قانون انشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والاحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية	نزاهة Nazaha	✓	قيد المراجعة			
6	مشروع قانون التعاون القانوني و القضائي الدولي	نزاهة Nazaha	✓	✓❖			
7	مشروع تعديل قانون المناقصات العامة	الجهاز المركزي للمناقصات العامة	قيد الإعداد				
8	مشروع قانون بشأن تمويل الحملات الانتخابية	وزارة الداخلية	✓	✓			

❖لدى وزارة العدل

KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 14 12/05/2022 02:42:23 م

ملخّص التحديات الرئيسية التي تم مواجهتها خلال السنة الثانية من مرحلة التنفيذ:

- **تجربة جديدة -** تعتبر هذه الاستراتيجية هي الأولى من نوعها في تاريخ البلاد و الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة" و لا شك أن هناك تحدٍ ليس بالقليل من جانب نقص الخبرات الفنية اللازمة للتنفيذ لدى الجهات المنفذة و خصوصاً ما يتعلق بأفضل الممارسات للتطبيق الأمثل للمبادرات.
- **ضعف التنسيق -** هناك العديد من المبادرات التي تتطلب التنسيق بين أكثر من جهة للتنفيذ و هناك ضعف في هذا الجانب من قبل الجهات المنفذة مما ساهم في تعطيل تنفيذ هذه المبادرات.
- **التحديات التشريعية -** طول المسارالاجرائي لمراجعة وتعديل القوانين الحالية، وتعدد الجهات المعنية في مراجعة مشاريع القوانين، كما أن التغيرات السياسية والحكومية والبرلمانية اثرت على سير عمل الجهود التشريعية ذات العلاقة بمبادرات الاستراتيجية و خصوصاً ما يتعلق بإقرار القوانين.
- **التحديات الادارية -** لقد واجهت عملية التحضير والتنفيذ عدد من التحديات الادارية الخاصة بتشكيل فرق العمل واللجان ضمن الجهات المعنية بالتنفيذ، والتغيرات على ضباط الاتصال والاشخاص المعنيين بالتنسيق والمتابعة، وتحديد الوحدات التنظيمية في الجهات المعنية بتنفيذ المبادرات وفقاً لنطاق عمل كل مبادرة.
- **التحديات المالية -** يوجد العديد من المبادرات التي تحتاج إلى رصد مبالغ مالية لتنفيذها، وجاري العمل على دمج هذه المبادرات ضمن الخطط والموازنات الخاصة بالجهات المعنية بالتنفيذ. كما أن تخفيض بعض المبالغ المرصودة للتدريب وبناء القدرات في الموازنة العامة خلال السنة المالية الحالية قد يؤثر على تنفيذ بعض المبادرات ذات العلاقة بالتدريب وبناء القدرات.
- **تحديات الرصد والتقييم -** إن تعدد الجهات المسؤولة عن تنفيذ الاستراتيجية، وتفاوت نسبة الجهوزية في اتباع بروتوكولات التواصل، ادى إلى التأثير على تزويد مكتب دعم تنفيذ الاستراتيجية بالبيانات والمستندات اللازمة للرصد والتقييم في الوقت المناسب. كما أن غياب النظام الآلي لدعم متابعة ورصد وتقييم الاستراتيجية يؤثر بشكل كبير على فعالية هذه الأعمال وخاصة التواصل مع الجهات المنفذة واعداد التقارير اليدوية والوقت المستغرق لذلك.



KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 15 12/05/2022 02:42:24 م

من أجل الكويت
لنعلم
أولادنا
النزاهة



03 نظرة عامة عن مؤشرات الفساد في دولة الكويت

إن الفساد بطبيعته يمثل عائقا أساسياً للتنمية الاقتصادية، حيث يؤدي الى استنزاف الموارد وتوجيهها بعيدا عن تحقيق النتائج التنموية كما يقوّض كفاءة الانفاق العام. ونظرا للترابط بين الفساد وانخفاض معدلات النمو، تتزايد أهمية جهود مكافحة الفساد لتحقيق الإصلاح الهيكلي والاستدامة. ومن ناحية موازية، فإن الفساد في بيئة الاعمال يؤدي الى عدم الاستقرار وتباطؤ فعالية الأعمال وتحمّل تكاليف إضافية بحيث تصبح الدولة اقل جاذبية للاعمال وبالتالي تراجع استثمارات القطاع الخاص والتنافسية، والحد من القدرة على تحقيق الأهداف الاقتصادية. كما ان على المدى المتوسط والطويل يتشعب الفساد ويؤدي الى تعميق الفروق الاجتماعية وزيادة عدم المساواة في المجتمع وتراجع الثقة في الدولة وتراجع فعالية المؤسسات والهيئات الحكومية (المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)

إن الإرادة السياسية عامل أساسي في فاعلية مكافحة الفساد على المدى الطويل، ويتضمن ذلك ما يلي:

1. الحفاظ على نزاهة **القطاع العام** وتطوير كفاءة وفاعلية الخدمات العامة بما يحقق الشفافية والمسائلة.
2. تشجيع **القطاع الخاص** لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد
3. تمكين المجتمع من المشاركة في إرساء ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد
4. تعزيز كفاءة وفاعلية **الهيئات المتخصصة** التي تهدف إلى تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

1. الاطار القانوني والمؤسساتي لمكافحة الفساد

لا يوجد تعريف قياسي ومتعارف عليه عالميا للفساد، حيث يشير دليل الأمم المتحدة لسياسات مكافحة الفساد (2003) الى أن "التعريفات المتداولة للفساد تتباين من دولة لأخرى وفقا للعوامل الثقافية والقانونية وغيرها من العوامل ذات الصلة، بالإضافة الى طبيعة تحديات الفساد التي تواجهها كل دولة. تعرِف عدد من المؤسسات (مثل منظمة الشفافية الدولية) الفساد بوصفه "سوء استغلال السلطة بهدف تحقيق مكاسب خاصة".

كما يعرف البنك الدولي ممارسة الفساد بوصفها "عرض او تقديم او تلقي، بصورة مباشرة او غير مباشرة، لأي شيء ذو قيمة للتأثير بصورة غير قانونية على أفعال طرف آخر."

المصدر: الشفافية الدولية.

قامت دولة الكويت بتطوير العديد من الآليات والتشريعات لوضع الاطار القانوني والمؤسساتي لمكافحة الفساد، وبما في ذلك تأسيس العديد من الهيئات المتخصصة في مكافحة جرائم الفساد، ومكافحة سوء استغلال المال العام والممارسات المماثلة. حيث تم اصدار قانون رقم (2) لسنة 2016 بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة" واتاح لها الصلاحيات والسلطات اللازمة لتفعيل الإطار القانوني والمؤسساتي لمكافحة الفساد وخاصة من خلال الوقاية من مخاطر الفساد، ورصد واكتشاف جرائم الفساد والعمل على التحقيق فيها.

كما أنه تم تشكيل لجنة وطنية عليا برئاسة سمو رئيس مجلس الوزراء وعضوية الأجهزة والجهات الرقابية الحكومية والمتخصصة في مكافحة الفساد وحماية المال العام في 24 أغسطس 2019 بغرض:

- دعم جهود تنفيذ استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد من جميع الجهات الاعضاء.
- تفعيل التعاون والتنسيق الكامل بين الأجهزة الرقابية ودراسة الملاحظات والمخالفات الواردة بتقارير الجهات الرقابية عن أعمال الوزارات والإدارات والهيئات الحكومية.
- تعزيز تكامل جهود الجهات الرقابية بما يهدف إلى توحيد الجهود الحكومية لحصر ومتابعة جميع القضايا المتعلقة بالمال العام ومتابعة إجراءاتها داخل البلاد وخارجها.
- المتابعة على سبل استرجاع الأموال العامة إلى خزينة الدولة.
- إعداد الإجراءات الوقائية التي تؤدي إلى تجفيف منابع الفساد الإداري والمالي وأسبابه سعياً لإستكمال مقومات محاربة الفساد بكافة أشكاله.

التشريعات الرئيسية

في دولة الكويت، يتم مواجهة الرشوة والفساد من خلال مجموعة من القوانين المختلفة والمترابطة. على وجه الخصوص، قامت دولة الكويت بإصدار قانون مستقل لمكافحة الفساد (القانون رقم 2 لسنة 2016)، والذي تم إعداده في ضوء معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وفقاً للقانون رقم 2 لسنة 2016، فإن الرشوة، طبقا للقانون رقم 16 لسنة 1960 (قانون الجزاء) المعدل بالقانون رقم 31 لسنة 1970، تعتبر جريمة فساد (قانون مكافحة الفساد – المادة رقم 2/22). ويتقدم تنفيذ قانون مكافحة الفساد على القوانين الأخرى التي قد تتناقض معه (قانون مكافحة الفساد – المادة 58).

تجرم القوانين الكويتية طائفة واسعة من الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقيات و المعاهدات الدولية التي صادقت عليها دولة الكويت أو انضمت إليها، كما تسعى دولة الكويت إلى إكمال المنظومة التشريعية الوطنية بما يتوافق مع متطلبات الاتفاقية و المعاهدات الدولية المذكورة، لا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، عن طريق جملة تعديلات تشريعية تستهدف تجريم الرشوة في القطاع الخاص، و تجريم رشوة الموظف العمومي الأجنبي و موظفي المؤسسات الدولية العمومية.

يجرم قانون مكافحة الفساد التلاعب في إجراءات المناقصات العامة والمزادات والرشوة والتزوير والكسب غير المشروع. يتضمن هذا القانون مواد تتعلق بالكشف عن الذمة المالية وغسل الأموال، كما يتضمن عقوبات جزائية تصل الى السجن لمدة 7 سنوات لجرائم الفساد. وبموجب قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فيمكن أن تصل عقوبة مجموعات الجريمة المنظمة والمنظمات غير الحكومية المدانة بجرائم غسل الأموال الى السجن لمدة تصل الى 20 سنة. وقد قامت دولة الكويت بالتصديق على معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) كما وقعت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجرائم الدولية المنظمة.

KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 17 12/05/2022 02:42:31 م

2. المؤشر الدولي لمدركاتالفساد CPI:

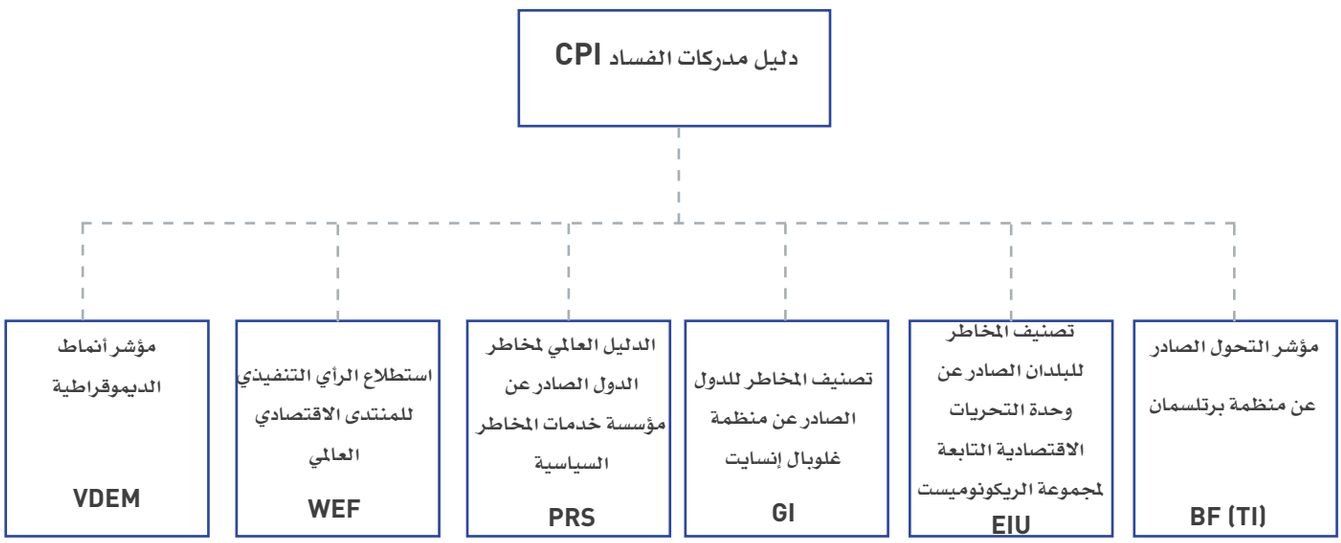
نبذة مختصرة

يصدر مؤشر مُدركات الفساد عن منظمة الشفافية الدولية سنوياً منذ عام 1995؛ وهي جهة غير ربحية مركزها برلين في ألمانيا. يتناول المؤشر الفساد في القطاع العام بشقيه السياسي والإداري. يقيس المؤشر مُدركات الفساد في القطاع العام – أي الصورة الذهنية عند الخُبراء والتنفيذيين الإشرافيين في الشركات – وذلك لتعذر قياس الفساد مُباشرة بناءً على بيانات صلبة.

يعتمد حساب مؤشر مُدركات الفساد على درجات 13 مصدر (مؤشر فرعي) بحد أقصى من مؤسسات عالمية مُتخصصة تشمل: البنك الدولي، ومنتدى الاقتصاد العالمي، وشركات المخاطر والاستشارات الخاصة، ومراكز البحوث. يرصد كل مصدر درجة كل دولة من دول العالم في جوانب مُحددة من الفساد، ثم يُرتبها من الأفضل إلى الأسوأ. يشترط إدراج أي دولة في مؤشر مُدركات الفساد أن يتوفّر عنها نتائج من ثلاثة مصادر على الأقل. بالنسبة لدولة الكويت، يستند تصنيفها إلى ستة مصادر كما هو موضح في الشكل رقم (1).

من المركز 78 إلى المركز 73 في عام 2021





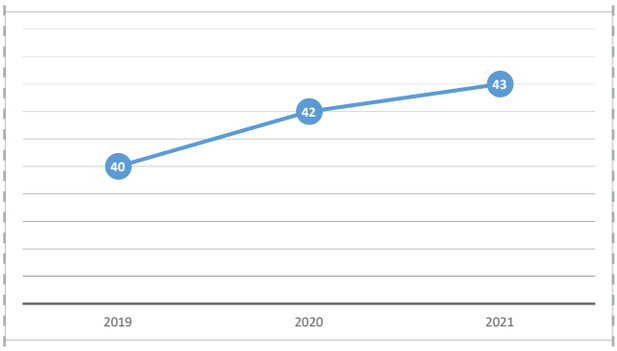
الشكل (1) المصادر (المؤشرات الفرعية) التي يعتمد عليها حساب درجة دولة الكويت في مؤشر مُدركات الفساد

يتم حساب درجة الدولة على مقياس مئوي (0 = أعلى درجة فساد، 100 = أعلى درجة خلو من الفساد) من خلال حساب متوسط الدرجات التي تحصل عليها في المصادر المختلفة. وبناء على الدرجة، يتم ترتيب الدولة من بين 180 دولة (1 = الأفضل ترتيب، 180 = الأسوأ ترتيب).

بحسب منظمة الشفافية الدولية، يقيس مؤشر مدركات الفساد إحدى عشر (11) وجهاً من أوجه الفساد هي:

1. الرشوة.
2. استخدام المسئولين مناصبهم العامة لأغراض خاصة.
3. البيروقراطية الزائدة التي تزيد من فرص الفساد.
4. فعالية الأحكام القضائية بحق المسئولين الفاسدين.
5. الحماية القانونية للمُبلغين.
6. تحويل المال بشكل غير قانوني لأفراد أو جماعات أو مؤسسات.
7. قدرة الحكومة على احتواء الفساد في القطاع العام.
8. اعتماد المُحاباة والمحسوبية في التعيينات.
9. كفاية قوانين الإفصاح المالي ومنع تعارض المصالح.
10. سيطرة مصالح فئة صغيرة على الدولة.
11. اتاحة المعلومات حول الشأن العام للمجتمع المدني.

درجة دولة الكويت في مؤشر مدركات الفساد CPI منذ إنطلاق استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة و مكافحة الفساد



KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 18 12/05/2022 02:42:36 م

أما الأوجه التي لا يُقيسها مؤشر مُدركات الفساد فهي سبعة (7) كما يلي:

1. الفساد في القطاع الخاص.
2. انطباع المواطنين أو تجاربهم مع الفساد.
3. الاحتيال الضريبي.
4. التدفقات المالية المحظورة.
5. المُمكنين والمُعينين على الفساد (المحامين، المحاسبين، المُستشارين القانونيين، ...).
6. غسل الأموال.
7. الاسواق والاقتصاديات غير الرسمية.

كذلك حددت منظمة الشفافية الدولية عشرة (10) تشريعات وسياسات عامة يقيسها مؤشر مُدركات الفساد هي:

1. الإفصاح المالي (براءة الذمة المالية).
2. حظر تعارض المصالح.
3. حق المجتمع المدني بالاطلاع على معلومات الشأن العام.
4. الحماية القانونية للمُبلغين.
5. مدونات السلوك الوظيفي.
6. العدالة في التعيينات والتوظيف والترقيات في المناصب العامة.
7. شفافية نظام المشتريات العامة.
8. التدقيق على الإنفاق العام.
9. إشراك المجتمع المدني في مكافحة الفساد.
10. تمويل شرعي للأفراد، والمجموعات، والمؤسسات، والأحزاب.

لكل من التشريعات العشر أعلاه، علينا أن نجيب على سؤالين:

- هل التشريع ولوائحه موجودة وتم إعدادها وفق المُمارسات الفضلى؟
- هل التشريع واللوائح مُطبقان بفعالية؟ أو بشكل أدق، هل توجد أدله على حسن تطبيقهما؟

التغيّرات في التقييم والمراكز على مؤشر مدركات الفساد في دول مجلس التعاون الخليجي بين العامين 2020 و 2021:

المركز | **تقييم** | **انخفاض ملحوظ > 5-**

تحسن التصنيف > 5+ تصنيف | **استقرار التصنيف 5- :5+**

الإمارات العربية المتحدة

2020	2021	2020	2021	الفارق
21	24	71	69	-3%

قطر

2020	2021	2020	2021	الفارق
30	31	63	63	0%

سلطنة عمان

2020	2021	2020	2021	الفارق
49	56	54	52	-4%

المملكة العربية السعودية

2020	2021	2020	2021	الفارق
52	52	53	53	0%

الكويت

2020	2021	2020	2021	تحسّن
78	73	42	43	2%

البحرين

2020	2021	2020	2021	الفارق
78	78	42	42	0%

المصدر: منظمة الشفافية الدولية

KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 19 12/05/2022 02:42:37 م

شرح المصادر:

يتم حساب مؤشر مدركات الفساد لدولة الكويت من ستة مصادر وهي تتميز بدورية التغير في درجاتها، حيث يُلاحظ أن خمسة مصادر تصدر درجاتها سنوياً ومصدر واحد يُصدرها كل سنتين وهو مؤشر التحول الصادر عن مؤسسة برتلسمان.

يُظهر الجدول رقم درجات الكويت في المصادر الستة بالإضافة إلى توضيح الثلاثة التي طرأ عليها تغير في مؤشر مدركات الفساد 2021.

المصدر (المؤشرات الفرعية)	2020 (من 100)	2021 (من 100)	التغيير
WEF	48	53	↑ 5+
BF (TI)	41	45	↑ 4+
GI	35	35	لا تغيير
PRS	41	41	لا تغيير
EIU	37	37	لا تغيير
VDEM	50	45	↓ 5-
CPI	**42**	**43**	↑ 1+

تقدمت درجة دولة الكويت (5) درجات في مصدر استطلاع رأي التنفيذيين الصادر عن منتدى الاقتصاد الدولي (WEF) الذي يقيس مدى شيوع تحويل المال العام بشكل غير قانوني، ودفع الشركات مبالغ غير موثقة أو رشاوي، وفي تقديرنا أن سبب ارتفاع الدرجة يعود إلى التوجّه لاعتماد الميكنة في إنجاز المُعاملات في دولة الكويت والتحول الرقمي في فترة جمع البيانات.

كما تقدمت درجتها (4) درجات في مصدر دليل برتلسمان للتحول (BF) الذي يقيس محاكمة أو معاقبة أصحاب المناصب العامة من الفاسدين والمتجاوزين على القانون بصرامة وفقاً للقوانين، ومدى تعرض أصحاب الوظائف العمومية الذين أساؤوا استخدام مناصبهم للملاحقة القانونية أو للعقاب، وفي تقديرنا أن الارتفاع في الدرجة يعود إلى دولة الكويت شهدت في عام 2021 الملاحقات القضائية وحبس شخصيات رفيعة في القطاع العام في قضايا فساد كُبرى.

أما بالنسبة لمصدر التنوع الديمقراطي (V-DEM) وهو المصدر الذي يقيس أبعاد مُتعددة ومُركبة للفساد الحكومي والتشريعي والقضائي، فقد تراجعت درجة دولة الكويت (٥) درجات في هذا المصدر.

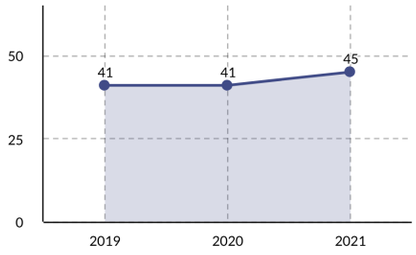
ومن جهة أخرى فإنه لم يطرأ أي تغيير على درجة دولة الكويت في المصادر الثلاث الأخرى، وهي:

- مصدر دليل المخاطر الدولية (GI) الذي يقيس المخاطر التي يواجهها الأفراد والمؤسسات الراغبة في ممارسة العمل التجاري من رشاوي وممارسات فساد مختلفة.
- مصدر تصنيفات مخاطر الدول (PRS) الذي يقيس مدى الفساد الفعلي والمحتمل في النظام السياسي.
- مصدر خدمة مخاطر الدول (EIU) الذي يقيس الفساد المالي، ومدى إمكانية محاكمة الوزراء والمسؤولين، وعدالة التعيين في القطاع العام، وتفشي ثقافة الرشوة.

KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 20 12/05/2022 02:42:38 م

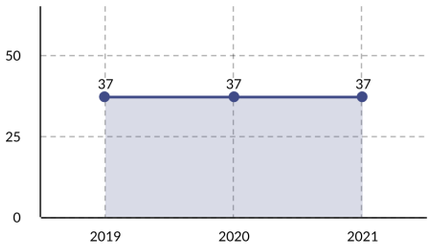
مؤشر التحول الصارى عن منظمة برتلسمان

BF(TI) Kuwait Score (2019-2021)



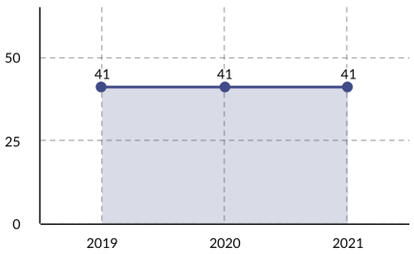
تصنيف المخاطر للبلدان، الصادر عن وحدة التحريات الاقتصادية لمجموعة البيكونوميست

EIU Kuwait Score(2019-2021)



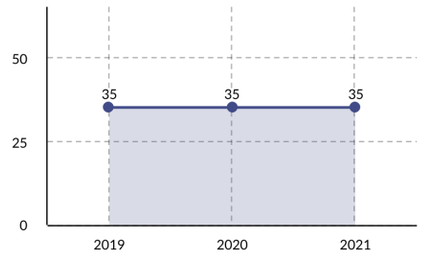
الدليل العالمي لمخاطر البلدان، الصادر عن مؤسسة المخاطر السياسية

PRS Kuwait Score(2019-2021)



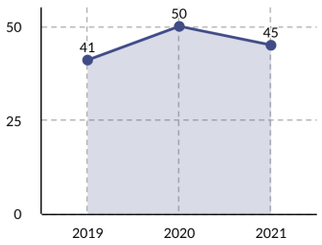
تصنيف المخاطر للبلدان، الصادر عن منظمة غلوبال إنسايت

GI Kuwait Score (2019-2021)



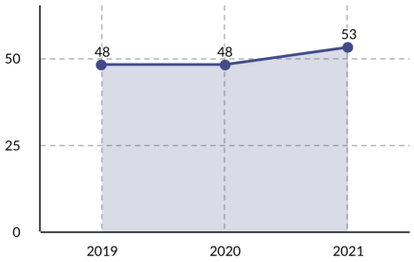
مشروع أنماط الريموقراطية

V-Dem Kuwait Score(2019-2021)



إستطلاع الرأي التنفيذي، للمنتدى الاقتصادي العالمي

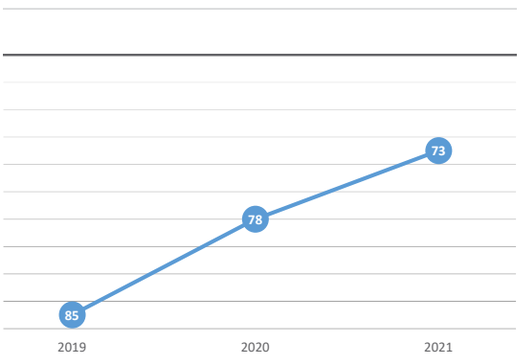
WEF Kuwait Score (2019-2021)



ترتيب دولة الكويت لهذه السنة (2021) ومنذ انطلاق الاستراتيجية

حققت دولة الكويت تحسناً عن العام الماضي بدرجة واحدة من (42%) إلى (43%) وبخمسة مراكز من (78) إلى (73) من أصل (180) دولة، كما ارتفعت درجة دولة الكويت في 2021 عن درجتها في سنة اطلاق الاستراتيجية (2019) بثلاث درجات من (40%) إلى (43%) و بإثنى عشر مركزاً من (85) إلى (73) من أصل (180) دولة.

ترتيب دولة الكويت في مؤشر مدركات الفساد CPI منذ إنطلاق استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة و مكافحة الفساد



ملاحظة: التناقص القيمة يعني ارتفاع في المرتبة

توصيات منظمة الشفافية الدولية

تضمن تقرير منظمة الشفافية الدولية لنتائج مؤشر مدركات الفساد لعام 2021 توصيات عامة للدول لتحسين نتائج مؤشر مدركات الفساد، وقد ذكرت في تقريرها أن الفساد قد يكون مشكلة متعددة الأوجه لكنها مشكلة نعرف كيفية حلّها. إننا ندعو الناس إلى مطالبة الحكومات بالوفاء بالتزاماتها في مجالي مكافحة الفساد وحقوق الانسان، وبعض هذه الالتزامات عمرها عقود ولم يتم تحقيقها حتى الآن. لقد كانت الكثير من النجاحات المتحققة في مجال مكافحة الفساد في التاريخ الحديث نتيجة الجهود المنسقة التي لا تكل والتي يبذلها الناس العاديون الذين اتخذوا مخاطر شخصية كبيرة لإحداث التغيير من أجل وضع حد للحلقة المفرغة للفساد، وانتهاكات حقوق الانسان وتراجع الديمقراطية، ينبغي على الناس مطالبة حكوماتهم بالقيام بما يلي:

1. **ضمان الحقوق اللازمة لإخضاع السلطة للمساءلة.** ينبغي على الحكومات رفع أية قيود غير متناسبة على حرية التعبير، وتشكيل الجمعيات التي فرضت منذ بداية الجائحة. كما يجب جعل ضمان تحقق العدالة ضد الجرائم الواقعة عن المدافعين عن حقوق الانسان أولوية عاجلة.
2. **استعادة وتعزيز قوة الضوابط المؤسساتية المفروضة على السلطة.** ينبغي أن تكون هيئات الرقابة العامة مثل هيئات مكافحة الفساد والمؤسسات الرقابية العليا مستقلة، وتتمتع بالموارد الكافية وقادرة على اكتشاف المخالفات ومعاقبتها. كما ينبغي على البرلمانات والمحاكم أن تكون متيقظة أيضاً لمنع تجاوز السلطة التنفيذية لصلاحياتها.
3. **مكافحة الفساد العابر للحدود الوطنية.** إن حكومات الدول المتقدمة بحاجة لإصلاح نقاط الضعف الكامنة في منظوماتها والتي تسمح بحدوث الفساد العابر للحدود الوطنية دون أن تتمكن من اكتشافه أو معاقبته. ويجب أن تسد جميع الثغرات القانونية، ووضع الضوابط على الجهات التي تمكّن من ارتكاب الجرائم المالية، وضمان عدم تمكن الفاسدين والمتواطئين معهم من النجاة من العدالة.
4. **ضمان الحق في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالإنفاق الحكومي.** كجزء من جهود التعافي من جائحة كوفيد 19-، يجب على الحكومات الوفاء بالتعهدات الواردة في الإعلان السياسي للجمعية العامة للأمم المتحدة بتضمين ضوابط مكافحة الفساد في عمليات المشتريات العامة. إن تحقيق أقصى درجات الشفافية في الانفاق العام يحمي حياة الناس وسبل عيشهم.

KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 21 12/05/2022 02:42:39 م

6. التعاون الإقليمي والدولي

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد UNCAC

تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعاهدة الدولية الأبرز والتي تم تبنيها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر 2003. وتعتبر هذه الاتفاقية الأداة الرئيسية لمواجهة الفساد حول العالم. وقد مثلت عملية التفاوض الدولي حول هذه المعاهدة والتصديق عليها من قبل 168 دولة أحد أهم الإنجازات المشهودة في مجال مكافحة الفساد على المستوى الدولي من خلال تقديم معالجة دولية لمشكلة دولية.

وقعت دولة الكويت على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 9 ديسمبر 2003 كما قامت بالتصديق عليها بموجب القانون رقم 47 لسنة 2006، إعمالاً لحكم المادة 70 من الدستور الكويتي، والتي تنص على أن المعاهدات المصدق عليها "تكون لها قوة القانون" اعتبارا من تاريخ التصديق عليها واصدارها. وأصبحت بذلك الكويت رسمياً دولةً طرفاً في الإتفاقية في 16 فبراير 2007.

ويوفّر ذلك لاستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، فرصة وامكانية توافق التشريعات والنظم والسياسات والإجراءات والممارسات ذات العلاقة مع افضل المعايير الدولية التي تتبناها الاتفاقية وبما يسمح بأن تكون دولة الكويت مثالا يحتذى به بين الدول المماثلة وعلى المستوى الدولي من خلال تطبيق الاستراتيجية.

الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

أصدرت جامعة الدول العربية الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد بحيث تكون الأداة الرسمية الأولى على المستوى العربي لمكافحة الفساد وقام بالتوقيع عليها من قبل 21 دولة عربية (باستثناء دولة الصومال) في 21 ديسمبر 2010. حيث قام وزراء الداخلية ووزراء العدل العرب بالتوقيع على تلك الآلية.

تنص الاتفاقية على أنها تهدف إلى تفعيل الجهود العربية والدولية الرامية إلى مكافحة كافة أوجه الفساد والتصدي له لا سيما فيما يتعلّق بتسليم المجرمين واسترداد الممتلكات المنهوبة. كما تؤكد الاتفاقية على أن التصدي للفساد لا يقتصر دوره على السلطات الرسمية وانما يشمل أيضاً الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني التي ينبغي أن تؤدي دور فعال في هذا المجال. وفي الوقت نفسه، تؤكد الاتفاقية العربية على المساواة الكاملة بين الدول واهمية احترام سيادة الدول الأطراف في هذه المعاهدة.

عرّفت الاتفاقية أفعال الفساد على أنها تشمل 13 جريمة من بينها الرشوة في الوظائف العمومية وشركات القطاع العام والخاص، ورشوة موظفي المؤسسات الدولية العموميين فيما يتعلّق بتصريف الأعمال التجارية الدولية، غسل العائدات الاجرامية، الاثراء الغير مشروع، إساءة استغلال الوظائف العمومية، المتاجرة بالنفوذ، اختلاس الممتلكات للمؤسسات العامة والخاصة، واعاقة سير العدالة.

علاوة على ذلك، تنص الاتفاقية على أهمية الوقاية من جرائم الفساد بذات الأهمية لرفع الوعي حول الفساد بين المواطنين وتوضيح التدابير التي يجب أن تتخذها الدول الأعضاء للتأكد من مشاركة المواطنين بفعالية في مكافحة الفساد مثل تطوير معايير الشفافية والمنافسة في المشتريات العامة وتطوير قواعد السلوك المهني في الخدمات العامة.

(المصدر: الشفافية الدولية)

المعاهدات والاتفاقيات الأخرى الموقعة:

اتفاقية تأسيس الاكاديمية الدولية لمكافحة الفساد بصفتها منظمة دولية: الأكاديمية هي أول مؤسسة عالمية من نوعها، مكرسة للتغلب على أوجه القصور الحالية في المعرفة والممارسة في مجال مكافحة الفساد والسعي لتمكين المهنيين لمواجهة تحديات الغد. تم توقيع دولة الكويت على هذه الاتفاقية في 5 مارس 2015 والتصديق عليها في 4 مايو 2015. تهدف تلك الاتفاقية الى تعزيز فاعلية وكفاءة مكافحة الفساد والوقاية من مخاطره من خلال:

1. تقديم التعليم الاكاديمي والتدريب المهني اللازم فيما يتعلق بمكافحة الفساد.
2. اجراء ودعم البحوث المتعلقة بكافة جوانب الفساد،
3. تقديم كافة أوجه المساعدة الفنية والتقنية لمكافحة الفساد،
4. تعزيز التعاون الدولي والتواصل بين الأطراف المشاركة لمكافحة الفساد.

(المصدر: الأمم المتحدة)

الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: تم التوقيع على الاتفاقية في 21 ديسمبر 2010 بين كافة الدول الأعضاء في الجامعة العربية لغرض تعزيز الإجراءات الهادفة الى دعم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعزيز التعاون بين الدول في هذا الشأن.

(المصدر: الأمم المتحدة)

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود: قامت دولة الكويت بالتوقيع على هذه الاتفاقية في 12 مايو 2006. وتهدف هذه المعاهدة الى تعزيز التعاون لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود بفاعلية وكفاءة.

(المصدر: الأمم المتحدة)

الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود: تهدف هذه الاتفاقية الى تعزيز التعاون بين الدول العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود، وقامت دولة الكويت بالتوقيع على تلك المعاهدة في 21 ديسمبر 2012 والتصديق عليها في 5 سبتمبر 2013.

(المصدر: الأمم المتحدة)

KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 22 12/05/2022 02:42:40 م

مذكرات التفاهم:

- مذكرة تفاهم بين حكومة دولة الكويت (الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة") وحكومة دولة فلسطين (هيئة مكافحة الفساد) بشان التعاون المشترك في مجالات مكافحة الفساد والوقاية من مخاطره.
- مذكرة تفاهم بين حكومة دولة الكويت (الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة") وبين جمهورية مصر العربية (هيئة الرقابة الإدارية) بشان التعاون الثنائي في مجالات مكافحة الفساد والوقاية منه.
- مذكرة تفاهم بين حكومة دولة الكويت (الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة") وبين حكومة جمهورية فرنسا (الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد) بشأن التعاون الثنائي في مجالات مكافحة الفساد.
- مذكرة تفاهم بين حكومة دولة الكويت (الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة") وبين حكومة جمهورية كوريا (لجنة مكافحة الفساد والحقوق المدنية) بشأن التعاون الثنائي في مجالات مكافحة الفساد.

حققت دولة الكويت خلال السنوات القليلة الماضية تقدما في **معظم المؤشرات الدولية الخاصة بالحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد**. ومن بين 10 مؤشرات تم تحليلها في هذا التقرير، سجلت الكويت تقدما في 9 مؤشرات خلال السنوات ما بين 2016 الى 2020.



KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 23 12/05/2022 02:42:41 م



04

الإطار العام
لإستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

1. المواءمة مع الأولويات الوطنية:

إن محاربة الفساد من أهم ممكنات تحقيق رؤية الكويت 2035

أطلقت دولة الكويت رؤيتها الوطنية "رؤية كويت جديدة 2035" في يناير 2017، وتهدف هذه الرؤية إلى تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري وثقافي إقليمي جاذب للاستثمار، بالإضافة إلى دورها في تعزيز تنويع مصادر الدخل وخفض الاعتماد الكلي على الايرادات النفطية بشكل تدريجي.

تم تصميم رؤية الكويت 2035 على أساس 7 ركائز لتحقيق 5 توجهات استراتيجية كما هو موضّح في الشكل أدناه. وتعتبر مكافحة الفساد من أهم عوامل تحقيق هذه الركائز والأهداف بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث تساهم في تحسين الإدارة الحكومية الفاعلة، وتعزز المساءلة والشفافية في إدارة الأموال العامة، بالإضافة إلى تعزيز فعالية الحكومة من خلال تحسين صياغة السياسات العامة وتحسين اجراءات العمل الحكومية.

رؤية الكويت 2035

الأهداف

ركائز

	مشاركة المواطن واحترام القانون	حكومة فاعلة وشفافة	اقتصاد مزدهر ومستدام	مجتمع مترابط	مكانة عالمية متميّزة
1	إدارة حكومية فاعلة				
	ستعزز القوانين العادلة مبدأ المساءلة لدى الحكومة	وضوح المسؤوليات والحكومة الفعالة سيعزز صياغة السياسات العامة إدارة الانفاق العام اساسيا لاستدامة المالية العامة	القوانين الأفضل لتشجيع مشاركة أكبر للقطاع الخاص		
2	إقتصاد مستدام ومتنوع				
			تنويع مصادر الدخل سيساعد على رخاء الدولة	اقتصاد يوفّر الوظائف والدخل اللازم للمواطنين	اقتصاد قوي يعزز مكانة الكويت دولياً
3	بنية تحتية متطورة				
		تحسين تطبيق التكنولوجيا لتعزيز الشفافية في تقديم الخدمات	بنية تحتية فعالة ستعزز نمو الاقتصاد	توفر أفضل المرافق والخدمات للمواطنين	نمو النقل الجوي لتعزيز التواصل الدولي
4	بيئة معيشية مستدامة				
		ترشيد الدعومات لدعم استدامة المالية العامة	برامج اسكان فعالة لتعزيز الاقتصاد	الاسكان والخطط السليمة بيئياً لمستوى عيش أفضل	
5	رعاية صحية عالية الجودة				
				تحسين جودة نظام الرعاية الصحية العامة لتوفير حياة أطول واكثر صحية	
6	رأسمال بشري إبداعي				

بالغ الأهمية: مكافحة الفساد أمر بالغ الأهمية لتحقيق النتائج المتوقعة من رؤية 2035.
مهم: مكافحة الفساد أمر مهم لتحقيق النتائج المتوقعة من رؤية 2035
ذو صلة: مكافحة الفساد مرتبطة وذو صلة بتحقيق نتائج أفضل من رؤية 2035

KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 25 12/05/2022 02:42:44 م

الأهداف

ركائز

مشاركة المواطن واحترام القانون	حكومة فاعلة وشفافة	اقتصاد مزدهر ومستدام	مجتمع مترابط	مكانة عالمية متميّزة
		نظام تعليم افضل لتوفير رأسمال بشري مؤهل	نظام تعليم افضل لتوفيرمهارات ومعرفة أكبر في المجتمع	

7 مكانة عالمية متميزة

تعزيز سيادة القانون لضمان الأمن والسلم		الاستثمارات الاجنبية لتحفيز الاقتصاد		التأثير الدولي أساسي لتطوير الروابط الاقتصادية والسياسية

بالغ الأهمية: مكافحة الفساد أمر بالغ الأهمية لتحقيق النتائج المتوقعة من رؤية 2035.
مهم: مكافحة الفساد أمر مهم لتحقيق النتائج المتوقعة من رؤية 2035
ذو صلة: مكافحة الفساد مرتبطة وذو صلة بتحقيق نتائج أفضل من رؤية 2035

المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة (أهداف الأمم المتحدة العالمية)

حرصت إستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد على الانسجام مع التزامات دولة الكويت على الصعيد الدولي فيما يخص العلاقة بين الفساد والتنمية، مع التركيز على الإطارين الأبرز في هذا المجال وهما أهداف التنمية المستدامة (أهداف الأمم المتحدة العالمية للعام 2030)، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد للعام 2003.

تتضمن أهداف التنمية المستدامة للعام 2030 سبعة عشر (17) هدفاً، وقد صادقت عليها دولة الكويت في سبتمبر 2015. تُعتبر الطبيعة المترابطة والمتكاملة لهذه الأهداف ذات أهمية كبيرة لضمان تحقيق الغرض من هذه الخطة الأممية الجديدة. حيث أن نجاح دولة الكويت في تحقيق الطموحات الكاملة لهذه الخطة من شأنه أن يحسّن حياة جميع السكان من مواطنين ومقيمين على نحو ملموس، بما يسهم في تحويل دولة الكويت والعالم أجمع إلى الأفضل.

في هذا الإطار، تم إعداد استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد لتمكن دولة الكويت من اتخاذ خطوات ملموسة لتحقيق نموذج سباق عالمياً في تحقيق الخطة الأممية لأهداف التنمية المستدامة، وتحديداً فيما يخص هدفها السادس عشر (16) الخاص "بالسلام والعدل والمؤسسات القوية"، والذي ستسعى بموجبه دول العالم إلى تعزيز المجتمعات السلمية الشاملة للجميع تحقيقاً للتنمية المستدامة، وتوفير سبل الوصول إلى العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على كافة المستويات. في هذا الإطار، تمت مواءمة استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد مع الهدف السادس عشر (16) من "أهداف التنمية المستدامة" نحو تحقيق مقاصده المتعلقة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وهي:

16.3 تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وكفالة المساواة في الوصول إلى العدالة للجميع.

16.4 خفض التدفقات المالية والأسلحة غير المشروعة إلى حد كبير، وتعزيز استعادة الأصول المسروقة وإعادتها، ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة بحلول عام 2030.

16.5 الحد بشكل كبير من الفساد والرشوة بجميع أشكالها.

16.6 إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات.

16.7 ضمان الاستجابة والنهج التشاركي في اتخاذ القرارات التمثيلية على جميع المستويات.

16.10 ضمان وصول المواطنين إلى المعلومات، وحماية الحريات الأساسية، بموجب التشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية.

KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 26 12/05/2022 02:42:45 م

2. الرؤية، والرسالة، والأهداف

بذلت دولة الكويت جهود عديدة لمحاربة الفساد خلال السنوات السابقة، وعملت على اطلاق الاستراتيجية الوطنية الاولى لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد لتنظيم هذه الجهود، حيث تم اعداد الاستراتيجية من قبل الهيئة العامة لمكافحة الفساد في إطار من التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية. "هذه الاستراتيجية هي الأولى من نوعها على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي من حيث منهجية الاعداد التشاركية، والأولى خلال عقد من الزمن على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي" (وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي).

تم رعاية إطلاق واعتماد استراتيجية الكويت الأولى لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد من سمو أمير البلاد المغفور له الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح (طيب الله ثراه) في 15 يناير 2019 ضمن فعاليات مؤتمر الكويت الدولي الأول لمكافحة الفساد والذي عقد تحت عنوان "النزاهة من أجل التنمية" في 15 و 16 يناير 2019.

تمتد استراتيجية الكويت الأولى لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد لخمس سنوات من العام 2019 حتى العام 2024. وتسعى إلى توفير مساهمة جوهرية في تحقيق مستهدفات دولة الكويت في عملية الإصلاح والتحول المؤسسي، بدءاً من استكمال العمل على تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وصولاً إلى تحقيق معدلات أفضل على مؤشرات التنمية المستدامة وفق رؤية "كويت جديدة" مروراً بتحسين موقع دولة الكويت على المؤشرات الدولية ذات العلاقة بالنزاهة ومكافحة الفساد.

ولتحقيق أهداف استراتيجية الكويت الأولى لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، يتعيّن أن تتمحور الاستراتيجية حول رؤية واضحة وطموحة، وتعكس رسالة محددة وقابلة للتطبيق، وتتبنى مبادىء وقيم تعبّر عن جوهر ما تصبو إلى تحقيقه. جميع هذه العناصر تم تصميمها في الاستراتيجية لتعكس تطلعات وقناعة والتزام جميع القيمين على اعداد وتنفيذ هذه الاستراتيجية:



الرؤية 2024

كويت جديدة تقوم على الثقة ويسودها احتــرام كامل لمبادىء الشفافية والمساءلة وسيادة القانون ومشاركة الجميع في نبذ الفساد.



الرسالة

تعزيز قيم وقواعد النزاهة ومكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص والمجتمع عموماً بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 27 12/05/2022 02:42:45 م

المبادئ

1 السيادة الوطنية
2 المشاركة
3 الشمولية
4 الواقعية
5 المسؤولية

الركائز



القطاع العام

الهدف الإستراتيجي

حماية نزاهة القطاع العام وتطوير فعالية وكفاءة الخدمات العامة التي يقدّمها في إطار من الشفافية والمساءلة.



القطاع الخاص

الهدف الإستراتيجي

تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.



المجتمع

الهدف الإستراتيجي

تمكين المجتمع من المساهمة في بناء ثقافة حاضنة للنزاهة ضد الفساد



الهيئات المتخصصة

الهدف الإستراتيجي

تعزيز كفاءة وفعالية الهيئات المتخصصة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

الأثر المستهدف للاستراتيجية بحلول العام 2024

إرتفاع مستوى النزاهة ومكافحة الفساد في دولة الكويت



ارتفاع منسوب ثقة المواطن والمقيم في الهيئة العامة لمكافحة الفساد



ارتفاع منسوب ثقة القطاع الخاص بنزاهة بيئة الأعمال

+6

اصدار ستة قوانين وتشريعات جديدة أو محدّثة ووضعها موضع التنفيذ بما يعزز تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة

KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 28 12/05/2022 02:42:47 م

3. أولويات استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

إختارت إستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد أربعة (4) محاور أساسية (القطاع العام، والقطاع الخاص، والمجتمع والهيئات المتخصصة) لعملها خلال سنواتها الخمسة (2019 – 2024)، وذلك في ظلّ الرؤية والرسالة والمبادىء المحددة في إطارها العام، بحيث يقوم كل من هذه المحاور الأربعة على هدف استراتيجي عام قابل للرصد والتقييم.

تشتمل إستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في مجمل محاورها الأربعة على ثلاثة عشرة (13) أولوية تندرج ضمنها سبع وأربعون (47) مبادرة محددة سيتم تنفيذها بين العامين 2019 و2024. ضمن المحور الأول المتمثل بالقطاع العام، إعتمدت الاستراتيجية خمس (5) أولويات وإثنين وعشرين (22) مبادرة، إضافة إلى أولويتين إثنتين (2) وست (6) مبادرات خاصة بالمحور الثاني حول القطاع الخاص، أما في المحور الثالث حول المجتمع، فيوجد ثلاث (3) أولويات وإحدى عشرة (11) مبادرة، في حين يوجد ثلاث (3) أولويات وثماني (8) مبادرات ضمن المحور الرابع حول الهيئات المتخصصة.

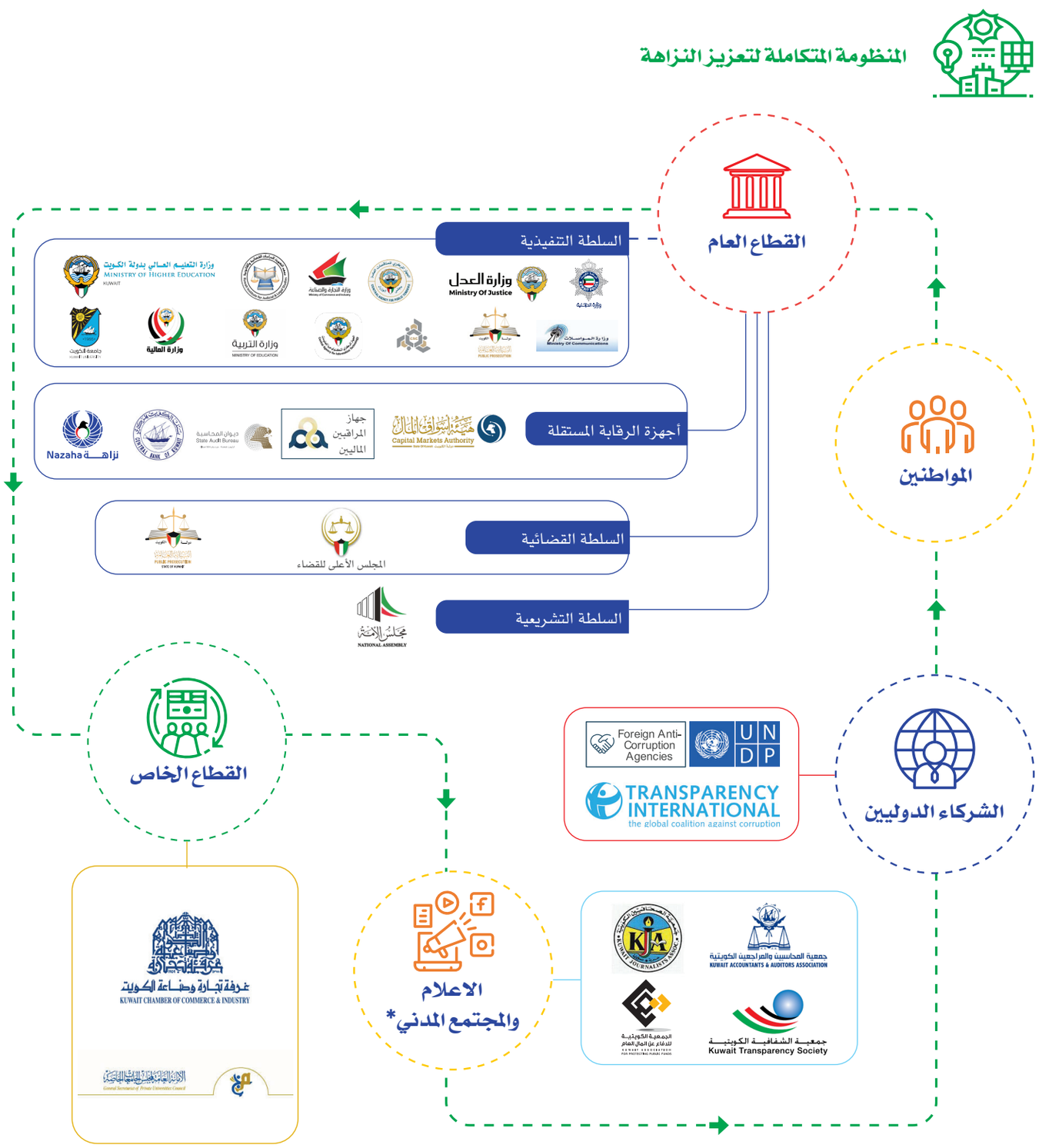


KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 29 12/05/2022 02:42:48 م

4. المنظومة المتكاملة لتعزيز النزاهة

يتم مكافحة الفساد بالشراكة والتنسيق مع جميع مكونات منظومة مكافحة الفساد محلياً ودولياً:

محاربة الفساد هي منظومة، حيث أن الفساد له ابعاد إدارية، ومجتمعية، وثقافية، وقانونية، وعليه فإن محاربته تحتاج إلى منظومة تغطي جميع هذه الجوانب. كما أنه للفساد شبكات ومنظومة وعليه فإن لمكافحته يجب أن يكون هناك منظومة متكاملة، وجاءت الاستراتيجية الوطنية لتعزز مكونات هذه المنظومة بحيث تشمل (جهات انفاذ القانون، جهات تشريعية، جهات رقابية، مجتمع مدني، وسائل الاعلام، إلخ) وبهذا يكون تنفيذ الاستراتيجية هو مسؤولية وطنية مشتركة، وليست مسؤولية الجهات المنفذة فقط بل جميع الجهات التي تكوّن منظومة مكافحة الفساد.



* الجهات المذكورة هي فقط لسبيل المثال وليس الحصر حيث أن اللجنة الفنية المعنية بالمحور الثالث على تواصل مع الشريحة الأكبر من ممثلين المجتمع المدني والاعلام.

KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 30 12/05/2022 02:42:54 م

الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة"

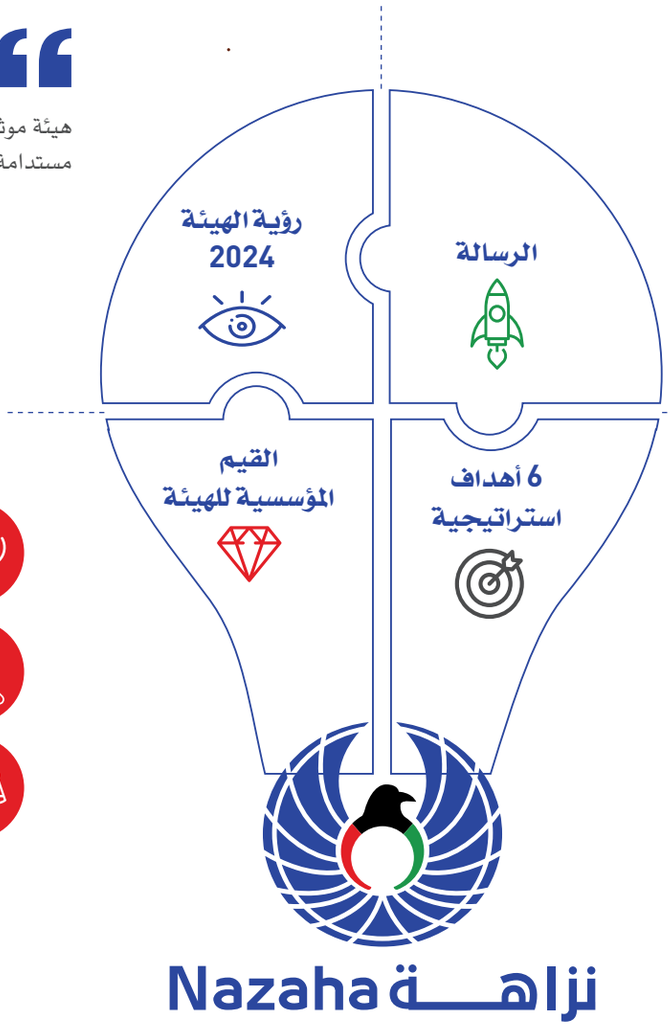
الهيئة العامة لمكافحة الفساد، هي هيئة مستقلة محايدة أُنشأت بموجب القانون رقم (2) لسنة 2016 والصادر بتاريخ 2016/1/24 وقد جاء إنشاء هذه الهيئة كإستجابة لمتطلبات إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتي نصت في المادة السادسة على أن "تكفل كل دولة طرف ، وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني ، وجود هيئة أو هيئات، حسب الإقتضاء، تتولى منع الفساد"، كما كان من الدوافع الرئيسية لإنشاء هذه الهيئة ما كشف عنه التطبيق من ضرورة الحاجة إلى وجود الهيئة العامة لمكافحة الفساد في المنظومة المتكاملة لتعزيز النزاهة لكونها استحقاقا وطنيا حتميا تقتضيه المصلحة العليا للبلاد.

تم اعداد الاستراتيجية المؤسسية الأولى للهيئة العامة لمكافحة الفساد بالتزامن مع إعداد استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد. حيث تهدف استراتيجية الهيئة إلى تنظيم جهود الهيئة في قيادة ودعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية وبناء القدرات المؤسسية للهيئة لتحقيق نطاق عملها وفقاً للقانون.

الاستراتيجية الخمسية الأولى لهيئة "نزاهة" 2019-2024

نعمل سوياً على مكافحة الفساد مع كافة العناصر الوطنية من خلال التوعية والوقاية والتحقيق

هيئة موثوق بها لمجتمع نزيه وتنمية مستدامة



1. المساهمة في تطوير وتطبيق تشريعات مكافحة الفساد
2. تطوير الإطار المؤسساتي لمكافحة الفساد
3. تعزيز الشفافية ومبدئ المساءلة في القطاع العام
4. تنسيق جهود مكافحة الفساد بكفاءة مع جميع أصحاب المصلحة في الوطن
5. رفع مستوى الوعي ونشر ثقافة مكافحة الفساد
6. تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية

- المصداقية
- الشفافية
- المساءلة

KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 31 12/05/2022 02:42:55 م



05

نموذج حوكمة قيادة وتنفيذ
استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

1. مكونات نموذج الحوكمة

تُعد الآلية المعتمدة لحوكمة استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد أمراً جوهرياً لنجاح الاستراتيجية، حيث تحكم هذه الآلية التواصل الفعال ووضوح المسؤوليات بين مكونات القيادة والتنفيذ والمتابعة والتقييم للاستراتيجية، بالإضافة إلى تفعيل آلية اتخاذ القرار، وتوفير مستويات الدعم الفني والتقني والإداري بشكل فعال.

لقد تم اعتماد نموذج حوكمة واضح ومنسّق وفعال يستقي الممارسات الفضلى عالمياً ويتناسب مع بيئة العمل والنظام المؤسساتي والقانوني في دولة الكويت. تقوم آلية حوكمة الاستراتيجية على أربعة (4) مكونات أساسية كما هو موضّح في الشكل التالي:

هيكل آلية التنفيذ

المستوى التوجيهي والاستراتيجي

اللجنة العليا لقيادة وتنسيق الاستراتيجية

المهام

- تقديم التوجيهات والارشادات وجميع أوجه الدعم اللازم لضمان حسن سير تنفيذ الاستراتيجية
- المتابعة الدورية على سير عمل الاستراتيجية ومؤشرات الأداء والبحث بأية تحديات أو مخاطر قد تؤثر على سير العمل

دورية الاجتماعات

بشكل ربع سنوي وعند اللزوم

المستوى الفني والتقني

اللجان الفنية

لجنة المحور الأول	لجنة المحور الثاني	لجنة المحور الثالث	لجنة المحور الرابع
القطاع العام	القطاع الخاص	المجتمع	الجهات المتخصصة

المهام

- الإشراف الفني للمبادرات الخاصة بكل محور وتحليل ومتابعة العوامل التي تؤثر على تحقيق المبادرات لأهدافها
- تقديم التوصيات لتعزيز تنفيذ المبادرات فنياً وتنظيمياً وخاصة من خلال اعداد خطط التنفيذ التفصيلية
- التواصل الفعال مع جميع اصحاب المصلحة وجمع واستلام البيانات والتقارير من الجهات المنفذة ومراجعتها لمتابعة سير العمل

دورية الاجتماعات

بشكل شهري

لجنة الرصد والتقييم

المهام

- متابعة سير عمل تنفيذ الاستراتيجية من حيث الجدول الزمني، والمؤشرات التشغيلية واعداد التقارير المجمعة
- تقييم مدى فعالية تنفيذ الاستراتيجية وتوثيق أثر التنفيذ والدروس المستفادة.

دورية الاجتماعات

بشكل شهري

مكتب دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية (المتمثل في مكتب التخطيط والمتابعة لدى هيئة "نزاهة")

نزاهة Nazaha

المهام

- التنسيق بين جميع مستويات الحوكمة واللجان الفنية
- تطبيق نموذج الحوكمة والتحقق من الالتزام بالخطط والمواثيق المعتمدة
- تقديم الدعم التقني الخاص بإدارة الاستراتيجيات والمتابعة على نتائجها

دورية الاجتماعات

دعم بشكل مستمر

فريق إداري ومالي | **فريق فني** | **فريق إعلامي**

KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 33 12/05/2022 02:43:03 م

2. الانجازات الأساسية:

لقد تم اعتماد نموذج حوكمة الاستراتيجية كجزء من وثيقة الاستراتيجية، وتم عقد ورشة عمل في 19 فبراير 2019 من قبل الهيئة العامة لمكافحة الفساد مع جميع الجهات المنفذة للاستراتيجية لمناقشة الوثيقة ونموذج الحوكمة، وذلك بحضور ممثلين عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية وممثلين عن الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية.

عمل مكتب دعم تنفيذ الاستراتيجية على اعداد مواثيق اللجان وفقاً لأفضل ممارسات الحوكمة بحيث تشمل تنظيم العضوية، والاجتماعات، وبروتوكول التواصل، والمهام والمسؤوليات.

اللجنة العليا لقيادة وتنسيق الاستراتيجية

تم تشكيل اللجنة العليا وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم 961 المؤرخ في 15 يوليو 2019 والذي حدد عضوية واختصاصات اللجنة.

تم تجديد عضوية اللجنة وفقاً لقرار رئيس اللجنة رقم 221 والمؤرخ في 24 أكتوبر 2021 والذي حدد عضوية 19 جهة من ممثلين القطاع العام، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني وبرئاسة رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد.

تم عرض الوثيقة النهائية من الاستراتيجية، ومسودة ميثاق عمل اللجنة خلال الاجتماع الأول للجنة العليا في 24 سبتمبر 2019.

عقدت اللجنة اجتماعها الثاني في نوفمبر 2021 للوقوف على آخر مستجدات سير تنفيذ الاستراتيجية.

تأسست في
15 يوليو 2019

عدد الاجتماعات
02

اللجان الفنية:

- تم إعادة تشكيل اللجان الفنية للمحاور الأربع وفقاً لقرار رئيس اللجنة العليا رقم 77 لسنة 2020.
- عقدت اللجان الفنية أكثر من 60 اجتماع مع الجهات المنفذة بما في ذلك الاجتماعات الداخلية لمناقشة سير عمل الاستراتيجية وتوفير الدعم الفني والتنسيق اللازم لتنفيذ المبادرات.
- عملت اللجان الفنية على اعداد جميع خطط التنفيذ التفصيلية للاستراتيجية بالتعاون مع مكتب دعم تنفيذ الاستراتيجية، وتم مراجعة هذه الخطط من قبل برنامج الأمم المتحدة الانمائي وتم عرضها على رئيس اللجنة العليا، بالإضافة إلى مناقشة الخطط مع جميع الجهات المنفذة.

تأسست في
21 أغسطس 2019

أكثر من
60 إجتماع

مكتب دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية (المتمثل في مكتب التخطيط والمتابعة لدى هيئة "نزاهة"):

- إعداد جميع نماذج العمل الخاصة بمتابعة الاستراتيجية، واعداد نماذج التقارير، وسجل متابعة التشريعات، ومصفوفة مؤشرات الأداء، والملف المركزي لجميع بيانات ومستندات الاستراتيجية.
- اعداد مواثيق عمل جميع اللجان.
- تقديم ورش عمل تدريبية لجميع اللجان الفنية على آلية تنفيذ حوكمة الاستراتيجية ومواثيق العمل وبروتوكولات التواصل.
- مساعدة اللجان الفنية على تحديد ضباط التواصل مع الجهات المنفذة وتخصيص ضابط اتصال من المكتب لكل محور على حدا.
- مساعدة اللجان الفنية على مناقشة وتحليل جميع المبادرات واعداد مسودات الخطط التنفيذية لجميع المبادرات وتحديد متطلبات التنفيذ.
- إعداد التقريرين السنويين الأول و الثاني عن سير أعمال الاستراتيجية.
- تنظيم وعقد اجتماعات دورية مع جميع اللجان الفنية للوقوف على سير العمل وتقديم الدعم وتلخيص تقارير الانجاز الدورية.
- اعداد المتطلبات الفنية والتقنية والشروط المرجعية اللازمة لتطوير تطبيق إدارة الاستراتيجية رقمياً

حوكمة الاستراتيجية

إعداد التقريرين السنويين الأول و الثاني

KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 34 12/05/2022 02:43:05 م



KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 35 12/05/2022 02:43:06 م



06

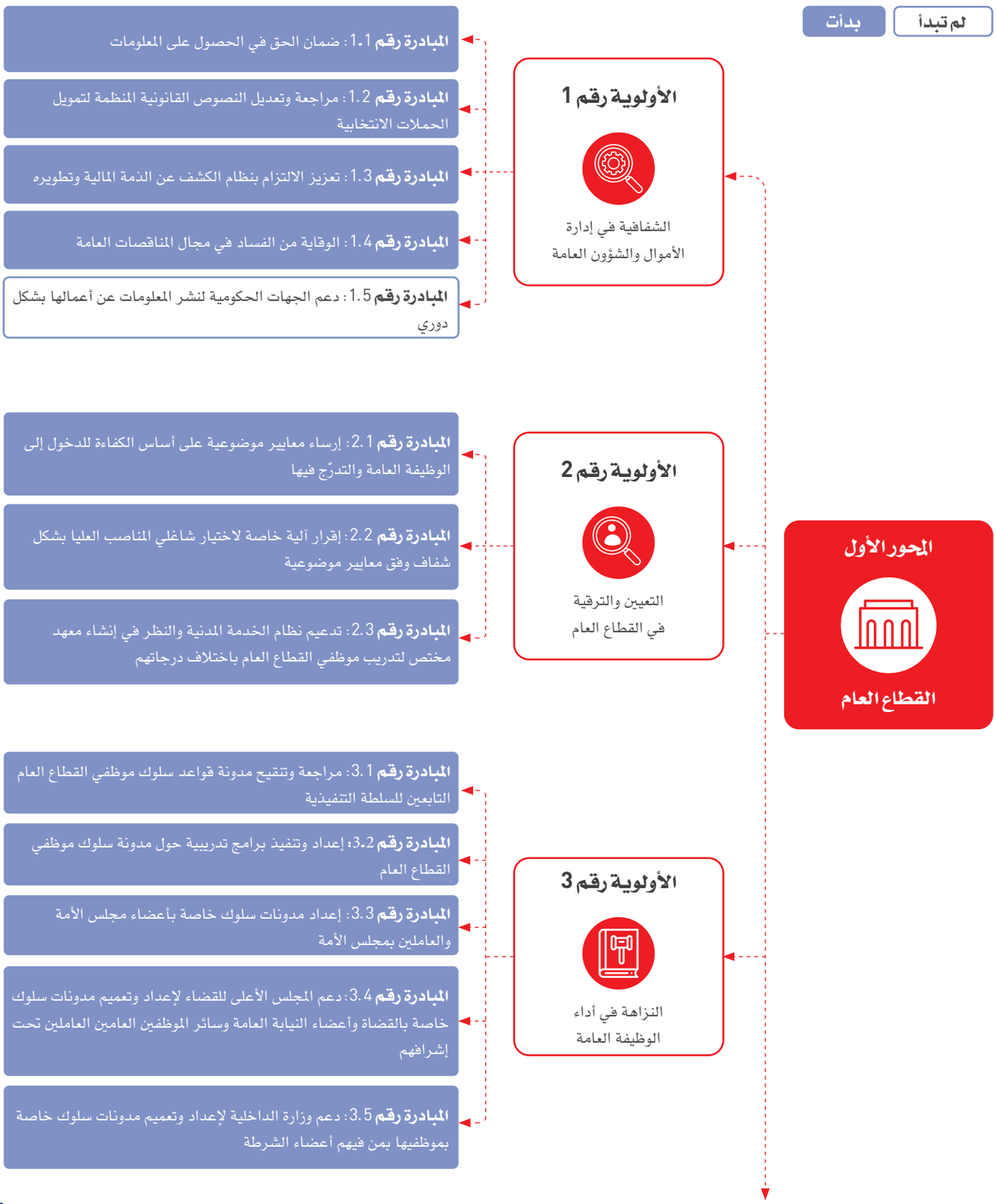
نتائج وسير عمل
إستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

1. المحور الأول: القطاع العام

الهدف الاستراتيجي: حماية نزاهة القطاع العام وتطوير فعالية وكفاءة الخدمات العامة التي يقدّمها في إطار من الشفافية والمساءلة.

أ) نظرة عامة عن التقدّم المحرز

المبادرات في المحور الأول:



KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 37 12/05/2022 02:43:13 م

لم تبدأ | بدأت

الأولوية رقم 4

المساءلة في القطاع العام

- **المبادرة رقم** 4.1: تطوير إدارة أداء الموظفين العامين وإجراء تقييمات دورية لهم
- **المبادرة رقم** 4.2: مراجعة وتعزيز معايير وآليات المساءلة في القطاع العام بما فيها المحاسبة والتدقيق والرقابة
- **المبادرة رقم** 4.3: مراجعة وتعزيز تدابير ضمان المساءلة في الشركات المملوكة من الدولة
- **المبادرة رقم** 4.4: إرساء وتفعيل منظومة لإدارة تعارض المصالح
- **المبادرة رقم** 4.5: تعديل التشريعات اللازمة لتجريم الإثراء غير المشروع بشكل فعال

الأولوية رقم 5

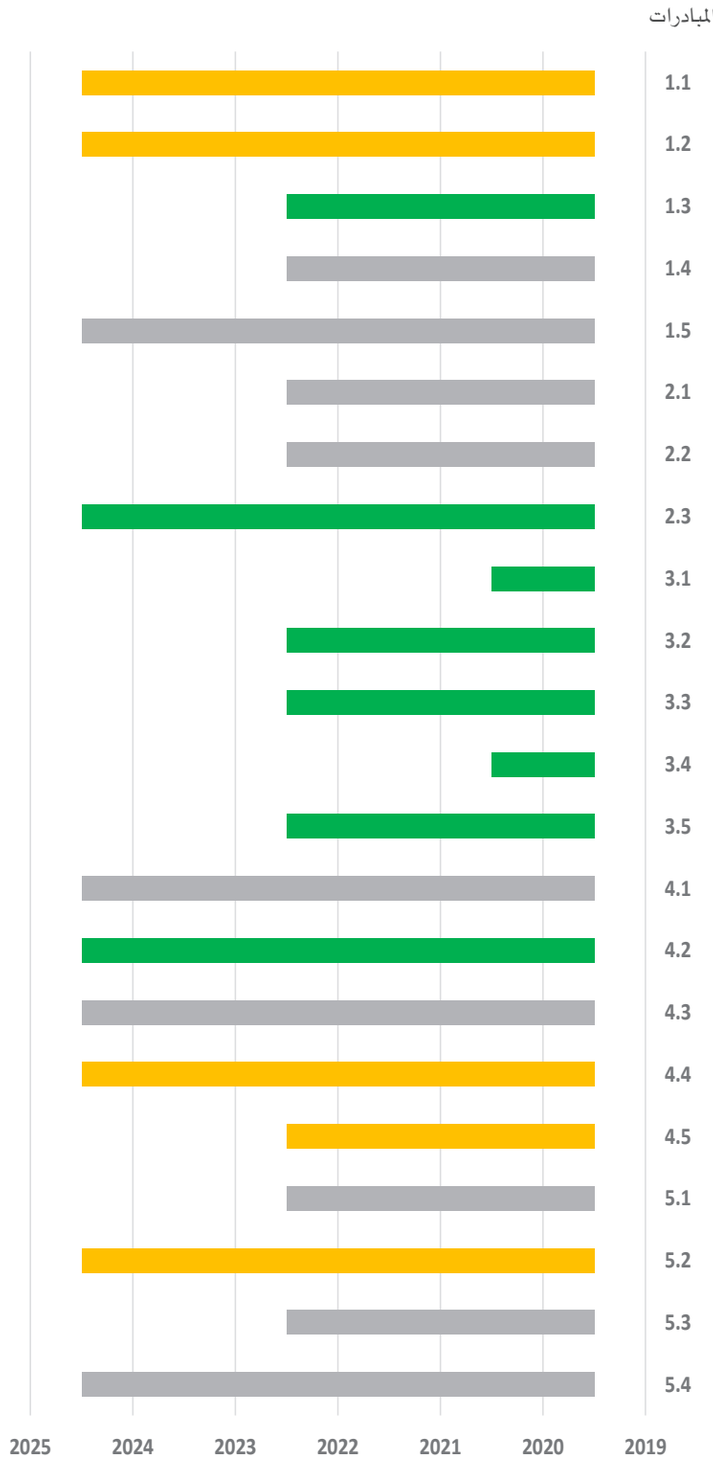
فعالية وكفاءة تقديم الخدمات العامة

- **المبادرة رقم** 5.1: مراجعة وتبسيط الإجراءات البيروقراطية المطلوبة للحصول على الخدمات العامة
- **المبادرة رقم** 5.2: متابعة العمل على إعداد وتطوير منصات الحكومة الإلكترونية اللازمة لميكنة إجراءات الحصول على الخدمات العامة
- **المبادرة رقم** 5.3: إعداد أدلة مبسّطة للجمهور عن كيفية الحصول على الخدمات العامة ونشرها ورقيا وإلكترونيا
- **المبادرة رقم** 5.4: إدماج نظم إدارة مخاطر الفساد في القطاعات التي تقدم خدمات عامة لتحديد ومعالجة مكامن الخلل بشكل دوري ومستدام



KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 38 12/05/2022 02:43:17 م

التقدم المحرز في مبادرات المحور الأول



الأولوية رقم 1

الشفافية في إدارة الأموال والشؤون العامة

الأولوية رقم 2

التعيين والترقية في القطاع العام

الأولوية رقم 3

النزاهة في أداء الوظيفية العامة

الأولوية رقم 4

المساءلة في القطاع العام

الأولوية رقم 5

فعالية وكفاءة تقديم الخدمات العامة

- متوافق على المسار الصحيح
- انحراف بسيط عن الخطة لكن يمكن تداركه
- غير متوافق – خارج عن المسار مع احتمال عدم الالتزام بالجدول الزمني/ أو مخاطر جوهرية على الإنجاز

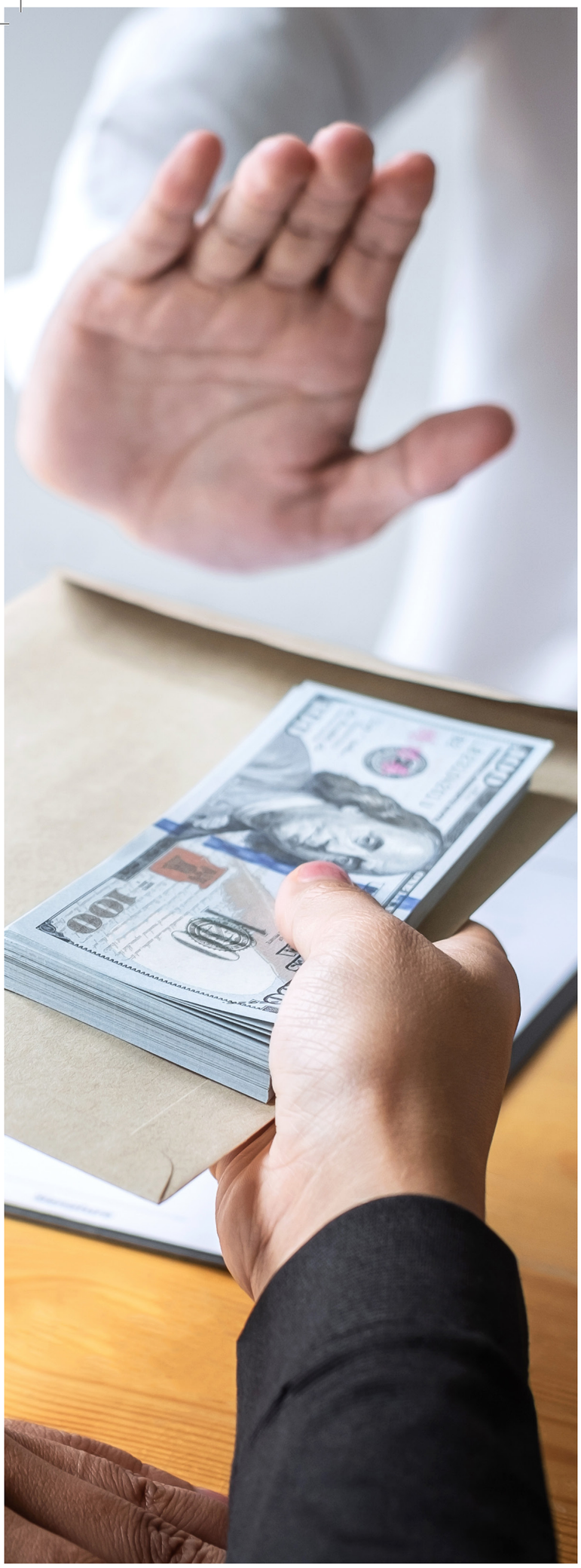
لمعرفة تفاصيل الإنجاز لكل مبادرة يرجى الرجوع لصفحة ٥٠ من التقرير

KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 39 12/05/2022 02:43:17 م

ب) النتائج المستهدفة من المحور والمبادرات في ختام الاستراتيجية

العنصر	النتيجة
المحور الأول  **القطاع العام**	زيادة في مستوى النزاهة في القطاع العام وتطوّر الخدمات العامة وفعاليتها وكفاءتها بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة
الأولوية رقم 1 الشفافية في إدارة الأموال والشؤون العامة	تحقيق ثقة أكثر متانة في مؤسسات الدولة وسيادة القانون وتحقيق أداء حكومي أكثر كفاءة
الأولوية رقم 2 التعيين والترقية في القطاع العام	بناء الثقة بين المواطنين والحكومة، وتعزيز كفاءة وفعالية القطاع العام في العمل على أساس الشفافية وسيادة القانون
الأولوية رقم 3 النزاهة في أداء الوظيفة العامة	زيادة في نزاهة الخدمات العامة
الأولوية رقم 4 المساءلة في القطاع العام	التطبيق الكامل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتعزيز المساءلة في القطاع العام
الأولوية رقم 5 فعالية وكفاءة تقديم الخدمات العامة	زيادة في شفافية الخدمات العامة وإمكانية الوصول إليها، والحد من مخاطر الفساد، وتعزيز فعالية أنظمة تقديم الخدمات العامة

KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 40 12/05/2022 02:43:19 م



من المخطط له وفقاً للإستراتيجية الوطنية بأن يتحسّن تقييم دولة الكويت في مؤشر مدركات الفساد بنقطتين خلال العام 2022، وثلاث نقاط اضافية في 2023، ونقطتين إضافيتين في 2024 بحيث يتم تحسّن تقييم دولة الكويت من 40 نقطة إلى 47 نقطة خلال مدة الإستراتيجية الوطنية. إلا أن دولة الكويت حققت التقييم المستهدف للعام 2022 خلال العام 2020 بل و تخطت الهدف في 2021 لتصل إلى 43 نقطة وفقاً للجهود التي تم بذلها حتى تاريخه وجاري استكمال تنفيذ الاستراتيجية لتحقيق تحسّن أفضل على جميع المحاور والأولويات.

+2 2022 | +3 2023 | +2 2024

47 ← 40
التقييم في المؤشر في 2024

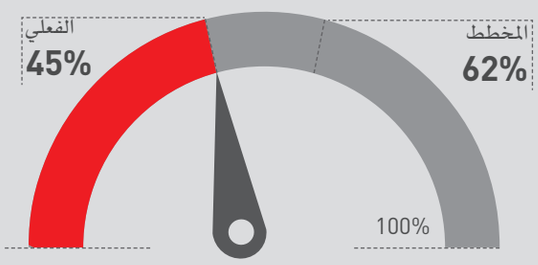
كما أنه من المستهدف في الإستراتيجية أن تساهم مخرجات الإستراتيجية في تحسين مستوى رضا مستخدمين الخدمات العامة في دولة الكويت وذلك بناءً على تحقيق سهولة الحصول على هذه الخدمات بشفافية ومساواة ودون اللجوء للواسطة والرشوة. كما تستهدف الإستراتيجية رفع مستوى ثقة المواطنين والمقيمين في الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة" ليكون بمعدّل 4/5 في العام 2024.



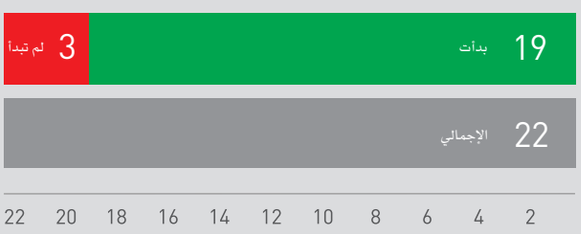
KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 41 12/05/2022 02:43:21 م

جـ) لوحة متابعة المحور الأول

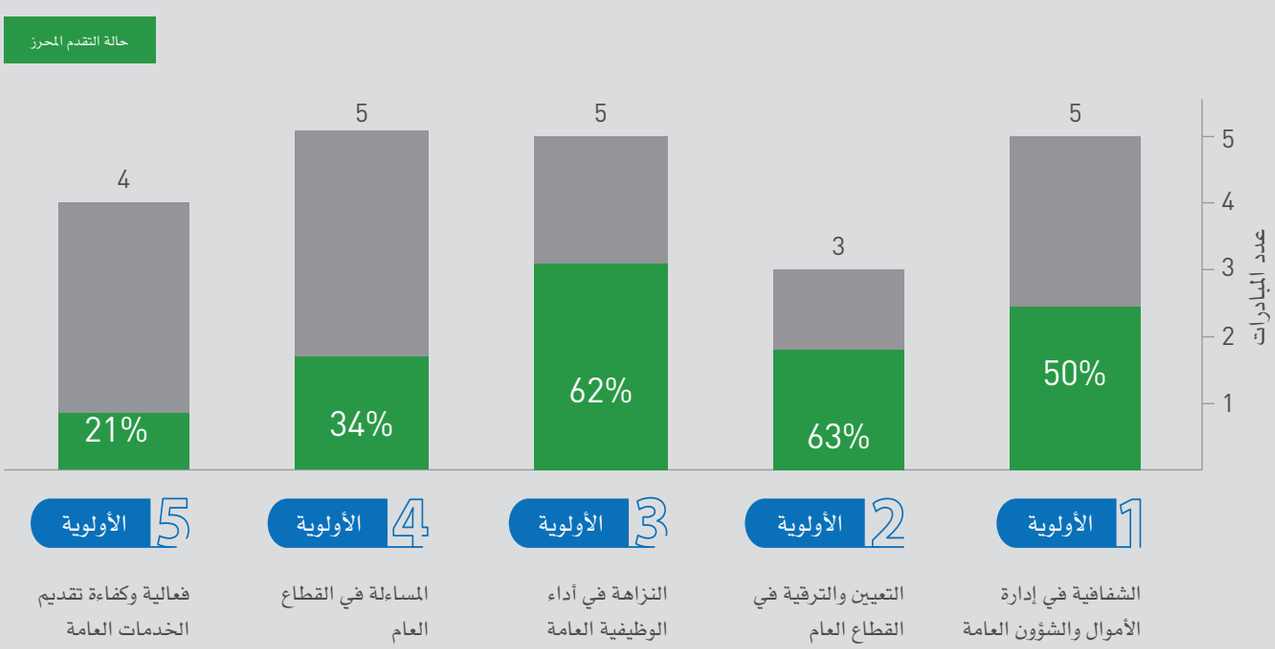
حالة التقدم المحرز في المحور



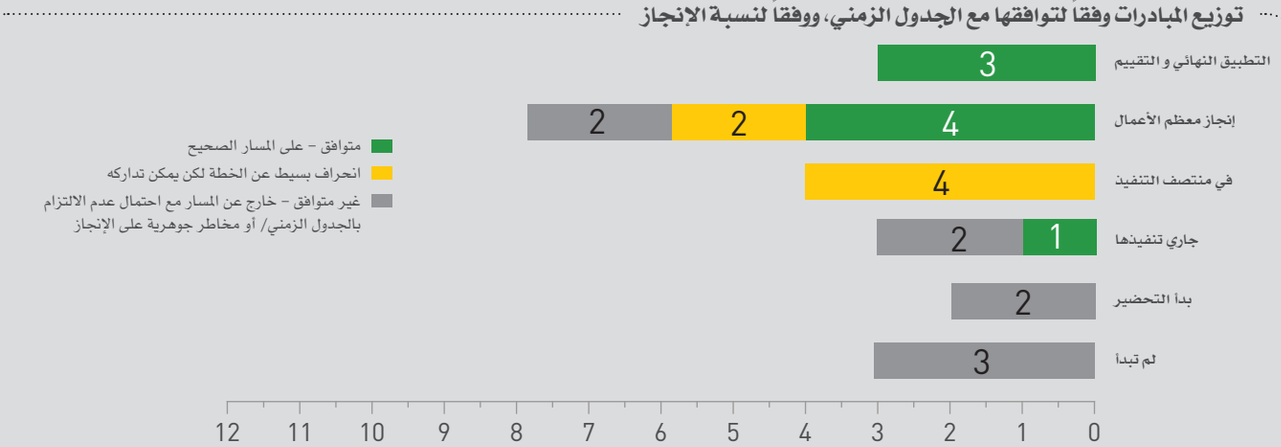
عدد المبادرات التي بدأت والتي لم تبدأ



حالة التقدم المحرز في الأولويات

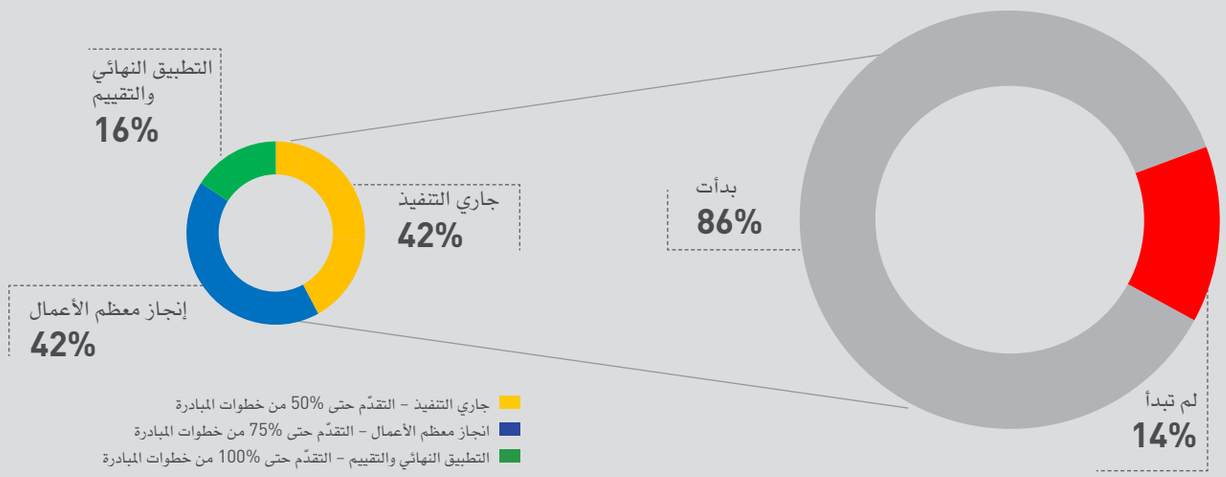


توزيع المبادرات وفقاً لتوافقها مع الجدول الزمني، ووفقاً لنسبة الإنجاز

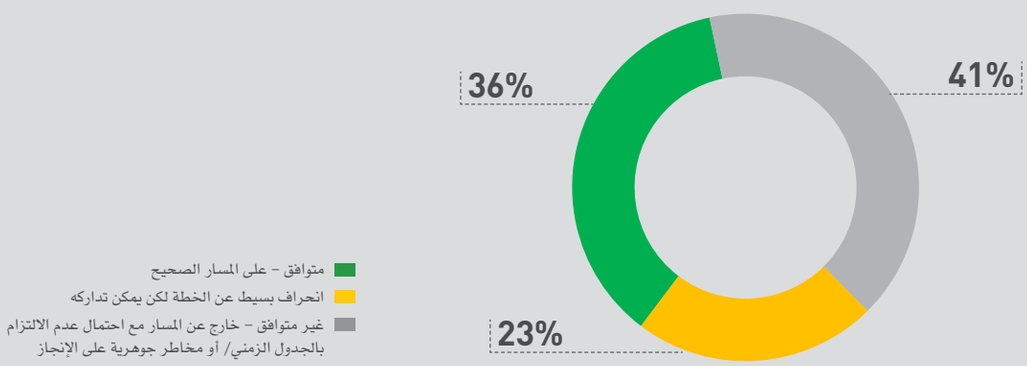


KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 42 12/05/2022 02:43:27 م

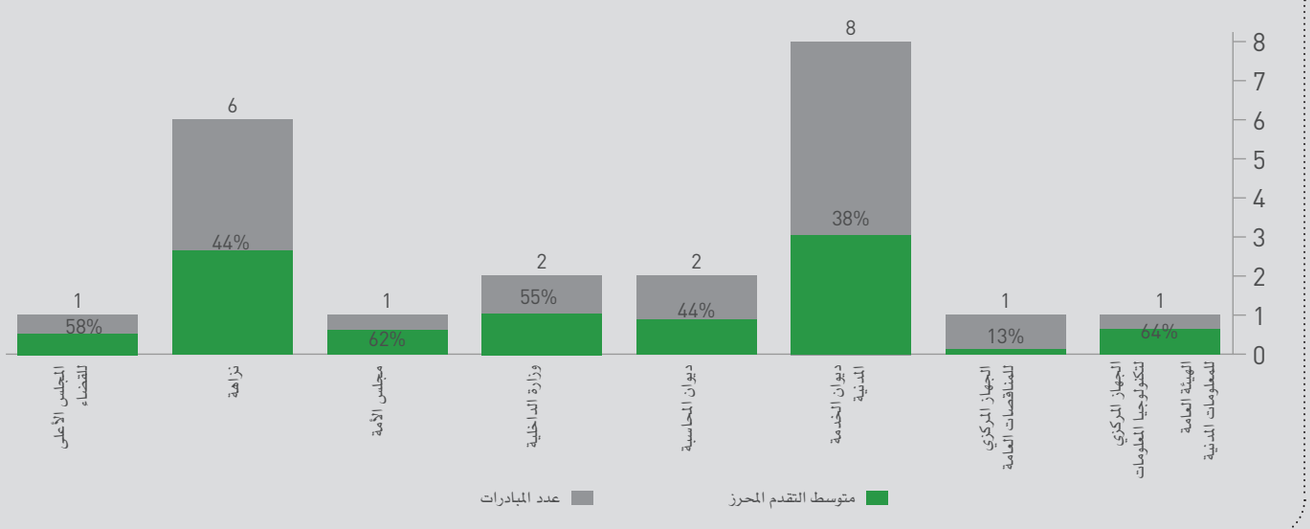
توزيع المبادرات وفقاً لنسبة الانجاز



نسبة الالتزام بالخطة المعتمدة



الجهة المنفذة للمبادرة



KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 43 12/05/2022 02:43:29 م

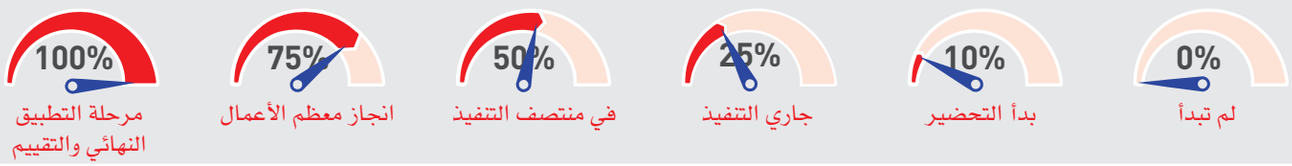
تفاصيل التقدم المحرز لكل أولوية ومبادرة

الجهود المبذولة في متابعة التنفيذ

تنظيم أكثر من **25+** اجتماع

الاجتماع مع **08** من أصحاب المصالح

يتم تقييم نسبة انجاز المبادرات وفقاً للمعيار التالي:

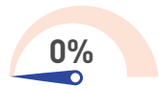


الأولوية رقم 1: الشفافية في إدارة الأموال والشؤون العامة

حالة التقدم المحرز: 50%

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفّذة
1.1	ضمان الحق في الحصول على المعلومات  انجاز معظم الأعمال	• **أقر مجلس الأمة القانون رقم 12 لسنة 2020**، وتم نشره في الجريدة الرسمية في 6 سبتمبر 2020 • تم تشكيل لجنة مشتركة بين وزارة العدل و"نزاهة" لإعداد مسودة اللائحة التنفيذية للقانون. • انتهت اللجنة من إعداد مسودة اللائحة التنفيذية وأرسلت إلى وزارة العدل في 3 ديسمبر 2020 للاعتماد النهائي. • تم صدور اللائحة التنفيذية بقرار وزير العدل رقم 62 لسنة 2021 في يناير 2021. • تم تنفيذ العديد من ورش العمل و برامج التوعية من قبل "نزاهة" و جهات أخرى من ضمنها مؤسسات المجتمع المدني للتوعية بالقانون و أهميته و السبل المثلى لتطبيقه. • **جاري مراقبة تطبيق القانون من قبل عدة جهاة من ضمنها "نزاهة" و مؤسسات المجتمع المدني و البرلمان لتقييمه و تطويره إذا إقتضت الحاجة.**	نزاهة Nazaha
1.2	مراجعة وتعديل النصوص القانونية المنظمة لتمويل الحملات الانتخابية  في منتصف التنفيذ	• تم إعداد مسودة مشروع قانون "تمويل الحملات الانتخابية" من قبل وزارة الداخلية وتزويده لـ "نزاهة" لتقديم الملاحظات عليه بتاريخ 3/8/2021 • قامت "نزاهة" بمراجعة مسودة القانون و إبداء الرأي و إرساله للوزارة بتاريخ 21 نوفمبر 2021. • **تقوم وزارة الداخلية حالية بإعداد المسودة النهائية للقانون تمهيداً لرفعها للجهات المعنية بالمراجعة و الاعتماد.**	وزارة الداخلية
1.3	تعزيز الالتزام بنظام الكشف عن الذمة المالية وتطويره  مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	**تم الانتهاء من كافة الإجراءات المتعلقة بالمبادرة حيث قامت "نزاهة" بعدة إجراءات ساهمت في رفع نسبة الالتزام بتقديم إقرارات الذمة المالية من 94% في ديسمبر 2018 إلى 99% في ديسمبر 2021. ورفع نسبة فحص الإقرارات من 8% عام 2018 إلى 61% في ديسمبر 2021 عن طريق الآتي:** • تنظيم نشاطات توعوية فعالة لدعم تطبيق النظام والتواصل المستمر مع الخاضعين واستحداث إجراءات لتفعيل دور الجهات التي يتبعها الخاضعين لتنبيههم بضرورة تقديم الإقرار وتنفيذ برامج توعوية لمسئولي الاتصال في الجهات التي يتبعها الخاضعين. • التنسيق مع ديوان الخدمة المدنية لاستحداث إجراءات تنبيه الخاضعين بضرورة الالتزام بتقديم الإقرار وفق المواعيد القانونية. • تطوير الخدمات الإلكترونية المقدمة للخاضعين بالإضافة إلى تفعيل الفحص الشكلي عند استلام الإقرارات بهدف تسهيل أعمال لجان الفحص مع زيادة عدد لجان الفحص من 4 إلى 5 لجان.	نزاهة Nazaha

KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 44 12/05/2022 02:43:33 م

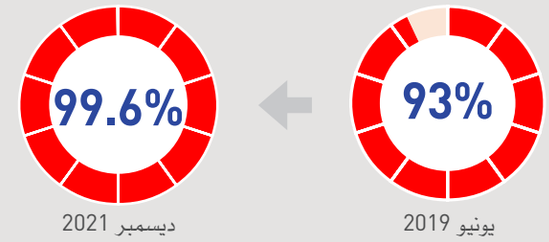
#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفّذة
1.4	الوقاية من الفساد في مجال المناقصات العامة  جاري التنفيذ	• **يحكم القانون رقم 49 لسنة 2016** والمعدل بالقانون **رقم 74 لسنة 2019** إجراءات المناقصات العامة بما يتماشى مع أفضل الممارسات في هذا المجال. • تم تشكيل لجنة بموجب القرار الإداري رقم 166 لسنة 2021 بتاريخ 2021/11/16 خاصة بمتابعة تنفيذ متطلبات الاستراتيجية في الجهاز المركزي للمناقصات العامة • يقوم الجهاز حاليا بإجراءات التعاقد مع البنك الدولي لإعداد دراسة نحو تقييم إجراءات الشراء العام ومخاطر الفساد في مجال المناقصات العامة والقيم التقديرية في عملية الشراء العام و عقود الأداء بالإضافة إلى المشتريات والمناقصات الإلكترونية وبناء قدرات العاملة في مجال المناقصات.	
1.5	دعم الجهات الحكومية لنشر المعلومات عن أعمالها بشكل دوري  لم تبدأ	• تقوم معظم الجهات الحكومية بنشر التقارير حول أعمالها بما فيه إنجازاتها وميزانياتها.. إلخ. على الرغم من ذلك، ينبغي إضفاء الطابع الرسمي على هذه العملية من أجل توحيد المحتوى في إعداد التقارير وحتى يتضمن ذلك أنشطتها في مكافحة الفساد وحوكمة إدارتها وأعمالها وضوابطها الرقابية وأهم الافصاحات التي تعزز الشفافية وحق الوصول للمعلومات كما هو مشار إليه في قانون حق الإطلاع • سيتم العمل بين هيئة نزاهة والشركاء في تنفيذ الاستراتيجية للبدء بتنفيذ هذه المبادرة على مستوى الجهات الأعضاء في اللجنة العليا لقيادة الاستراتيجية كمرحلة أولى لتقييم الوضع الحالي الخاص بأعدادها للتقارير العامة والعمل على تنفيذ الخطة التفصيلية معهم بالاسترشاد بالمعايير العالمية الخاصة بـ "الحكومة المفتوحة" وعن طريق اعداد دراسة مقارنة • يمر قطاع الوقاية في "نزاهة" بمرحلة انتقالية، ويعمل حالياً على بناء قدراته عبر التوظيف وتطوير إجراءاته من أجل قيادة هذه المبادرة • لم يطرأ أي تغيير على هذه المبادرة خلال السنة نظراً لنقص الموارد البشرية في قطاع الوقاية في "نزاهة" و من المقدر البدء بتنفيذ هذه المبادرة خلال السنة المالية القادمة 2022 – 2023.	Nazaha نزاهـــة



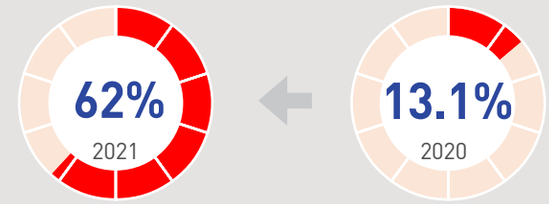
KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 45 12/05/2022 02:43:37 م

تسليط الضوء على أنشطة إقرارات الذمة المالية

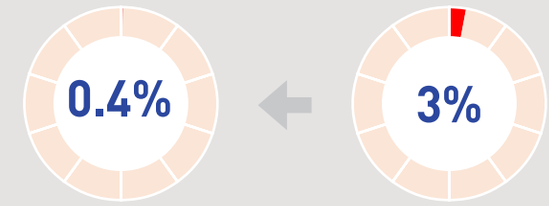
نسبة الالتزام بتقديم إقرار الذمة المالية



نسبة الإقرارات التي تم فحصها



نسبة عدم الالتزام كلياً بالتقديم



الالتزام

إجمالي عدد الإقرارات المستلمة

27,382

نسبة الاستلام



عدد الإقرارات حسب نوع الإقرار

إقرار أول	تحديث إقرار	إقرار نهائي	الإجمالي
15,296	8,342	3,744	27,382

عدد الإقرارات حسب أعلى 5 صفات وظيفية

مدير إدارة أو من في حكمه	7,123
أعضاء مجالس إدارات الجمعيات التعاونية	2,023
خبير في وزارة العدل	1,980
عضو بالإدارة العامة للتحقيقات	1,873
قاضي	1,695
إجمالي أعلى 5 صفات وظيفية	14,694

عدد الإقرارات حسب أعلى 5 جهات حكومية

وزارة العدل	7,387
وزارة الداخلية	3,099
ديوان المحاسبة	1,651
إدارة الفتوى و التشريع	1,543
بلدية الكويت	684
إجمالي إقرارات أعلى 5 جهات حكومية	14,364

عدد الإقرارات غير المقدمة حسب أعلى 5 صفات وظيفية

قاضي	28
مدراء الإدارات أو من في حكمهم	16
موظف فني	11
موثق بإدارة التسجيل العقاري أو إدارة التوثيق	10
ممثلي حصة الحكومة في عضوية الشركات	9
الإجمالي	74

KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 46 12/05/2022 02:43:41 م

الأولوية رقم 2: التعيين والترقية في القطاع العام

التقدم المحرز: 63%

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفّذة
2.1	إرساء معايير موضوعية على أساس الكفاءة للدخول إلى الوظيفة العامة والتدرّج فيها  انجاز معظم الأعمال	• تم مخاطبة الأمانة العامة لمجلس الوزراء بتاريخ 30/3/2021 بمشروع قانون تعديل بعض أحكام **مرسوم القانون رقم (15) لسنة 1979** متضمناً "استحداث القانون بما يسمح الديوان بوضع نظام مركزي للتوظيف في الجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة والمستقلة يتولى ديوان الخدمة المدنية تنفيذه بما يحقق المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين بحيث يتم التعيين من خلال هذا النظام ولا يجوز الخروج عليه استنادا لقانون إنشاء الجهة أو أية مبررات أخرى.	ديوان الخدمة المدنية CIVIL SERVICE COMMISSION
2.2	إقرار آلية خاصة لاختيار شاغلي المناصب العليا بشكل شفاف وفق معايير موضوعية  انجاز معظم الأعمال	• تم تقديم عدة مقترحات من قبل أعضاء مجلس الأمة إلى اللجان البرلمانية ذات الصلة. • أرسلت جمعية الشفافية الكويتية بالتعاون مع **27** منظمة مجتمع مدني خطاباً مشتركاً إلى سمو رئيس مجلس الوزراء، للنظر في القانون المقترح حول التعيين في الوظائف القيادية. • توجد آلية خاصة لاختيار شاغلي المناصب العليا من خلال التعميم رقم **8** لسنة **2018** تحقق برأي ديوان الخدمة المدنية مبدأ العدالة في اختيار القياديين ويخضع المرشح لعدة اختبارات وفي حال اجتيازه يتم ترشيحه للمنصب القيادي عن طريق مرسوم صادر من مجلس الوزراء. و فيما يلي إحصائية بالتظلمات المقدمة حول تعيينات القياديين منذ تاريخ تطبيق الآلية: » عام 2018: لايوجد » عام 2019: العدد (2) » عام 2020: العدد (2) » عام 2021: لايوجد حتى تاريخ إعداد هذا التقرير. » في **6 سبتمبر 2021** قرر مجلس الوزراء تكليف مجلس الخدمة المدنية و ديوان الخدمة المدنية بالآتي: 1. تطوير أسس تقييم و اختيار القياديين. 2. وضع ضوابط جديدة بشأن شروط الوظائف الاشرافية. 3. وضع ضوابط جديدة بشأن صرف المكافآت للقياديين و الإشرافيين و التنفيذيين بناء على الإنجاز و الأداء.	ديوان الخدمة المدنية CIVIL SERVICE COMMISSION
2.3	تدعيم نظام الخدمة المدنية والنظر في إنشاء معهد مختص لتدريب موظفي القطاع العام باختلاف درجاتهم  انجاز معظم الأعمال	• قام ديوان الخدمة المدنية باعداد دراسة ومشروع مرسوم لإنشاء مركز التدريب الحكومي. يهدف المركز إلى الإسهام في تحقيق التنمية الإدارية في كافة الأجهزة الحكومية المختلفة وخاصة من خلال تطوير المهارات والارتقاء بمستوى الخدمات العامة و قام الديوان بإرسال المشروع لمجلس الوزراء بتاريخ 30/3/2021 للإعتماد.	ديوان الخدمة المدنية CIVIL SERVICE COMMISSION

KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 47 12/05/2022 02:43:42 م

تسليط الضوء على التوظيف والترقيات في القطاع العام

تحكم قوانين وتعاميم ديوان الخدمة المدنية عملية التوظيف في الجهات الحكومية التي تندرج تحت إشراف الديوان.

يتم تنظيم عملية التوظيف عبر نظام آلي مركزي والذي يمكّن المواطنين من التقديم على الوظائف عبر الإنترنت ويتم نشر كافة الوظائف الشاغرة عبر الإنترنت أيضاً

أصدر ديوان الخدمة المدنية **التعاميم رقم 25 لسنة 2006 ورقم 30 لسنة 2015** بشأن الوظائف الإشرافية (مدير، مراقب، رئيس قسم، رئيس شعبة) والمتضمنة متطلبات واضحة (مثل المتطلبات الأكاديمية والخبرة) وذلك من أجل التوظيف في الوظائف الإشرافية وتنظيم العملية (مثل الاعتماد على توصية من لجنة الموارد البشرية). هذان التعميمان يحددان المتطلبات الدنيا، ولكن يمكن للجهات الحكومية المعنية إضافة معايير فرز أخرى دون الإخلال بالمتطلبات الدنيا.

تشترط صحة قرارات التعيين والترقيات الموافقة المسبقة من قبل مراقبة ديوان الخدمة المدنية، وهذا إجراء اعتمده الديوان بغرض ضمان أن هذه القرارات تجري وفقاً للقواعد والقوانين ذات الصلة.

تم اعتماد آلية شفافة للتظلم تتيح لأي مواطن عنده أية شكوك في عملية التوظيف الخاصة به بأن يتظلّم وفقاً للاجراءات المعتمدة. كما جاء قانون حق الاطلاع ليعزز حق المواطن في طلب الاطلاع على أية بيانات خاصة به وفقاً للقانون.

يحكم وينظم **التعميم رقم 18 لسنة 2011** الترقيات في الجهات الخاضعة لرقابة ديوان الخدمة المدنية.

بالنسبة للوظائف القيادية، يحدد **التعميم رقم 8 لسنة 2018** معايير توظيف واضحة (بما في ذلك الحد الأدنى للخبرة والمتطلبات الأكاديمية والأداء الوظيفي السابق.. إلخ) على أن يتم تحديد ثلاث مرشحين على الأقل للوظيفة ممن يخضعون إلى الاختبارات والمقابلات. تعطي هذه العملية الأولوية للترقيات الداخلية عن المرشحين من الخارج.

الأولوية رقم 3: النزاهة في أداء الوظيفة العامة

التقدم المحرز: 62%

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفّذة
3.1	مراجعة وتنقيح مدونة قواعد سلوك موظفي القطاع العام التابعين للسلطة التنفيذية 100% مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	• قام ديوان الخدمة المدنية بإصدار مدونة سلوك محدثة و قام بتعميمها على جميع الجهات الحكومية التابعة بتعميم رقم (2) لسنة 2021. • تقوم "نزاهة" و من خلال برامجها التوعوية بالتوعية المستمرة حول مدونات السلوك و الغاية منها و المبادئ التي يجب أن تتضمنها.	ديوان الخدمة المدنية CIVIL SERVICE COMMISSION
3.2	إعداد وتنفيذ برامج تدريبية حول مدونة سلوك موظفي القطاع العام 25% جاري التنفيذ	• سينظم ديوان الخدمة المدنية دورات تدريبية حول مدونة السلوك الجديدة لجميع الموظفين الجدد في القطاع الحكومي. • نظمت "نزاهة" و بالتعاون مع ديوان الخدمة المدنية ورشة عمل لشرح الغاية من مدونات السلوك الوظيفي لموظفي القطاع العام و ما هي المبادئ و المعايير التي ينبغي اتباعها لحماية الموظف العام من مخاطر الفساد التي قد يتعرض لها أثناء تأديته لمهام وظيفته.	ديوان الخدمة المدنية CIVIL SERVICE COMMISSION
3.3	إعداد مدونات سلوك خاصة بأعضاء مجلس الأمة والعاملين بمجلس الأمة 75% انجاز معظم الأعمال	أ. **موظفي الأمانة العامة لمجلس الأمة: 75%** • أصدر مجلس الأمة مدونة سلوك وظيفي خاصة بموظفي الأمانة العامة لمجلس الأمة بقرار رقم رقم (13) الصادر في اجتماع مكتب مجلس الأمة رقم (4) بتاريخ 23/2/2021. ب. **أعضاء مجلس الأمة: 15%** • يضم جدول أعمال لجنة الشؤون التشريعية والقانونية اقتراح بقانون واحد يتعلق بهذا الشأن، وهو الاقتراح بقانون بإضافة فصل (خامس) إلى الباب (الأول) من القانون رقم (12) لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة. • تقوم "نزاهة" بالتنسيق المستمر مع مكتب مجلس الأمة حول دعم صدور مدونة سلوك خاصة بأعضاء البرلمان أسوة بالبرلمانات المتقدمة في هذا المجال.	مجلس الأمة NATIONAL ASSEMBLY

KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 48 12/05/2022 02:43:45 م

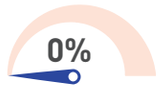
#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفّذة
3.4	دعم المجلس الأعلى للقضاء لإعداد وتعميم مدونات سلوك خاصة بالقضاة وأعضاء النيابة العامة وسائر الموظفين العامين العاملين تحت إشرافهم  انجاز معظم الأعمال	• أصدر المجلس الأعلى للقضاء مدونة سلوك خاصة برجال القضاء و النيابة العامة في أكتوبر 2021. • سيتم إدراج التدريب على المدونة من خلال البرامج التدريبية المقدمة من معهد الدراسات القضائية. • يتم الإبلاغ عن مخالفات مدونة السلوك إلى قسم التفتيش وفقاً لآلية وإجراءات محددة تم وضعها.	
3.5	دعم وزارة الداخلية لإعداد وتعميم مدونات سلوك خاصة بموظفيها بمن فيهم أعضاء الشرطة  انجاز معظم الأعمال	• أصدرت وزارة الداخلية مدونة سلوك خاصة بأعضاء الشرطة و أخرى خاصة بموظفي الوزارة و تم تعميمهما في أكتوبر 2021. • سيتم إنفاذ مدونة السلوك من خلال البرنامج التدريبي لأكاديمية الشرطة، وسوف يتم إتاحة المجال للجمهور للإبلاغ عن أي سوء سلوك من خلال قسم التفتيش (شرطة الشرطة) في وزارة الداخلية.	وزارة الداخلية

الأولوية رقم 4: المساءلة في القطاع العام

التقدم المحرز: 34%

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفّذة
4.1	تطوير إدارة أداء الموظفين العامين وإجراء تقييمات دورية لهم  جاري التنفيذ	• ينظم ويحكم نظام إدارة الأداء لديوان الخدمة المدنية أداء الموظفين العموميين وذلك وفقاً للتعميم رقم 36 لسنة 2006، والذي تمت مراجعته وتحديثه بناء على التعميمين رقم 11 لسنة 2010 ورقم 15 لسنة 2017. • تم عقد اجتماع بين ديوان الخدمة المدنية و اللجنة الفنية للمحور الأول في يناير 2021 و تم الاتفاق على أن نظام إدارة الأداء الحالي لم يأخذ الوقت الكافي للتجربة و التقييم و سيتم تقييم التجربة بعد مرور 5 سنوات من التطبيق أي في عام 2022 و سيتم التطوير بناء على النتائج. • تم حصر الجهات الحكومية من قبل اللجنة الفنية للمحور الأول ومخاطبة 18 جهة لتجميع أنظمة تقييم الأداء تمهيدا لوضعها محلا للدراسة والتقييم لاختيار النظام الأمثل	ديوان الخدمة المدنية CIVIL SERVICE COMMISSION
4.2	مراجعة وتعزيز معايير وآليات المساءلة في القطاع العام بما فيها المحاسبة والتدقيق والرقابة  مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	عمل ديوان المحاسبة مؤخراً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية في تقييم آليات المراقبة والتدقيق في القطاع العام، وتحديداً عبر مراجعة خط الدفاع الثالث في الجهات الحكومية (وظائف التدقيق الداخلي). تضمنت الدراسة على: • مراجعة نضج وظائف التدقيق الداخلي لـ35 جهة حكومية. أظهرت الدراسة أن ما يقارب 74% من هذه الجهات تواجه ثغرات كبيرة في نضج وفعالية وظائف التدقيق وتماشيها مع الممارسات المثلى في التدقيق. • بناء قدرات وظائف التدقيق الداخلي من خلال إجراء تدريب مفصّل في فبراير 2019 لكل الجهات الحكومية الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة: تم ترشيح 170مدقق من كافة الجهات وحضر التدريب منهم 133 مدقق (78%). تضمن التدريب على "تدريب المدربين (ToT)" لـ52 مدقق، وكان 31 منهم من ديوان المحاسبة (60%) و21 (40%) من الجهات الحكومية الأخرى. • إصدار دليل إرشادي معياري للتدقيق الداخلي لكافة الجهات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة. تم إعداد الدليل في مارس 2019، وتم توزيعه على جميع الجهات في ديسمبر 2019. • وقعت نزاهة مذكرة تفاهم مع ديوان المحاسبة في 11 نوفمبر 2020 لتضافر الجهود في تعزيز مبادئ المساءلة والحفاظ على أموال وممتلكات الدولة. • تم التنسيق بين الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة" وديوان المحاسبة بتاريخ 2/8/2021 بهدف تعميم الأدلة والحرص على تطبيقها في كافة الجهات الحكومية.	ديوان المحاسبة State Audit Bureau

KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 49 12/05/2022 02:43:46 م

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفّذة
4.3	مراجعة وتعزيز تدابير ضمان المساءلة في الشركات المملوكة من الدولة  	• يمر قطاع الوقاية في "نزاهة" بمرحلة انتقالية، ويعمل حالياً على بناء قدراته عبر التوظيف وتطوير إجراءاته من أجل قيادة هذه المبادرة • لم يطرأ أي تغيير على هذه المبادرة خلال السنة نظراً لنقص الموارد البشرية في قطاع الوقاية في "نزاهة" و من المقدر البدء بتنفيذ هذه المبادرة خلال السنة المالية القادمة 2022 – 2023.	نزاهة Nazaha
4.4	إرساء وتفعيل منظومة لإدارة تعارض المصالح  	أبطلت المحكمة الدستورية **القانون رقم 13 لسنة 2018** بشأن تعارض المصالح في 1 مايو 2019 لأسباب قانونية ودستورية و عليه فقد تم تغيير خطوات خطة تنفيذ المبادرة للتتماشى مع الوضع الحالي حيث أن خطوات التنفيذ السابقة وضعت قبل إبطال القانون. • تم إعداد مشروع قانون جديد لحظر تعارض المصالح من قبل الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة" بدلاً من القانون الذي تم إبطاله. • تم إحالة مشروع القانون بمرسوم رقم 65 لسنة 2021 من مجلس الوزراء إلى مجلس الأمة بتاريخ 30/3/2021. • تم عقد اجتماع بين ديوان المحاسبة وأعضاء اللجنة التشريعية لدى مجلس الأمة و الأمين العام للهيئة العامة لمكافحة الفساد بالإنابة وتبين أن **القانون لايزال تحت الدراسة والفحص من قبل اللجنة التشريعية في مجلس الأمة.**	نزاهة Nazaha
4.5	تعديل التشريعات اللازمة لتجريم الإثراء غير المشروع بشكل فعال  	• تقوم "نزاهة" بمراجعة قانون الهيئة و من ضمنها الجزئية المتعلقة بتجريم الإثراء غير المشروع، و تم تحديد الفجوة بين الوضع المرجو و الحالي و تم التواصل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين لمناقشة التعديلات التشريعية اللازمة. • يجري حالياً صياغة المسودة النهائية لمشروع التعديلات المطلوبة و التي من شأنها توسعة نطاق الأشخاص المشمولين في القانون تمهيداً لتقديمه لوزارة العدل للمراجعة و ابداء الرأي.	نزاهة Nazaha

الأولوية رقم 5: فعالية و كفاءة تقديم الخدمات العامة

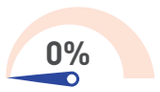
التقدم المحرز: 21%

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفّذة
5.1	مراجعة وتبسيط الإجراءات البيروقراطية المطلوبة للحصول على الخدمات العامة  	• قام ديوان الخدمة المدنية بإعداد دليل إرشادي لتطوير الخدمات وتوثيق الإجراءات وتبسيطها" • تم اصدار الدليل الارشادي لتطوير الخدمات و توثيق الإجراءات و تبسيطها وتعميمه على الجهات الحكومية وفق لتعميم ديوان الخدمة المدنية رقم 2020/24 بتاريخ 2020 / 12 / 23 والعمل به .	ديوان الخدمة المدنية CIVIL SERVICE COMMISSION

KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 50 12/05/2022 02:43:50 م

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفّذة
5.2	متابعة العمل على إعداد وتطوير منصات الحكومة الإلكترونية اللازمة لميكنة إجراءات الحصول على الخدمات العامة  انجاز معظم الأعمال	• تم اصدار القرار الوزاري رقم 2021/2 بشأن تشكيل لجنة تنسيقية للإشراف على متابعة متطلبات اطلاق وتشغيل التطبيق الحكومي الموحد للخدمات الإلكترونية (سهل) برئاسة معالي وزير الاشغال العامة ووزير الدولة لشئون الا تصالات وتكنولوجيا المعلومات وعضوية 12 جهة حكومية، وتختص اللجنة بالآتي: 1. التنسيق والإشراف على متابعة متطلبات اطلاق وتشغيل التطبيق الحكومي الموحد للخدمات الإلكترونية (سهل) 2. متابعة استكمال اجراءات ربط الجهات الحكومية المشمولة في المرحلة الاولى لتطبيق سهل للخدمات الحكومية . 3. متابعة استكمال وجهوزية دليل الخدمات الحكومية واعادة هندسة اجراءتها وتبسيطها لتسريع رقمنتها . 4. متابعة انشاء مركز الاتصال الموحد للخدمات الحكومية . • تم اصدار قرار مجلس الوزراء رقم) 562 بتاريخ 20/5/2021 بشأن تكليف الهيئة العامة للمعلومات المدنية بالإشراف على تنفيذ مشروع التطبيق الحكومي الموحد للخدمات الإلكترونية بدولة الكويت تطبيق"سهل" والتنسيق مع كافة الجهات الحكومية ذات الصلة للإسراع بميكنتها و ربطها مع التطبيق، بما يساهم في تسهيل إجراءات الخدمات الحكومية على المواطنين و المقيمين، و بما يضمن سرعة الانتهاء من الإجراءات المتعلقة بإطلاق و تشغيل التطبيق. • تم اصدار القرارا الوزاري رقم 321/2021 بشأن تشكيل اللجنة الفنية لمتابعة ربط الخدمات الحكومية بتطبيق سهل. • تم اصدار القرار الوزاري رقم 2021/270 بتاريخ 2021/04/28 بشأن تشكيل فريق عمل تنسيقي للإشراف على و متابعة إعداد دليل استخدام الخدمات الإلكترونية للتطبق الحكومي الموحد "سهل". و قد انتهى الفريق من: 1. وضع خطة تنفيذية لاعداد دليل استخدام الخدمات الإلكترونية للتطبيق الحكومي الموحد للخدمات الإلكترونية "سهل" متضمنة الجدول الزمني للتنفيذ و تم عرضها على اللجنة التنسيقية للإشراف على متابعة متطلبات اطلاق و تشغيل التطبيق. 2 . تم الانتهاء واعداد دليل خدمات استخدام الخدمات الالكترونية للتطبيق الحكومي الموحد للخدمات الالكترونية. • عدد الخدمات التي تم تقديمها حاليا (192) خدمة مقدمة من (16) جهة حكومية. • عقدت اللجنة التنسيقية لتطبيق سهل منذ تشكيلها عدد (25) اجتماع بمشاركة و حضور (12) جهة حكومية. • تم تشكيل فريق عمل تنسيقي للإشراف على و متابعة تنفيذ الخطة الإعلامية لإطلاق التطبيق بقرار وزاري رقم (271/2021) • تم تشكيل فريق عمل تنسيقي للإشراف على و متابعة متطلبات إنشاء و تشغيل مركز الاتصال الحكومي الخاص بتطبيق "سهل" بقرار وزاري رقم (269/2021) بتاريخ 28/4/2021 حيث عقد الفريق (6) اجتماعات.	الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات Central Agency for Information Technology الهيئة العامة لشؤون المدنية THE PUBLIC AUTHORITY FOR CIVIL INFORMATION

KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 51 12/05/2022 02:43:50 م

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفّذة
		• يقوم الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات بعقد الاجتماعات الدورية المستمرة و الزيارات الاستطلاعية لكافة الجهات المنضمة لمنصة متى و عددها (44) جهة حكومية لتقديم الدعم الفني و تمكينهم من دخول المنصة و تدريب الكوادر الفنية المختصة و تقديم التقارير و الاحصائيات اللازمة لدعم متخذي القرار تمهيداً لميكنة سائر الخدمات الحكومية بتطبيق "سهل" و جاري استكمال و متابعة انضمام (44) جهة. • تم اطلاق تطبيق "سهل" بتاريخ 15/09/2021حيث أن عدد المشتركين في التطبيق (345684) مشترك، و عدد الخدمات التي تم اجراؤها (544490) خدمة، و عدد اللإشعارات (3152133) اشعار، و عدد البيانات المعروضة (6849810) بيان حتى تاريخه. • تم إنشاء مركز "واصل" وحدة خدمة الاتصال الموحد للخدمات الحكومية في 26/10/2021 لتلقي الاتصالات و الاستفسارات و الشكاوى الخاصة بالخدمات الحكومية على الهاتف 101، و يتم من خلال المركز رصد تقارير رضى المستفيدين شكل شهري و معرفة الدروس المستفادة و عمل التعديلات اللازمة و المطلوبة. • يتم حالياً قياس مستوى رضى الجمهور من خلال النظر في وسائل التواصل الاجتماعي لمستخدمي تطبيق "سهل" و إصدار تقارير شهرية بذلك و يتم قياس مؤشر رضى الجمهور الجمهور لمستخدمي منصة متى على 3 مستويات حسب المعايير من 1 إلى 5: المستوى الأول: قياس مستوى الرضى على صعيد المنصة (4.6/5 حسب آخر تقييم) المستوى الثاني: قياس مستوى مؤشر الرضى على صعيد الجهة الحكومية المقدمة للخدمة، و التقييم متاح لمتخذ القرار للاطلاع من خلال المنصة. المستوى الثالث: قياس مستوى الرضى على صعيد الخدمة المقدمة، و التقييم متاح لمتخذ القرار للاطلاع من خلال المنصة.	
5.3	إعداد أدلة مبسّطة للجمهور عن كيفية الحصول على الخدمات العامة ونشرها ورقيا وإلكترونيا  لم تبدأ	تم عقد اجتماع مع اللجنة الفنية للمحور الأول في 28 ديسمبر 2020 وتم الاتفاق على الخطوات القادمة. حيث أعد ديوان الخدمة المدنية منصة الكترونية متخصصة لإدراج أدلة الخدمات العامة وتتبعها وتحديثها ونشرها. كما يعمل ديوان الخدمة المدنية على إدخال كافة الجهات الحكومية في المنصة بناء على مدى تحديث خدماتها وهياكلها التنظيمية. وجاري العمل على دليل موحّد للخدمات الحكومية.	ديوان الخدمة المدنية CIVIL SERVICE COMMISSION
5.4	إدماج نظم إدارة مخاطر الفساد في القطاعات التي تقدم خدمات عامة لتحديد ومعالجة مكامن الخلل بشكل دوري ومستدام  بدأ التحضير	جاري مناقشة المبادرة بين اللجنة الفنية للمحور الأول وديوان المحاسبة للاتفاق على الخطوات القادمة للخطة التنفيذية.	 ديوان المحاسبة State Audit Bureau

KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 52 12/05/2022 02:43:51 م

ما هو
تطبيق «سهل»



تطبيق «سهل» هو التطبيق الحكومي الموحّد للخدمات الإلكترونية، والذي أطلق ليكون إنطلاقة التحوّل الرقمي ورقمنة الخدمات ضمن برنامج عمل الحكومة، والذي يهدف إلى ربط الخدمات الإلكترونية بتطبيق حكومي موحد يساعد المواطنين والمقيمين على تسهيل وانجاز معاملاتهم في مكان واحد.

ويساهم أيضاً في تعزيز النزاهة والشفافية والقضاء على البيروقراطية وطول الدورة المستندية.

تقدّم 13 جهة حكومية بعض خدماتها الإلكترونية عبر تطبيق «سهل» في مرحلته الأولى، على أن تستكمل خدماتها تباعاً بعد الإطلاق.

KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 53 12/05/2022 02:43:53 م

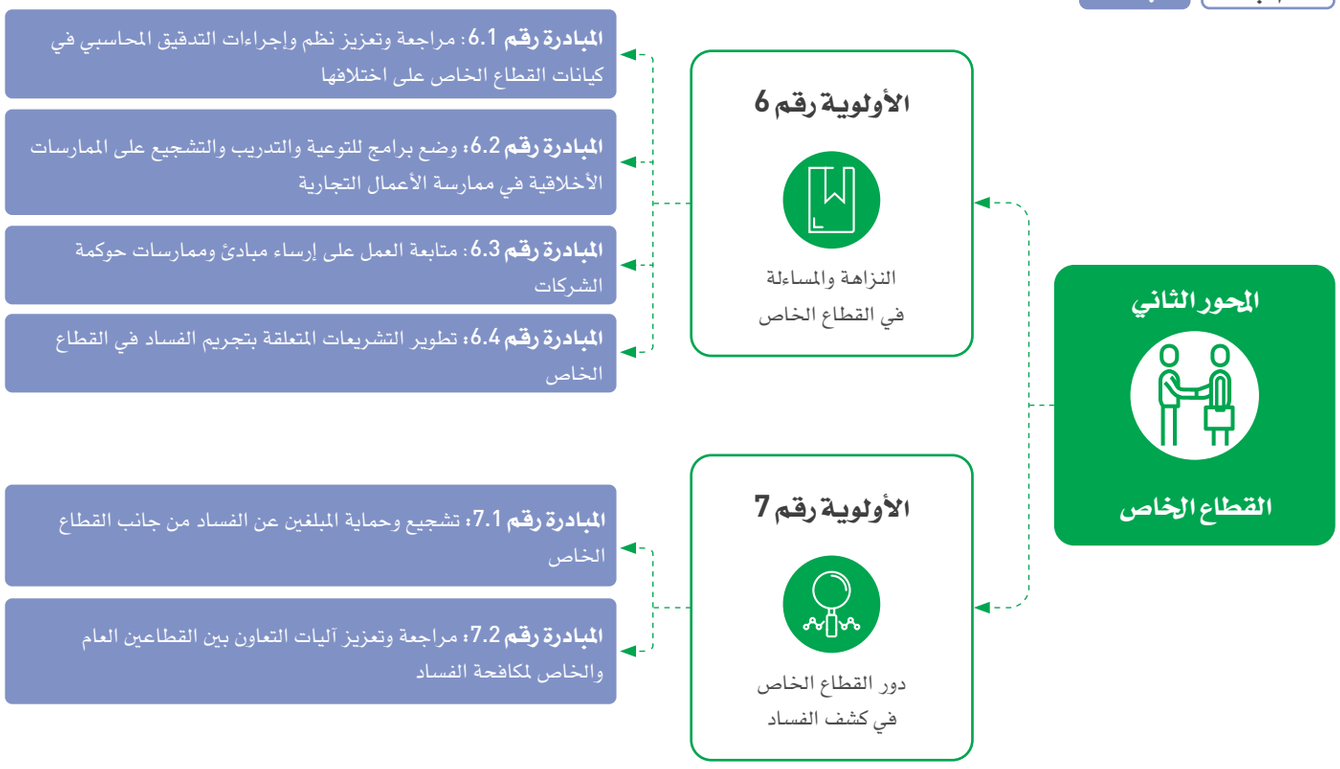
2. المحور الثاني: القطاع الخاص

الهدف الاستراتيجي: تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

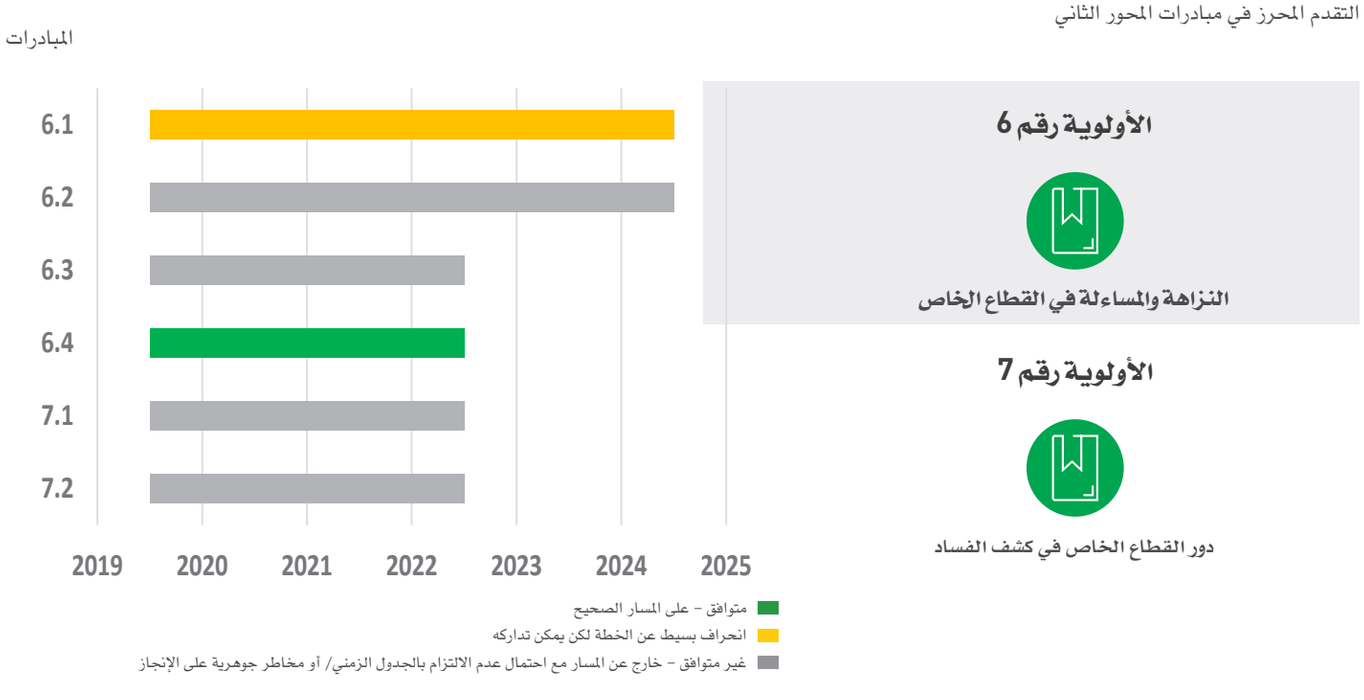
أ) نظرة عامة عن التقدّم المحرز

المبادرات في المحور الثاني:

لم تبدأ | بدأت



التقدم المحرز في مبادرات المحور الثاني



لمعرفة تفاصيل الإنجاز لكل مبادرة يرجى الرجوع لصفحة ٦٢ من التقرير

KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 54 12/05/2022 02:43:55 م

ب) النتائج المستهدفة من المحور والمبادرات في ختام الاستراتيجية

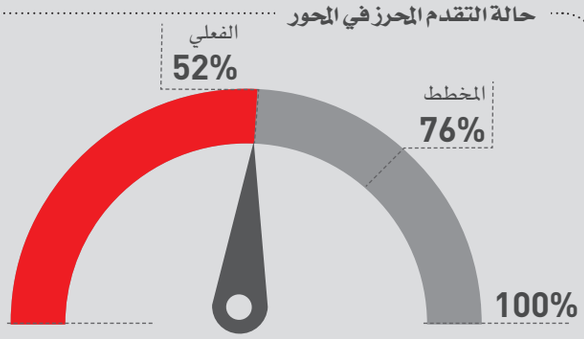
العنصر	النتيجة
المحور الثاني **القطاع الخاص**	تمكين القطاع الخاص من لعب دور فعال كشريك في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد
الأولوية رقم 6 النزاهة والمساءلة في القطاع الخاص	بيئة أعمال جاذبة للاستثمار الأجنبي والتي توفّر تكافؤ الفرص للمستثمرين وتعزز التطور المستدام للمجتمع ككل وتعزز من مركز الكويت في الأعمال التجارية العالمية والأسواق المالية.
الأولوية رقم 7 دور القطاع الخاص في كشف الفساد	زيادة في مستوى التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص في الوقاية من الفساد والإبلاغ عنه



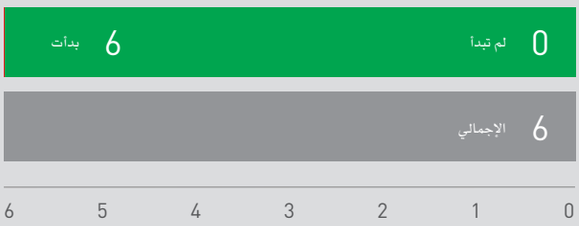
KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 55 12/05/2022 02:44:00 م

ج) لوحة متابعة المحور الثاني

حالة التقدم المحرز في المحور



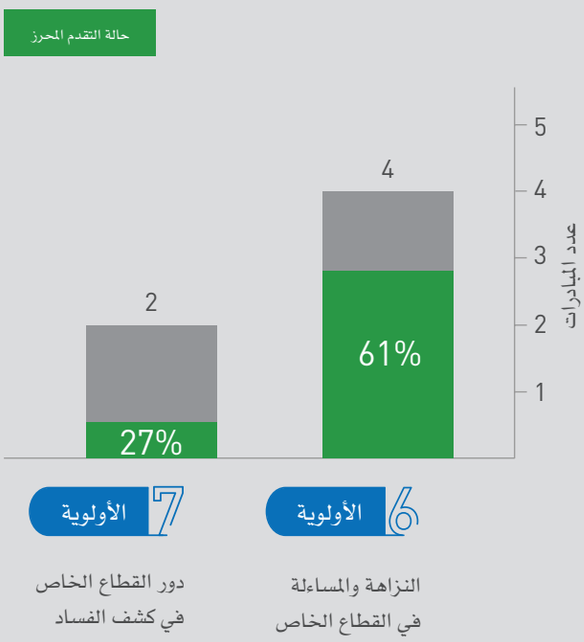
عدد المبادرات التي بدأت والتي لم تبدأ



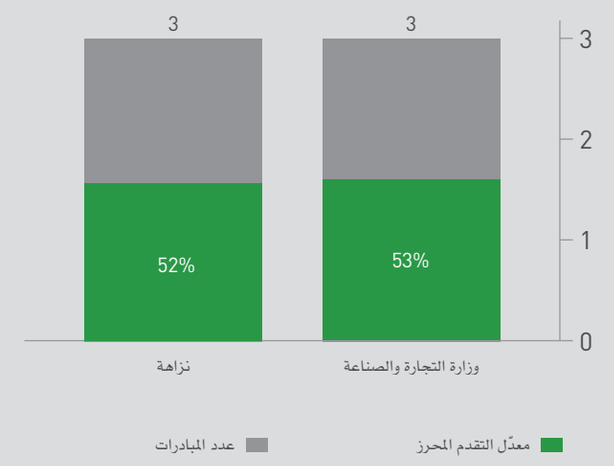
توزيع المبادرات وفقا لتوافقها مع الجدول الزمني ووفقا لنسبة الإنجاز

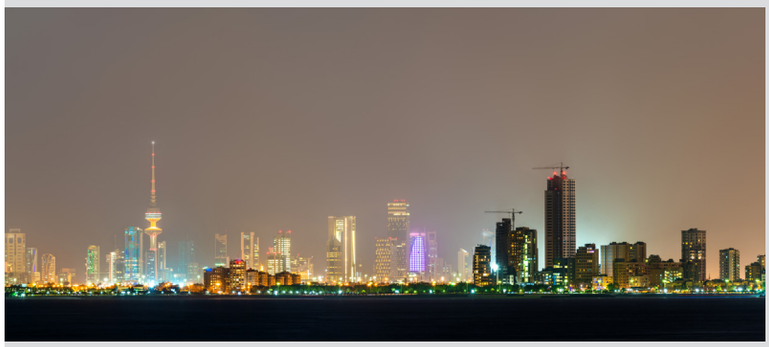


التقدم المحرز في الأولويات



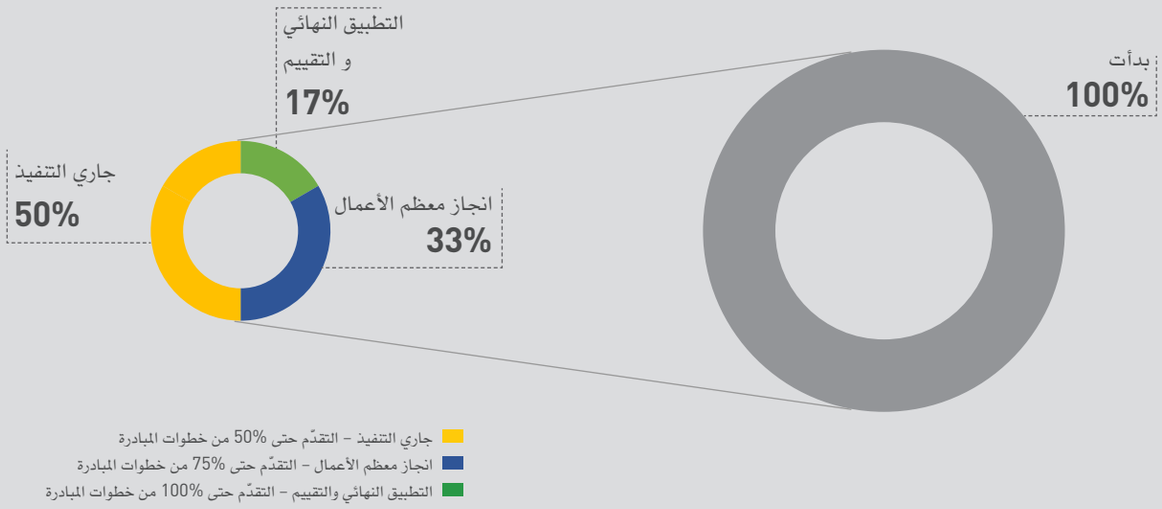
الجهة المنفّذة للمبادرة



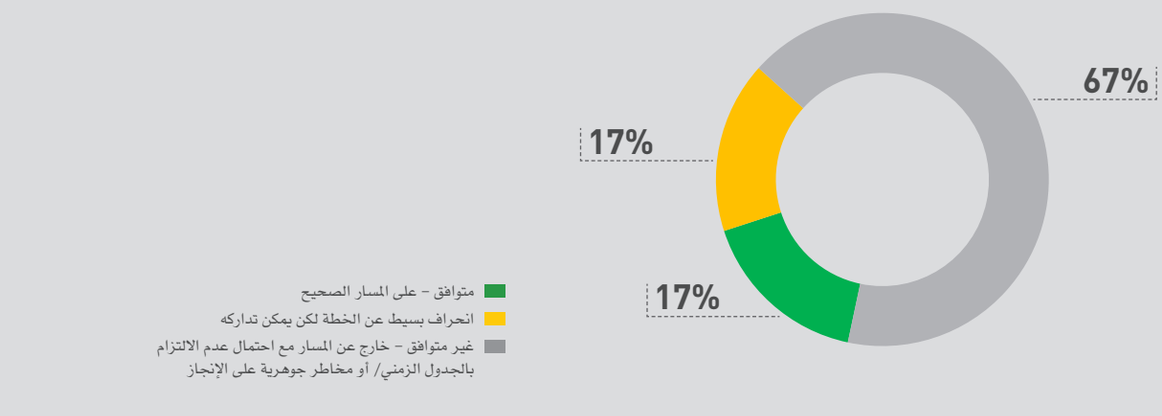


KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 56 12/05/2022 02:44:11 م

توزيع المبادرات وفقاً لنسبة الانجاز



نسبة الالتزام بالخطة المعتمدة





KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 57 12/05/2022 02:44:18 م

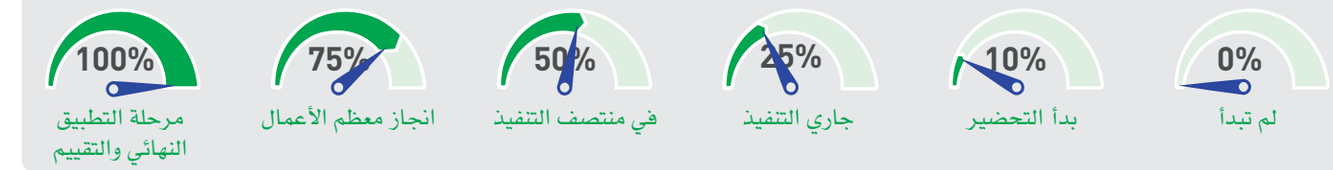
تفاصيل التقدم المحرز لكل أولوية ومبادرة

الجهود المبذولة في متابعة التنفيذ

تم عقد **20+** اجتماع

الاجتماع مع **02** من أصحاب المصالح

يتم تقييم نسبة انجاز المبادرات وفقاً للمعيار التالي:



الأولوية رقم 6: النزاهة والمساءلة في القطاع الخاص

حالة التقدم المحرز: 61%

#	المبادرة	الاجراء	الجهة المنفّذة
6.1	مراجعة وتعزيز نظم وإجراءات التدقيق المحاسبي في كيانات القطاع الخاص على اختلافها  انجاز معظم الأعمال	• وفقاً للقوانين الحالية، تلتزم جميع أنواع الشركات بالامتثال لمعايير المحاسبة الدولية واعداد البيانات المالية بآخر تحديثاتها، إلى جانب اعتماد المبادئ والسلوكيات المهنية للاتحاد الدولي للمحاسبين والالتزام بها. • اشتملت اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما على أحكام ومتطلبات لمراقبي الحسابات الذين يقومون بأعمال المراجعة والتدقيق للأشخاص المرخص لهم والشركات الكويتية المدرجة في البورصة وأنظمة الاستثمار الجماعي والشركات ذات الغرض الخاص المرخص لها من الهيئة، وقامت الهيئة بتطوير الإطار الرقابي بهذا الشأن. • شكّلت وزارة التجارة والصناعة لجنةً تتضمن على أصحاب المصالح الأساسيين بما في ذلك ممثلين عن شركات التدقيق العالمية من أجل صياغة قانون بشأن تنظيم ممارسات مراقبة الحسابات. • تم إصدار القانون في 28 يوليو 2019، وهو **القانون رقم 103 لسنة 2019**، وتم إصدار لائحته التنفيذية في 29 يناير 2020. • تعمل وزارة التجارة والصناعة على إعداد خطة لبناء قدراتها الداخلية في إنفاذ **القانون رقم 103 لسنة 2019** والإشراف عليه. • سوف تقدم جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الدعم في توفير البرامج التدريبية حول **القانون رقم 103 لسنة 2019**. • تم تشكيل "اللجنة الفنية الدائمة لوضع القواعد المحاسبية وأدلة التدقيق" من قبل وزارة التجارة والصناعة في يناير 2021، وحددت المادة الثانية من القرار أربع مهام للجنة هي وضع قواعد شرف المهنة الواجب الالتزام بها في ممارسة مهنة مراقبة الحسابات، وتحديد الحد الأدنى من البيانات التي تظهر في القوائم المالية الواجبة النشر، بالإضافة إلى إعادة النظر بصورة دورية في القواعد والأسس المحاسبية، وإجراء البحوث والدراسات لتطوير مهمة مراقبة الحسابات.	وزارة التجارة والصناعة Ministry of Commerce and Industry
6.2	وضع برامج للتوعية والتدريب والتشجيع على الممارسات الأخلاقية في ممارسة الأعمال التجارية  في منتصف التنفيذ	• تم تشكيل فريق مشترك من "نزاهة"، وزارة التجارة، و هيئة أسواق المال لمتابعة تنفيذ المبادرة. • في ضوء أحكام القاعدة السادسة "تعزيز السلوك المهني والقيم الأخلاقية" من الكتاب الخامس عشر (حوكمة الشركات) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، قامت هيئة أسواق المال بعمل برامج تدريبية مكثفة وواسعة النطاق للشركات المعنية بالتطبيق، كما تم عمل مؤتمر عالمي بشأن الحوكمة علاوة على برامج توعوية في هذا المجال. • تواصلت اللجنة الفنية المعنية بالمحور الثاني مع مركز عبدالعزيز حمد الصقر للتنمية والتطوير التابع لغرفة تجارة و صناعة الكويت، حيث تبين ان المركز يقدم برامج تدريبية بشأن التشجيع على الممارسات الأخلاقية، وبانتظار بيانات البرامج من قبلهم.	وزارة التجارة والصناعة Ministry of Commerce and Industry

KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 58 12/05/2022 02:44:22 م

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفّذة
6.3	متابعة العمل على إرساء مبادئ وممارسات حوكمة الشركات  انجاز معظم الأعمال	*تخضع جميع أنواع الشركات لقانون الشركات الذي يضع المتطلبات الدنيا للحوكمة المؤسسية، مثل:* • الفصل بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي • تكوين مجلس الإدارة وشئونه • حقوق المساهمين • معاملات الأطراف ذات الصلة • الحد الأدنى من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها حول الشركة • العلاقة بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية • تعيين المدققين • ينص قانون الشركات على أن تقوم كل جهة رقابية بإصدار متطلباتها حول الحوكمة المؤسسية. وعليه، أصدرت هيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي أطر عمل شاملة للحوكمة المؤسسية للشركات الخاضعة لرقابتها. • نظمت "نزاهة" ورشة عمل بعنوان "حوكمة الشركات الخاصة"، و تطرقت الورشة إلى عدة محاور كان أبرزها تقييم الوضع الحالي لحوكمة الشركات ذات الأولوية العالية لترسيخ قيم النزاهة في القطاع الخاص من أجل تدعيم بنية عمل تجارية نشطة و جاذبة للاستثمار الخارجي لتعزيز مكانة دولة الكويت في ساحة الأعمال التجارية و المالية العالمية و تم الخروج بتوصيات تم إرسالها لوزارة التجار و الصناعة لعمل اللازم. • عقدت "نزاهة" في أغسطس 2021 حلقة نقاشية افتراضية ، تحت عنوان (حوكمة الشركات المملوكة للدولة) بحضور نخبة من المختصين في مجال حوكمة الشركات ، وأيضا ممثلين عن الجهات المعنية وأصحاب المصلحة.	وزارة التجارة والصناعة Ministry of Commerce and Industry
6.4	تطوير التشريعات المتعلقة بتجريم الفساد في القطاع الخاص  مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	• في مارس 2019 أحال مجلس الوزراء إلى مجلس الأمة بمرسوم رقم 111 لسنة 2019 (مشروع قانون بشأن تعديل بعض أحكام قانون الجزاء والقانون رقم 31 لسنة 1970 المعدل لبعض أحكام قانون الجزاء الصادر بالقانون رقم 16 لسنة 1960) لتشمل الرشوة بالقطاع الخاص و بانتظار التصويت عليه. • بتاريخ 22 مارس 2021 قرر مجلس الوزراء الموافقة على مشروع تعديل قانون الجزاء الذي تم إعداده من "نزاهة" و الذي يستهدف مد نطاق المسئولية الجزائية لتشمل الاشخاص الاعتباريين في جرائم الفساد . وتم إحالة مشروع بتعديل القانون رقم 31 لسنة 1970 المعدل لبعض أحكام قانون الجزاء الصادر بالقانون رقم 16 لسنة 1960 بتاريخ 30 مارس 2021 بمرسوم رقم (64) لسنة 2021 إلى مجلس الأمة للإقرار.	Nazaha نزاهة

الأولوية رقم 7: دور القطاع الخاص في كشف الفساد

حالة التقدم المحرز: 27%

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفّذة
7.1	تشجيع وحماية المبلغين عن الفساد من جانب القطاع الخاص  في منتصف التنفيذ	• أصدرت هيئة أسواق المال بتاريخ 25 أكتوبر 2020 المبادئ الإرشادية والإجراءات الخاصة بتقديم البلاغات فيما يخص مخالفات قانون هيئة أسواق المال ولائحته التنفيذية أو أي أفعال مجرمة وفقاً للقانون والتي سيتم إحالتها من هيئة أسواق المال إلى النيابة العامة. • يقوم قطاع الكشف عن الفساد في "نزاهة" حالياً بإعداد دراسة لتقييم الوضع الحالي فيما يتعلق بحماية المبلغين عن الفساد من جانب القطاع الخاص و إعداد تقرير بالتوصيات الإجرائية و التشريعية اللازمة لتشجيع القطاع الخاص للقيام بدوره في الكشف و الإبلاغ عن الفساد .	Nazaha نزاهة
7.2	مراجعة وتعزيز آليات التعاون بين القطاعين العام والخاص لمكافحة الفساد  جاري التنفيذ	• قامت اللجنة الفنية للمحور الثاني بالتنسيق لاعداد ورقة عمل لدراسة وبحث سبل وآليات التعاون بين القطاعين العام والخاص، وقد توقف التنسيق نظرا لعدم توفير الاعتماد المالي للتعاقد أو لمواصلة التعاون مع جهات خارجية ، حيث أن اللجنة سوف تبحث عن بدائل أخرى لتنفيذ المبادرات .	Nazaha نزاهة

KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 59 12/05/2022 02:44:24 م

3. المحور الثالث: المجتمع

الهدف الاستراتيجي: تمكين المجتمع من المساهمة في بناء ثقافة حاضنة للنزاهة ضد الفساد

أ) نظرة عامة عن التقدم المحرز

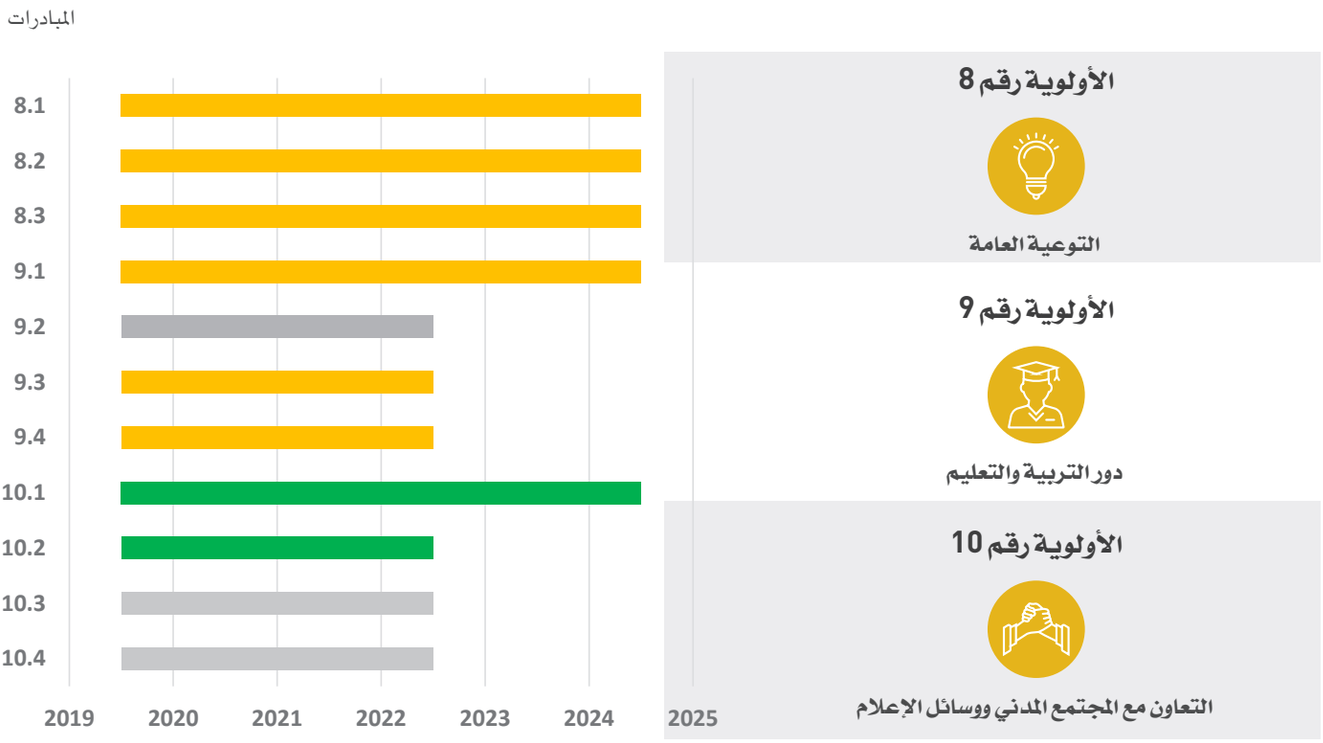
المبادرات في المحور الثالث:

لم تبدأ | بدأت



KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 60 12/05/2022 02:44:26 م

التقدم المحرز في مبادرات المحور الثالث



متوافق – على المسار الصحيح

انحراف بسيط عن الخطة لكن يمكن تداركه

غير متوافق – خارج عن المسار مع احتمال عدم الالتزام بالجدول الزمني/ أو مخاطر جوهرية على الإنجاز

لمعرفة تفاصيل الإنجاز لكل مبادرة يرجى الرجوع لصفحة ٦٨ من التقرير

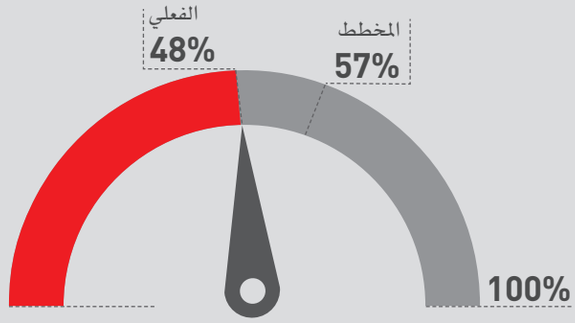
ب) النتائج المستهدفة من المحور والمبادرات في ختام الاستراتيجية



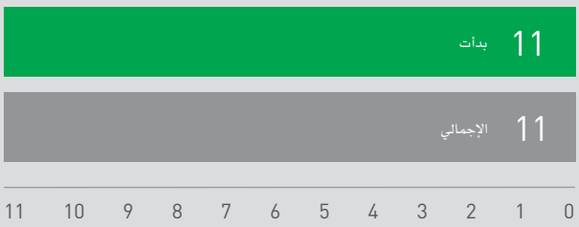
KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 61 12/05/2022 02:44:27 م

ج) لوحة متابعة المحور الثالث

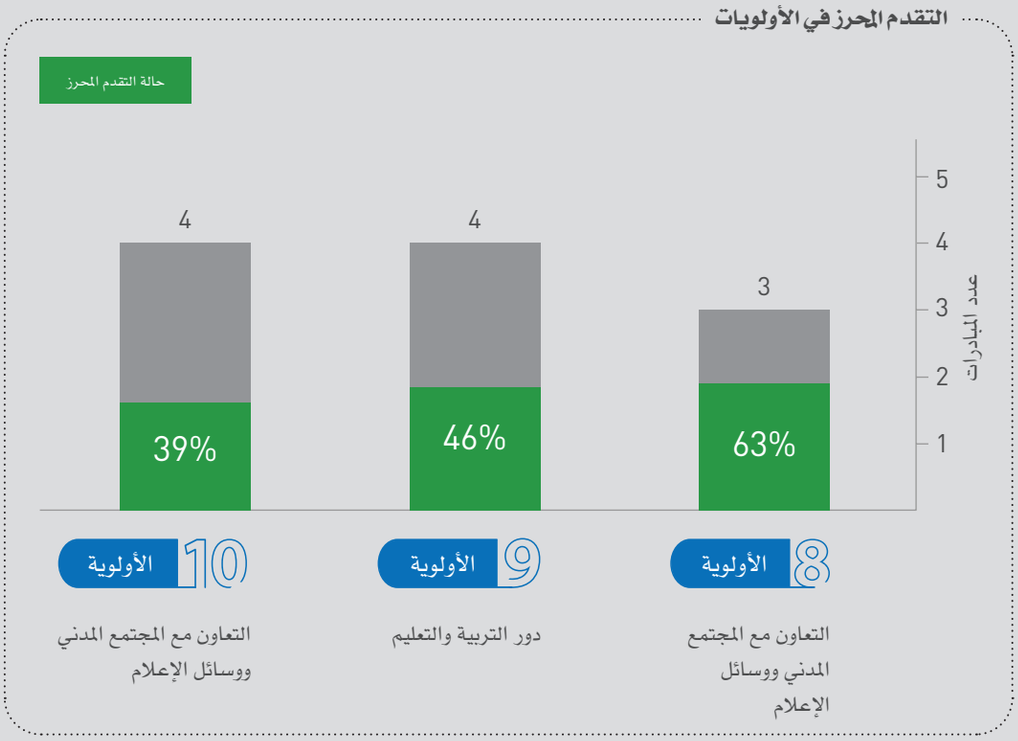
حالة التقدم المحرز في المحور



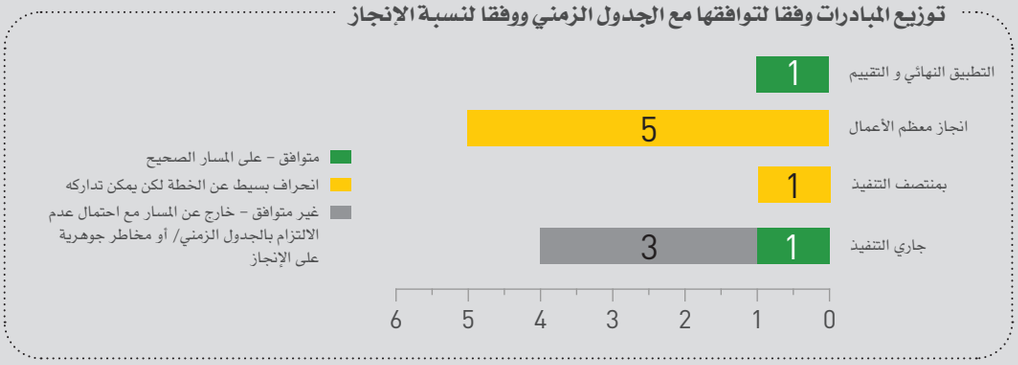
عدد المبادرات التي بدأت والتي لم تبدأ



التقدم المحرز في الأولويات

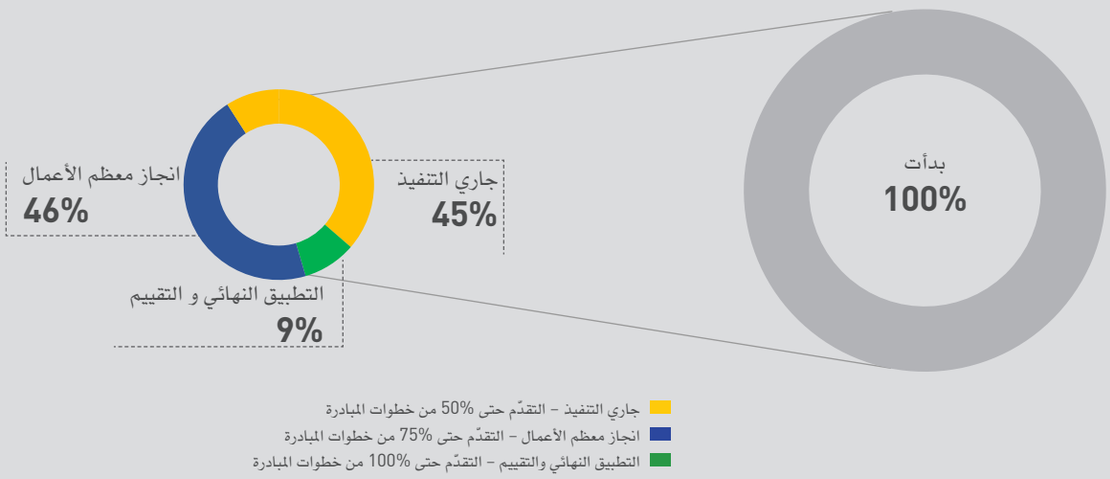


توزيع المبادرات وفقا لتوافقها مع الجدول الزمني ووفقا لنسبة الإنجاز

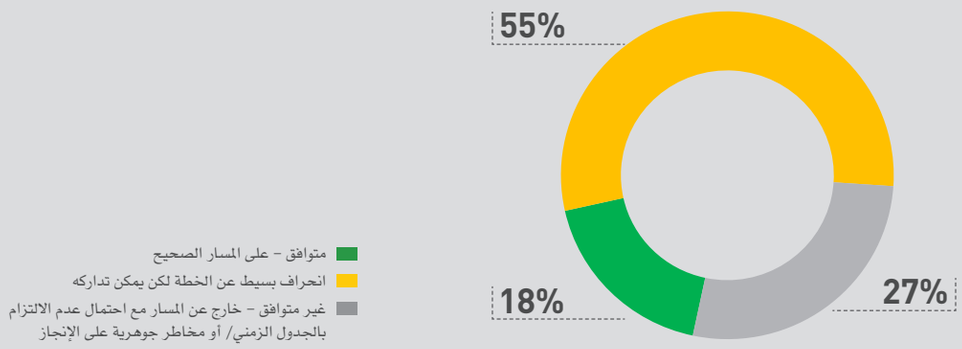


KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 62 12/05/2022 02:44:31 م

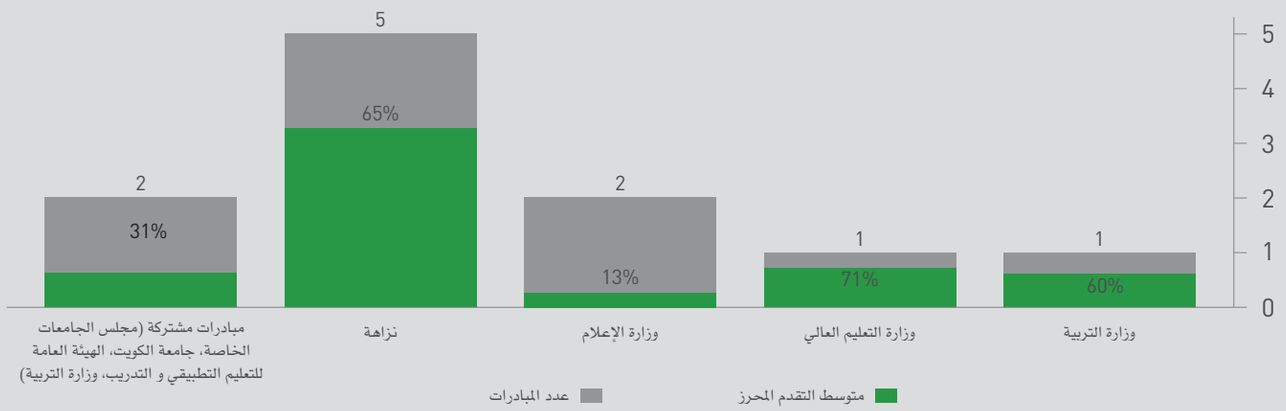
توزيع المبادرات وفقاً لنسبة الانجاز



نسبة الالتزام بالخطة المعتمدة



الجهة المنفّذة للمبادرة



KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 63 12/05/2022 02:44:33 م

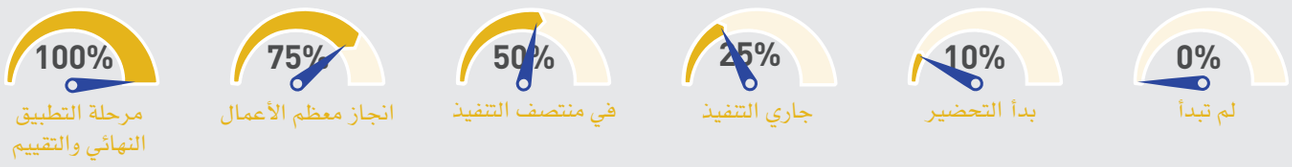
تفاصيل التقدم المحرز لكل أولوية ومبادرة

الجهود المبذولة في متابعة التنفيذ

عقد أكثر من **12+** اجتماعات

الاجتماع مع **07** من أصحاب المصالح

يتم تقييم نسبة انجاز المبادرات وفقاً للمعيار التالي:



الأولوية رقم 8: التوعية العامة

التقدم المحرز: 63%

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفّذة
8.1	إعداد وتنفيذ برامج وطنية لتوعية المواطنين والمقيمين حول الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وعلاقتها بـ"رؤية كويت جديدة 2035" 75% تم انجاز معظم الأعمال	استمرت "نزاهة" بحملاتها التوعوية عبر شتى وسائل الإعلام المرئية، و المسموعة، و المقروءة، إضافةً إلى وسائل التواصل الاجتماعي للتوعية باستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة و مكافحة الفساد و مكوناتها و أهدافها و فيما يلي أبرز المواضيع التي تمت التوعية بشأنها: • التنسيق مع وزارة الاعلام لإعداد وتنسيق ونشر الفلاشات التوعية لرفع مستوى الوعي حول الاستراتيجية الوطنية لتعززي النزاهة ومكافحة الفساد وعلاقتها برؤية "كويت جديدة 2035". • لقاء تلفزيزني عن رؤية الاستراتيجية و أهدافها و أهم مبادراتها. • عدة لقاءات تلفزيونية عن أهم القوانين و التشريعات الموجودة بالاستراتيجية. • نشر فيديو توعوي عن الاستراتيجية • نشر فلاشات توعوية عن الاستراتيجية. • تنظيم ورشة عمل بالتعاون مع ديوان الخدمة المدنية حول مدونات السلوك الوظيفية في القطاع العام. • تنظيم ورشة عمل تدريبية عن قانون حق الاطلاع على المعلومات بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية. • تنظيم فعالية جانبية بعنوان (الاستجابة الشاملة ضد الفساد في الكويت) تخللتها تغطية عن الاستراتيجية. • تنظيم ورشة عمل توعوية للتعريف بقانون حق الاطلاع على المعلومات بالتعاون مع وزارة الإعلام للقياديين و الإشرافيين في الوزارة. • تنظيم ندوة افتراضية حول قانون حق الاطلاع على المعلومات بالتعاون مع سفارة المملكة المتحدة و خبراء بريطانيون و جمعية الشفافية الكويتية بمشاركة 167 موظف يمثلون 56 جهة. • عقدت "نزاهة" الاجتماع الرابع مع ممثلي مؤسسات المجتمع المدني لاستعراض البرامج و الأولويات الواردة في استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة و مكافحة الفساد ذات الصلة بدور المجتمع المدني في مجال الوقاية و الرقابة المجتمعية و تعزيز التكامل بين جهود القطاع العام و المجتمع الكدني في مجال تعزيز النزاهة و مكافحة الفساد. تقوم "نزاهة" حاليا بالتحضير لتنفيذ استبيان شامل يقيس مستوى الوعي بالاستراتيجية الوطنية في الكويت. كما استمرت اللجنة الفنية للمحور الثالث بالتنسيق مع اللجان الفنية لمحاور الاستراتيجية للوقوف على احتياجات المحاور التوعوية و المجتمعية لوضع الخطط لتنفيذها.	نزاهة Nazaha

KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 64 12/05/2022 02:44:37 م

#	المبادرة	الاجراء	الجهة المنفّذة
8.2	غرس القيم المضادة للفساد في المجتمع بكافة فئاته وشرائحه من خلال الأسرة ووسائل الإعلام والمؤسسات المجتمعية على اختلاف أنواعها  انجاز معظم الأعمال	• قامت "نزاهة" بنشر العديد من المواد الإعلامية المعنية بغرس القيم المضادة للفساد في المجتمع من خلال شتى الوسائل الإعلامية فكان منها: • حملة تشجيع المبلغين للإبلاغ عن الفساد. • فلاش إذاعي عن عن أهمية النزاهة و الأخلاق. • فلاشات مرئية متنوعة عن مدونات السلوك الوظيفي، الشفافية، قانون حق الاطلاع. • فيديو لغرس القيم و الأخلاقيات المهنية. • فيديو عن دور الجهات الحكومية و جمعيات النفع العام في مكافحة الفساد. • التعاون مع وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية لإلقاء عدد (2) خطبة الجمعة والتي تدور حول قيم النزاهة ومكافحة الفساد خلال سنة 2021 . • تنظيم منتدى توعوي بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد بمشاركة خبراء من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات و الجريمة، جمعية الشفافية الكويتية، البنك الدولي، و مركز الشفافية الأردني. • اجتماع مع جمعية الشفافية الكويتية لمناقشة التقرير الصادر عن الجمعية بعنوان "آثار و نية الإبلاغ عن الفساد في الكويت" • تنظيم ندوات افتراضية ضمن فعاليات نادي "نزاهة" الصيفي بالتعاون مع جمعية الشفافية الكويتية تحت عنوان "نزاهة التعليم و تعليم النزاهة" شارك فيها خبراء و أكاديميين في مجال التعليم. • المشاركة في فعاليات النادي الصيفي الذي أقامته مؤسسة لوياك من خلال تقديم حلقات قراءة تفاعلية لإصدارات الهيئة من القصص التوعوية لفئة الأطفال. • تكريم الطلبة الفائزين بمسابقة التأليف و الإعداد المسرحي حيث تضمنت المسابقة التنافس لتأليف نصوص تسلط الضوء على دور المجتمع في مواجهة السلوكيات السلبية و الفاسدة في المجتمع و سبل معالجتها. • تنظيم ورشة عمل توعوية لدارسي أكاديمية حكام المستقبل التابعة للاتحاد الكويتي لكرة القدم حول تعزيز النزاهة في المجال الرياضي بعنوان "مكافحة التلاعب بالنتائج و الابلاغ عن المخالفات" بالتعاون مع مكتب وزير الدولة لشؤون الشباب و مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات و الجريمة UNODC. • المشاركة بمحاضرة توعوية بالتعاون مع الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية وذلك ضمن برنامج G4G للفتيات. • تنظيم حلقة نقاشية تحت عنوان "هل الغش سلوك أم نتيجة لظواهر الفساد في مجال التعليم؟" شارك فيها خبراء و أكاديميون في مجال التعليم.	Nazaha نزاهـــة
8.3	إعداد وتنفيذ برامج للتواصل مع المجتمع، بما في ذلك الحملات التوعوية، لزيادة الوعي بدور واختصاصات ونشاط "نزاهة" ودور المواطنين  انجاز معظم الأعمال	بالإضافة إلى الأنشطة المذكورة في المبادرتين 8.1 و8.2، عملت نزاهة، على تنفيذ الإجراءات التالية: • تصميم وإنتاج مواد توعوية تنشر في مختلف القنوات الإعلامية (مواقع التواصل الاجتماعي والصحف والتلفزيون والراديو وورش العمل... إلخ) من أجل زيادة الوعي حول دور نزاهة في المجتمع. تضمن ذلك على الآتي: • عدة لقاءات و تقارير تلفزيونية حول إختصاصات الهيئة في تلقي البلاغات و تقارير الذمة المالية. • ورش عمل للجهات الخاضعة لشرح آلية تقديم إقرارات الذمة المالية لضباط الاتصال في تلك الجهات. • التوعية بآلية الإبلاغ و سريتها و حماية المبلغين و إجراءات التحري و جمع الاستدلالات و ضبط المخالفات. • تقديم عرض تعريفي بأهداف و اختصاصات الهيئة و أولويات و مبادرات استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة و مكافحة الفساد، إضافة إلى أبرز مخاطر و تحديات الفساد و سبل تعزيز النزاهة في مجال الصناعات النفطية و الاستخراجية.	Nazaha نزاهـــة

الأولوية رقم 9: دور التربية والتعليم

KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 65 12/05/2022 02:44:38 م

التقدم المحرز: 46%

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفّذة
9.1	إدماج القيم المضادة للفساد والمعارف المتعلقة بمبادئ الشفافية والمساءلة وسيادة القانون ومشاركة المجتمع في المناهج الدراسية  تم انجاز معظم الأعمال	• تم تشكيل فريق عمل من قبل وزارة التربية لتنفيذ مبادرات الاستراتيجية في تاريخ 18/1/2021. • تم عقد عدة ورش عمل من قبل اللجنة الفنية للمحور الثالث مع مستشارين دوليين لمناقشة أفضل ممارسات تدريس قيم مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة. • تم حصر قائمة بالأنشطة المدرسية وسيتم تقييم المناهج الجديدة التي ستطلق في سبتمبر 2022 • تم تأجيل إطلاق المناهج المستحدثة بسبب تركيز وزارة التربية على العودة التدريجية للمدارس وتعويض الفاقد التعليمي للطلبة الناتج عن فترة جائحة كورونا. • تم إعداد وثيقة إدماج القيم من قبل "نزاهة" كدليل ارشادي لوزارة التربية لتقيم المناهج الحالية	وزارة التربية MINISTRY OF EDUCATION
9.2	تدريب العاملين في مجال التربية والتعليم على بناء ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد  جاري التنفيذ	• تم مراجعة البرامج التدريبية لأعضاء هيئة التدريس التي تقدم في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي عن طريق ابن الهيثم، وتم تشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ مبادرات استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة قرار 1208/2020. • وضعت الهيئة العامة للتطبيقي آلية تحفيز باجتماع اللجنة المشكلة من قبل الجهة المنفذة بتاريخ 26/11/2020 • تلقت اللجنة الفنية مقترح من جامعة الكويت بعنوان برنامج التدريس المتميز. • تقوم جامعة الكويت بوضع آلية تحفيز للجهات التعليمية لاجتياز برامج التدريب للعاملين في جامعة الكويت. • اطلقت الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب البرنامج التدريبي حول دور التدريب في مكافحة الفساد في ضوء تنفيذ التزاماتها في الاستراتيجية الوطنية.	جامعة الكويت وزارة التربية MINISTRY OF EDUCATION الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب
9.3	مراجعة وتحديث المناهج المتعلقة بتدريس الأخلاقيات المهنية في الجامعات والمعاهد  في منتصف التنفيذ	• تم حصر واستلام مقررات تدريس اخلاقيات المهنة في جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وتقييمها وفقاً لأفضل الممارسات من قبل إدارة البحوث والدراسات في نزاهة. • تبين من خلال المراجعة لمناهج جامعة الكويت أن جميع البرامج العلمية تدرس مواضيع أخلاقيات المهنة إما من خلال مقرر كامل أو أن يكون المقرر التدريسي متضمنا لمواضيع أخلاقيات المهنة و هي تراجع بشكل مستمر لتحديثها وفق أفضل الممارسات و المعايير. • **تعتبر جامعة الكويت قد أنجزت ما يقارب ال 86% من إجراءات تنفيذ المبادرة.** • تم حصر واستلام عددا من المناهج للمواضيع ذات الصلة بمكافحة الفساد (الحوكمة الجيدة والنزاهة والشفافية والمساءلة وسيادة القانون) التي يتم تدريسها في مجلس الجامعات الخاصة. • يعتزم مجلس الجامعات الخاصة تقييم المناهج من خلال استبيان سيتم إجراءه في عام 2022.	جامعة الكويت الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وزارة التعليم العالي بدولة الكويت MINISTRY OF HIGHER EDUCATION KUWAIT
9.4	متابعة العمل على وضع وتنفيذ آليات لمكافحة التزوير في الشهادات الجامعية والمهنية ووضع معايير موضوعية لمعادلتها  انجاز معظم الأعمال	• تم الانتهاء من أعمال لجنة تزوير الشهادات المشكلة من قبل وزارة التعليم العالي بقرار رقم **28** لسنة **2020** برفع تقرير آليات مكافحة تزوير الشهادات العلمية بتاريخ 7/7/2021 .	وزارة التعليم العالي بدولة الكويت MINISTRY OF HIGHER EDUCATION KUWAIT

KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 66 12/05/2022 02:44:42 م

الأولوية رقم 10: التعاون مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام

التقدم المحرز: 39%

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفّذة
10.1	تعزيز التكامل بين جهود القطاع العام والمجتمع المدني في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد  مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	• قامت نزاهة في يوليو 2020 بحصر وتصنيف منظمات المجتمع المدني المرخصة في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد بناءً على السجلات الرسمية لوزارة الشئون الاجتماعية والعمل. • في نوفمبر 2020، أعدت نزاهة آلية تنسيق وتعاون موحّدة مع منظمات المجتمع المدني وذلك وفقاً للمبادىء الارشادية الخاصة بالجمعية الدولية للمنظمات غير الحكومية. تم مناقشة ذلك مع منظمات المجتمع المدني المحددة خلال ورش العمل المنعقدة في 5 نوفمبر و25 نوفمبر و16 ديسمبر 2020. • تم اعتماد آلية ذات طابع مؤسساتي للتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني و يتم حالياً التنسيق من خلالها مع هذه المؤسسات حول المواضيع المتعلقة بتعزيز النزاهة و مكافحة الفساد. • تم تحديد جهة مركزية داخل "نزاهة" للتنسيق مع منظمات المجتمع المدني.	Nazaha نزاهـــة
10.2	دعم مبادرات المجتمع المدني في مجال الرقابة المجتمعية ومؤازرة الجهات الحكومية في أداء دورها الرقابي  جاري التنفيذ	بناء على منظمات المجتمع المدني المحددة في المبادرة رقم 10.1، خصصت نزاهة عدة مبادرات لدعم المجتمع المدني في الرقابة المجتمعية ودعم الجهات الحكومية في دورها الرقابي و أنشطة متنوعة في مجال تعزيز النزاهة و مكافحة الفساد. و منها: • تنظيم دورة تدريبية للمتطوعين لمراقبة الانتخابات التكميلية بالتعاون مع جمعية الشفافية 20 مايو 2021. • تنظيم حفل تكريم المتطوعين لمراقبة الانتخابات التكميلية بالتعاون مع جمعية الشفافية 27 مايو 2021. • المشاركة في مبادرة جمعية الشفافية الكويتية (نادي نزاهة الصيفي الثالث) الذي عقد في أغسطس 2021. • تنظيم حلقة نقاشية افتراضية بعنوان" نظرة على ترتيب الكويت في مؤشر مدركات الفساد للعام 2020 بالتعاون مع جمعية المحامين الكويتيين و الجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام بتاريخ 2 فبراير 2021 . • المشاركة في المبادرة التوعوية بعنوان "النزاهة الأخلاقية في اتخاذ القرار" ضمن برنامج G4G للفتيات التي نظمتها الجمعية الثقافية النسائية بتاريخ 14 ابريل 2021 . • تنظيم جلستين قراءة تفاعلية للأطفال حول النزاهة و الفساد بالتعاون مع مؤسسة "لوياك" • دعم مبادرة " تفعيل المنهجية الموحدة لتنفيذ نشاط التدقيق الداخلي للجهات المشمولة برقابة ديوان المحاسبة" بالتعاون مع جميعة المدققين الداخلين الكويتية بتاريخ 28 ابريل 2021. • المشاركة في مؤتمر الشفافية بمجلس الأمة بعنوان "التعافي تحت راية النزاهة" بالتعاون مع جمعية الشفافية الكويتية بتاريخ 9 ديسمبر 2021.	Nazaha نزاهـــة
10.3	إعداد وتنفيذ خطة خاصة بالجهات الحكومية للتواصل بفعالية مع وسائل الإعلام فيما يتعلق بمسائل النزاهة ومكافحة الفساد  جاري التنفيذ	• استمرت "نزاهة" بالتنسيق مع وزارة الإعلام فيما يخص المواد الإعلامية المتعلقة في الحملات التوعوية المتعلقة في المبادرات 8.1 – 8.2 – 8.3.	وزارة الإعلام
10.4	وضع وتنفيذ برامج لتدعيم نزاهة وسائل الإعلام بما في ذلك مهنية العمل الصحفي  بدأ التحضير	• تم اعداد تصور كامل لمشروع ورشة نزاهة وسائل الاعلام ومهنية العمل الصحفي من قبل قطاع الوقاية في "نزاهة"، وتم الاجتماع مع وزارة الاعلام لعرض مسودة البرنامج، والمسودة قيد الدراسة من قبل وزارة الاعلام. • أفادت كلية الآداب بجامعاة الكويات بأنه يوجد لديها في صحيفة التخرج لقسم الإعلام مقرر أخلاقيات الإعلام وفي شعبة الصحافة تحديداً مقررات التحرير الصحفي والتي تختص بالصحافة الاستقصائية لتدريب الطلاب علىالكتابة بمصداقية وموضوعية ومكافحة الفساد.	وزارة الإعلام

KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 67 12/05/2022 02:44:47 م

"من أجل الكويت"

لنعلم أولادنا النزاهة



KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 68 12/05/2022 02:44:51 م

4. المحور الرابع: **الهيئات المتخصصة**

الهدف الاستراتيجي: تعزيز كفاءة وفعالية الهيئات المتخصصة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

أ) نظرة عامة عن التقدم المحرز

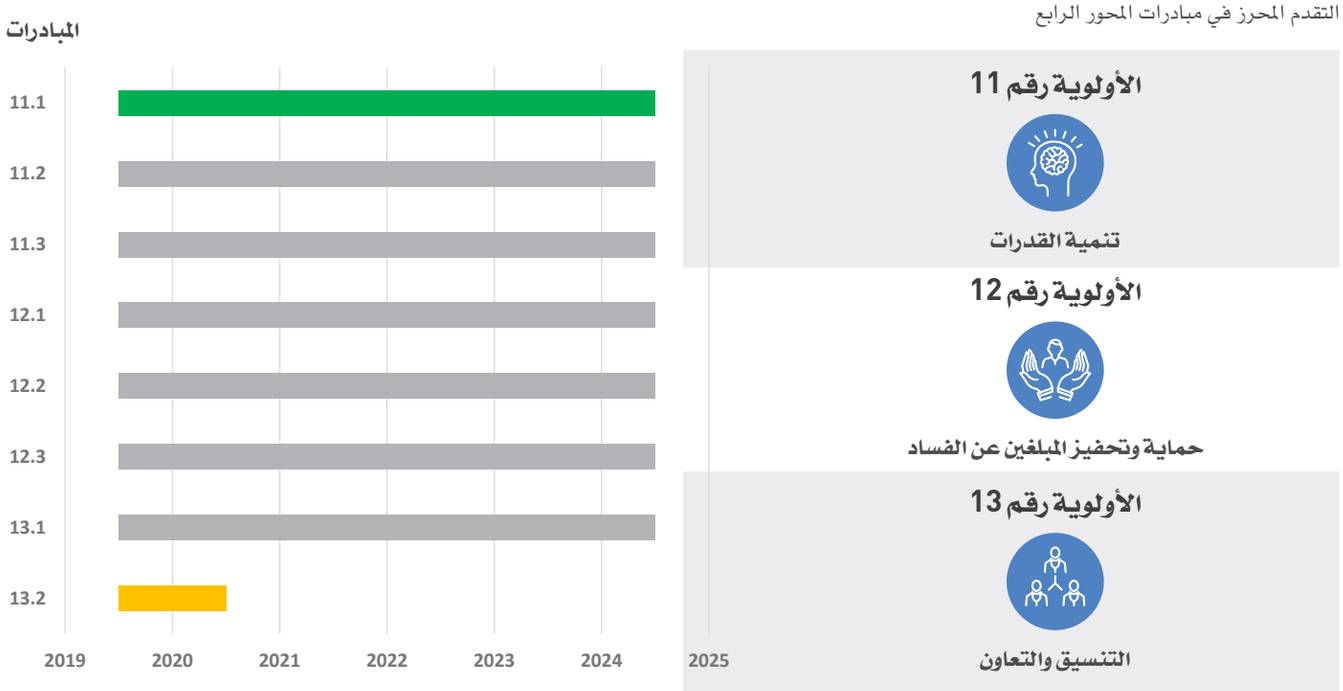
المبادرات في المحور الرابع:

لم تبدأ | بدأت



KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 69 12/05/2022 02:44:53 م

التقدم المحرز في مبادرات المحور الرابع



متوافق – على المسار الصحيح

انحراف بسيط عن الخطة لكن يمكن تداركه

غير متوافق – خارج عن المسار مع احتمال عدم الالتزام بالجدول الزمني/ أو مخاطر جوهرية على الإنجاز

لمعرفة تفاصيل الإنجاز لكل مبادرة يرجى الرجوع لصفحة ٧٧ من التقرير

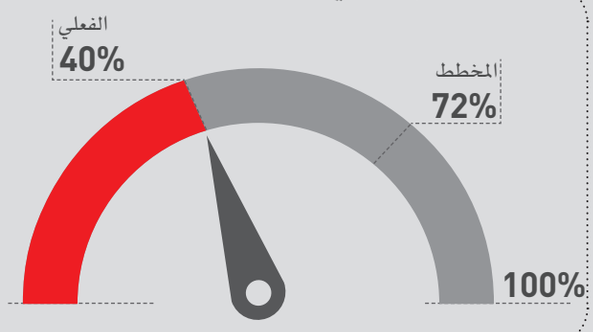
ب) النتائج المستهدفة من المحور والمبادرات في ختام الاستراتيجية



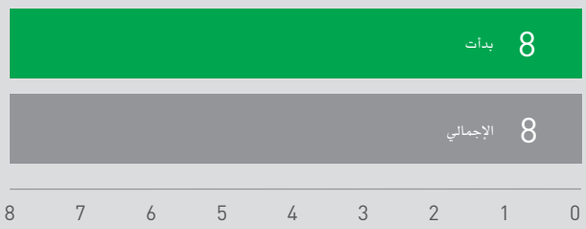
KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 70 12/05/2022 02:44:56 م

ج) لوحة متابعة المحور الرابع

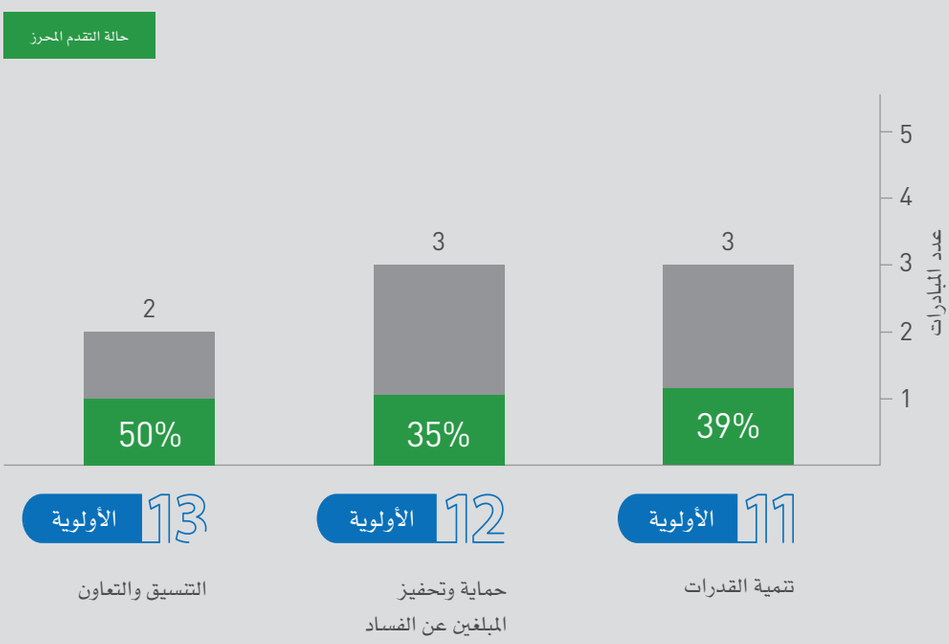
حالة التقدم المحرز في المحور



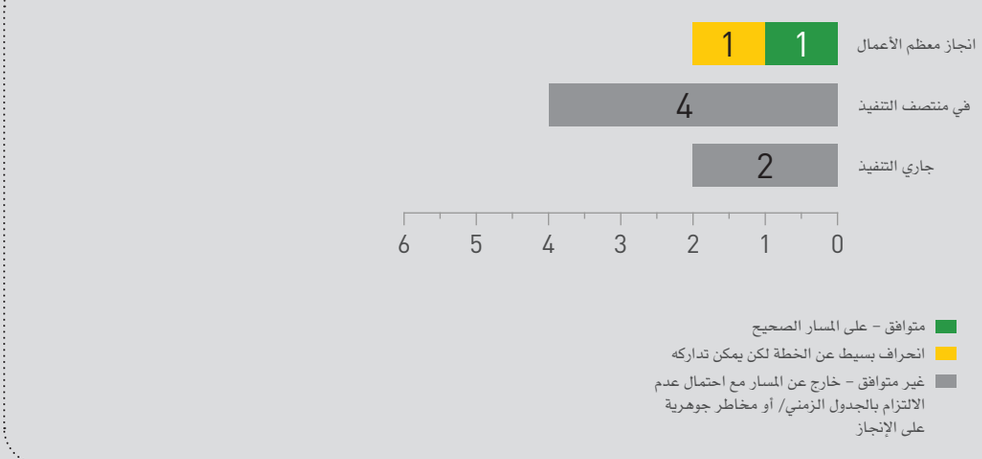
عدد المبادرات التي بدأت والتي لم تبدأ



حالة التقدم المحرز للمحور

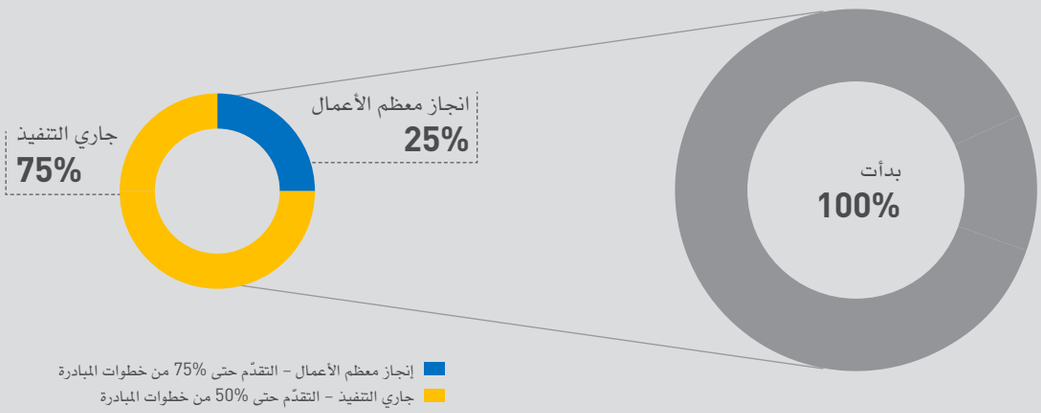


توزيع المبادرات وفقا لتوافقها مع الجدول الزمني ووفقا لنسبة الإنجاز

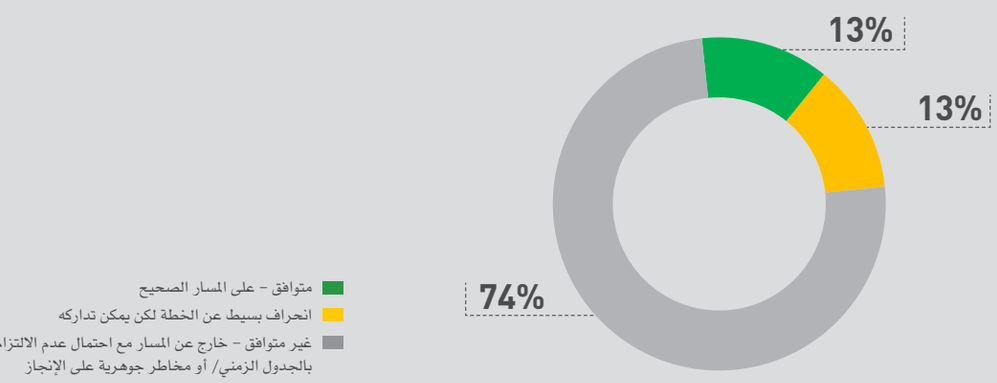


KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 71 12/05/2022 02:44:58 م

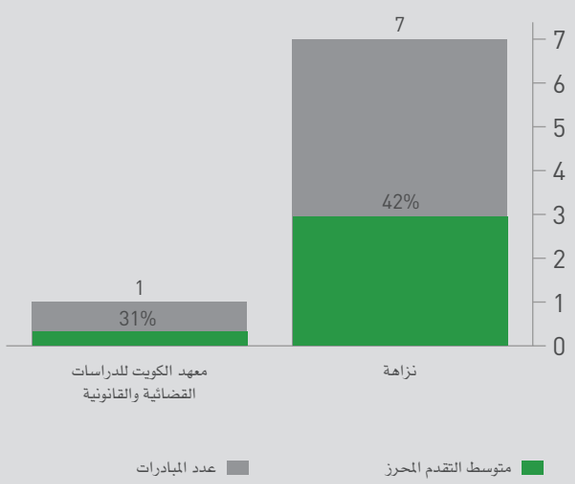
توزيع المبادرات وفقاً لنسبة الانجاز



نسبة الالتزام بالخطة المعتمدة



الجهة المنفّذة للمبادرة





KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 72 12/05/2022 02:45:02 م

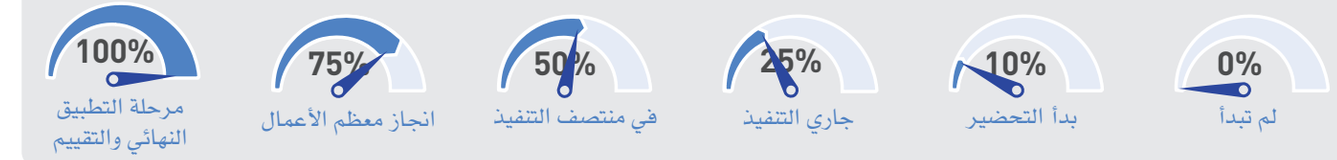
تفاصيل التقدم المحرز لكل أولوية ومبادرة

الجهود المبذولة في متابعة التنفيذ

عقد أكثر من **6+** اجتماعات

الاجتماع مع **5** من أصحاب المصالح

يتم تقييم نسبة انجاز المبادرات وفقاً للمعيار التالي:



الأولوية رقم 11: تنمية القدرات

حالة التقدم المحرز: 39%

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفّذة
11.1	وضع وتنفيذ استراتيجية داخلية لتطوير البنية الداخلية والقدرات الفنية لدى "نزاهة"  انجاز معظم الأعمال	أعدت هيئة نزاهة استراتيجية داخلية للهيئة، بحيث تشمل رؤيتها ومهمتها وقيمها وأهدافها الاستراتيجية، وتندرج تحت هذه الأهداف الاستراتيجية 46 مبادرة منقسمة على 6 برامج استراتيجية. تم تقديم هذه الخطة في 7 إبريل 2019، وتمت الموافقة عليها من قبل مجلس الأمناء في نزاهة وتبع ذلك مرحلة التحضير لتنفيذ استراتيجية الهيئة والتي شملت على التالي: • تفعيل مكتب التخطيط والمتابعة والذي يقوم بمهام (مكتب دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية) من خلال توظيف مدير للمكتب وفريق عمل مساند، بالإضافة إلى تدريب المكتب على آلية إدارة المشاريع. • إعداد خطة تشغيلية داخلية مفصلة بحيث تحدد مسؤولية تنفيذ كل مبادرة، والجدول الزمني، ومؤشرات الأداء، وتحديد متطلبات التنفيذ ذات العلاقة. • عقد ورش عمل لكافة القطاعات والإدارات في الهيئة لشرح جميع مكونات استراتيجية الهيئة وللتدريب على تنفيذ الخطة التشغيلية. • إعداد جميع النماذج والتقارير الخاصة بمتابعة إستراتيجية الهيئة ومؤشرات الأداء الخاصة بها، وتزويد جميع الجهات المنفذة بهذه النماذج . • التنسيق مع إدارة الشئون المالية في تحديد ميزانية التنفيذ لتغطي متطلبات المبادرات. **أبرز الإنجازات:** • تتضمن استراتيجية الهيئة على 46 مبادرة، 63% منها مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر في الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة و مكافحة الفساد. فهناك 14 مبادرة (30%) تنفذ مبادرات في الاستراتيجية الوطنية، و 15 مبادرة (33%) تدعم تنفيذ مبادرات في الاستراتيجية. • واصلت "نزاهة" تنفيذ مبادرات استراتيجيتها الداخلية و قد تم البدء بتنفيذ جميع المراحل الثلاث من الاستراتيجية. و فيما يلي استعراض لأبرز الإنجازات على المستوى الداخلي: » تكييف نموذج الحوكمة والنظام التشغيلي في نزاهة وفقًا لاختصاصاتها واعتماد وتنفيذ القواعد والإجراءات التشغيلية في نزاهة لتعزيز كفاءتها وفعاليتها بما في ذلك البروتوكولات والإجراءات لتعزيز الامتثال. (متقدمة بالتنفيذ)	نزاهة Nazaha

KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 73 12/05/2022 02:45:03 م

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفّذة
		» تقوم "نزاهة" حاليا بالتحضير لوضع خطة خاصة بتطوير وتوفير جميع الأنظمة الآلية والأدوات الرقمية اللازمة لتنفيذ عمليات الهيئة بكفاءة وفعالية. » تم تحديد جهة داخل الهيئة بحيث تكون مسؤولة عن تقديم الدعم الخاص بمهام الرصد والتقييم للاستراتيجية الوطنية. و قد قامت هذه الوحدة بإعداد التقريرين السنويين الأول و الثاني. » الانتهاء من تصميم وتنفيذ إجراءات ومنهجيات خاصة بمتابعة سير عمل الاستراتيجية الوطنية واستراتيجية الهيئة وتقييم المخرجات وسير العمل. » وضع خطط تدريبية سنوية معتمدة لبناء قدرات كوادر الهيئة فيما يتعلق باختصصاصاتهم	
11.2	تعزيز البرامج التدريبية الخاصة بالهيئات الرقابية بشأن أدوارها في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 50% في منتصف التنفيذ	• حددت "نزاهة" جميع الجهات الرقابية ذات الصلة والمعنية بتعزيز النزاهة، وتواصلت معها في نوفمبر 2020 لمناقشة احتياجات التدريب حسب نطاق عملها ومخاطر الفساد فيها والبرامج التدريبية المتوفرة لديها. • جاري العمل الآن على إعداد المادة العلمية الخاصة لمفاهيم النزاهة ومكافحة الفساد المتعلقة بتدريب الجهات الرقابية، على ان تنتهي المادة في شهر مارس 2022.	Nazaha نزاهـــة
11.3	تعزيز البرامج التدريبية الخاصة بالمحققين وأعضاء النيابة العامة والقضاة المعنيين بإنفاذ القوانين المتعلقة بتجريم الفساد وبالكشف والإبلاغ والتحقيق والملاحقة القضائية في تلك الجرائم 50% في منتصف التنفيذ	• قامت نزاهة بتحليل برامج التدريب والأدوات المتاحة بشأن مكافحة الفساد والمواضيع ذات الصلة ومناقشة احتياجات التدريب بالتعاون مع معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية. • تم اعتماد آلية عمل البرنامج التدريبي المقترح من ادارة البحوث والدراسات الخاصة بالمبادرة وبانتظار الانتهاء من المادة العلمية ليتم تطبيقه. • جاري العمل الآن على إعداد المادة العلمية الخاصة لمفاهيم النزاهة ومكافحة الفساد المتعلقة بتدريب الجهات القضائية من قبل قطاع الوقاية بالتعاون مع إدارة التطوير الإداري والتدريب، على ان تنتهي المادة في شهر مارس 2022.	

الأولوية رقم 12: حماية وتحفيز المبلغين عن الفساد

حالة التقدم المحرز: 35%

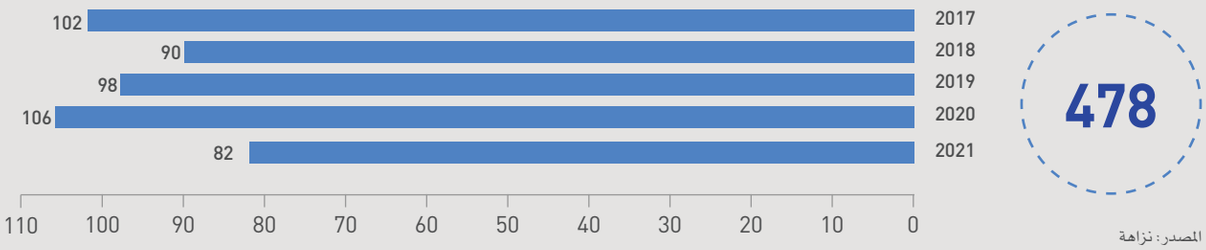
#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفّذة
12.1	توسيع وتعزيز حماية المبلغين عن الفساد في القطاع العام 25% جاري التنفيذ	• تم الانتهاء من اعداد دليل الإجراءات الخاص بقطاع كشف الفساد في "نزاهة" متضمناً الإجراءات الخاصة بتعزيز حماية المبلغين وذلك في شهر ابريل وتم اعتماد الدليل من قبل معالي رئيس الهيئة في شهر أغسطس 2021. • تقوم "نزاهة" حالياً بإعداد دراسة لتقييم الوضع الحالي لطلبات الحماية لوضع التوصيات المتعلقة بتعزيز حماية المبلغين.	Nazaha نزاهـــة

KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 74 12/05/2022 02:45:07 م

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفّذة
12.2	إنشاء منصة إلكترونية وطنية آمنة عبر الإنترنت للإبلاغ عن الفساد  في منتصف التنفيذ	أعدت نزاهة المتطلبات الفنية والتقنية الخاصة بهذه المنصة والشروط المرجعية لهذه المبادرة بناء على: • المناقشات التي أجريت مع أصحاب المصالح الرئيسيين بشأن المتطلبات الفنية والتقنية • التشاورات التي عقدت مع أحد الخبراء المتخصصين والذي أعد نظاماً مماثلاً في إحدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي. • يتم حالياً التحضير للخطوات الإدارية الخاصة بتنفيذ المنصة من خلال توفير اجراءات الطرح والشراء ورصد المبالغ اللازمة على أن يتم الانتهاء من المشروع خلال السنة المالية القادمة 2022 – 2023.	نزاهة Nazaha
12.3	تطبيق برامج تحفيزية تشمل مكافآت وتكريم للمبلغين عن الفساد  في منتصف التنفيذ	• تم إعداد واعتماد آلية مكافأة المبلغين و جاري التنسيق للتوعية بالآلية المعتمدة. • تمت مكافأة أحد المبلغيين من خلال هذه الآلية خلال السنة الماضية مع المحافظة على السرية حمايةً للمبلغ بعد حصول الهيئة على حكم نهائي بات.	نزاهة Nazaha

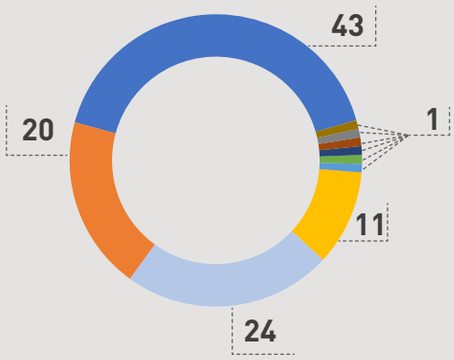
تسليط الضوء على الإبلاغ

إجمالي عدد البلاغات و مواضيع الرصد التي تلقتها نزاهة خلال الخمس سنوات الماضية:



المصدر: نزاهة

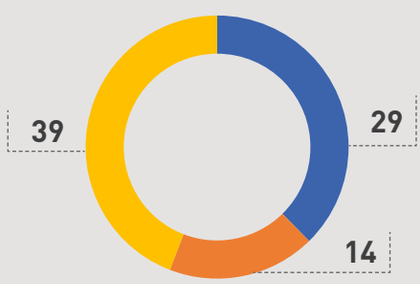
طبيعة الجرائم الواردة في البلاغات في 2021

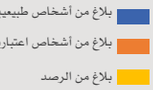




المصدر: نزاهة

عدد البلاغات التي وردت إلى القطاع بحسب ورودها خلال عام 2021:





المصدر: نزاهة

KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 75 12/05/2022 02:45:09 م

الأولوية رقم 13: التنسيق والتعاون

حالة التقدم المحرز: 50%

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفّذة
13.1	تعزيز التعاون والتنسيق بين أجهزة إنفاذ القانون في مجال التحقيق والإدعاء والملاحقة القضائية في قضايا الفساد  جاري التنفيذ	• دأب قطاع كشف الفساد في "نزاهة" منذ مباشرة اعماله على مد يد التعاون والتنسيق مع جهة التحقيق الاصلية (النيابة العامة) وتكثيف التواصل والتنسيق بشأن البلاغات المحالة الى النيابة العامة، بجانب تواجد وكلاء نيابة سبق انتدابهم للقطاع للتوجيه الفني وتقديم الدعم والمشورة القانونية في البلاغات المتداولة، ومن أوجه هذا التعاون قيام ممثلي النيابة العامة بالاجتماع مع منسوبي القطاع لأكثر من مرة، كذلك تقوم النيابة بالتنسيق مع الهيئة العامة لمكافحة الفساد بشأن إثبات جريمة الكسب غير المشروع عن طريق تزويدها بصورة من إقرار الذمة المالية بعد طلب جهات التحقيق، وكذلك تزويدها بمحاضر التحري وحضور الموظفين المختصين لشرح وقائع البلاغات المحالة إلى النيابة.	نزاهة Nazaha
13.2	إنجاز التزامات دولة الكويت في إطار آلية تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بشكل تشاركي وفعال  انجاز معظم الأعمال	يتم إنجاز استعراض فصول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وفقاً لما يلي: **الفصل الثاني "التدابير الوقائية" والفصل الخامس "استرداد الموجودات"** • تم إعداد الصيغة النهائية وارسالها لتقرير دولة الكويت بشأن الرد على الملاحظات والاستفسارات الدولية التي أبداها كل من خبراء مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وخبراء دولتي قرغيزستان وأنتيغوا وباربودا في سياق استعراض دولة الكويت في ديسمبر 2020 حول تنفيذ الفصلين الثاني والخامس من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد . • تم استلام رد من UN في سبتمبر 2021 بانهم ما زالوا بطور ترجمة المستندات المتعلقة بردود دولة الكويت على الاستفسارات الدولية، وذلك إلى لغات الدول المستعرِضة (انتيغوا وبربودا و قرغيزستان) . • تم الاتفاق في اجتماع يوم 29/11/2021 على ان تكون الزيارة القطرية للفريق في الربع الثاني من عام 2022 . **الفصل الثالث "التجريم وإنفاذ القانون" والفصل الرابع "التعاون الدولي"** • تم استكمال قائمة التقييم الذاتي • تم استكمال الاستعراض من قبل الدولتين المستعرِضتين • تم إعداد ونشر النسخة النهائية من التقرير القطري وملخصه التنفيذي	نزاهة Nazaha



KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 76 12/05/2022 02:45:14 م

تسليط الضوء على اتفاقية الأمم المتحدة المكافحة الفساد

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) هي الصك الوحيد الملزم قانوناً لمكافحة الفساد في العالم، وتشمل هذه الاتفاقية كافة أشكال جرائم الفساد، وتتضمن 5 فصول أساسية: التدابير الوقائية، والتجريم وإنفاذ القانون والتعاون الدولي، واسترداد الموجودات، إلى جانب فصل حول المساعدة التقنية وتبادل المعلومات. تدعو الاتفاقية الدول الأطراف إلى تزويد بعضها البعض بأكبر قدر من التدابير الرامية إلى تبادل المساعدة القانونية في التحقيق والمحاكمة والإجراءات القضائية في الجرائم المذكورة في الاتفاقية، حيث تتضمن الاتفاقية أحكاماً خاصة حول المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين والتعاون في إنفاذ القانون عبر الحدود والتحقيقات المشتركة. وفي مجال استرداد الموجودات، تقدم الاتفاقية إطار عمل للكشف عن الموجودات المسروقة وتتبعها ومصادرتها وتجميدها وحتى إعادتها والتصرف فيها. كما تم تدشين آلية معتمدة وشفافة لمتابعة وقياس مدى تنفيذ الاتفاقية في العام 2009 لمساعدة مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية على مراقبة تنفيذ الاتفاقية.

تتكون آلية استعراض الاتفاقية من الثلاث خطوات التالية:

1. **تجري الدولة الخاضعة للاستعراض تقييماً ذاتياً عبر استكمال البيانات في قائمة مرجعية شاملة معدة لهذا الغرض**
2. **يقوم الخبراء من الدولتين القائمتين بالاستعراض بتقييم تقرير التقييم الذاتي، ويتم تنظيم زيارة قطرية في حال طلب الدولة الخاضعة للاستعراض**
3. **تقوم الدول القائمة بالاستعراض بتقديم تقريرها بالتشاور مع الدولة الخاضعة للاستعراض، ويتم تحديد نشر التقرير من عدمه مع الملخّص التنفيذي.**

يتم إستعراض الدولة الطرف في الاتفاقية من قبل حكومتين نظيرتين بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في فيينا كونها الأمانة المسؤولة عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ويقوم فريق استعراض التنفيذ (IRG)، وهو فريق حكومي دولي مفتوح العضوية مكون من الدول الأطراف، بالإشراف على عملية الاستعراض. تنقسم العملية إلى دورتين تدوم كل منهما خمس سنوات: الدورة الأولى (2010–2014) وتكون باستعراض الفصل الثالث "التجريم وإنفاذ القانون" والفصل الرابع "التعاون الدولي"، والدورة الثانية (2015–2019) تكون باستعراض الفصل الثاني "التدابير الوقائية" والفصل الخامس "استرداد الموجودات".

5. ملخّص سير عمل الاستراتيجية بالمقارنة بمسارات منهجية مكافحة الفساد

تنقسم منهجية مكافحة الفساد إلى 3 مسارات أو "عناصر" رئيسية

الاستعداد
- إعداد إطار العمل القانوني
- إعداد إطار العمل المؤسسي
- التخطيط الاستراتيجي

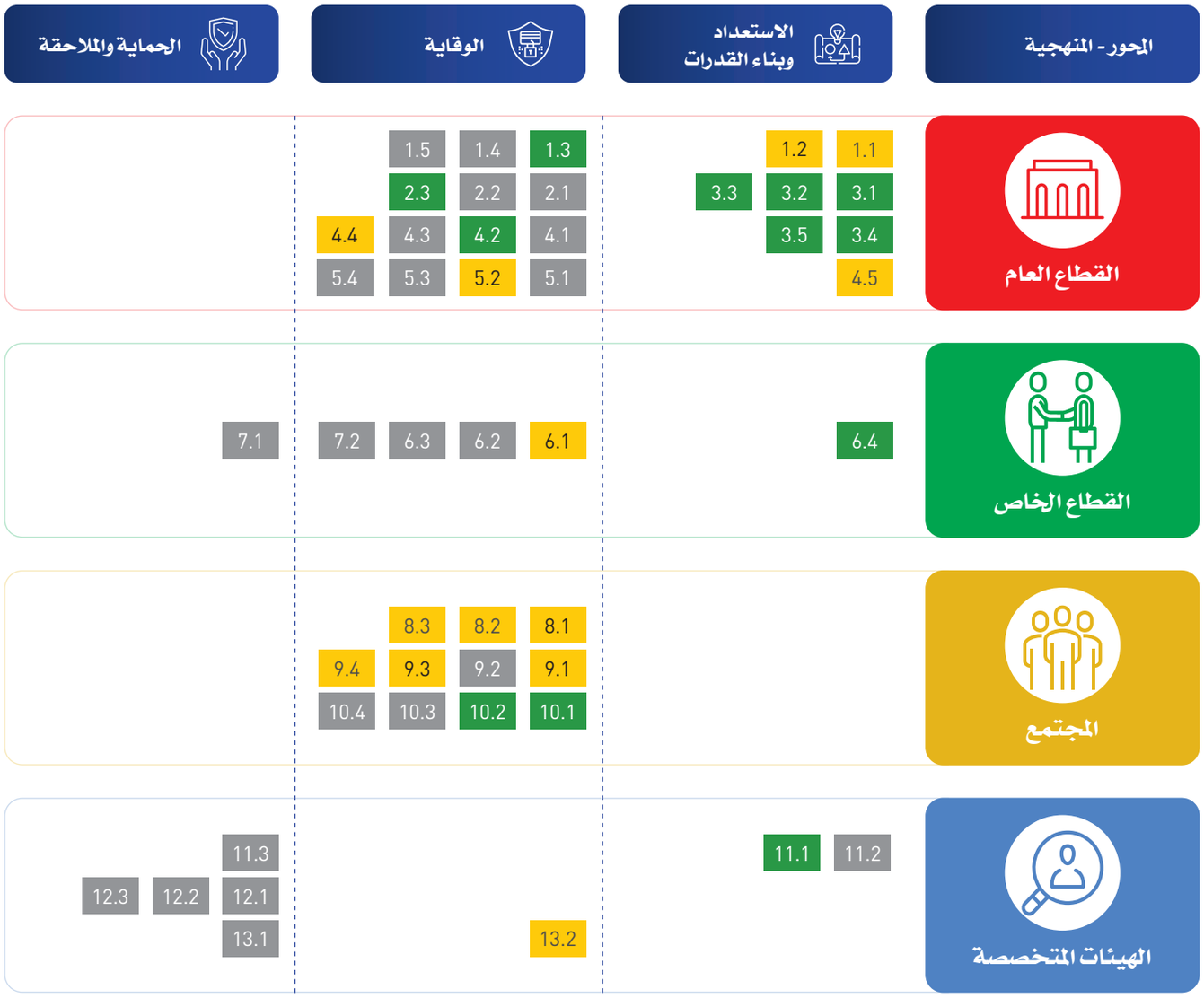
الوقاية
- الحد من خطر التعرض للفساد
- زيادة الوعي حول مكافحة الفساد

الحماية والملاحقة
- توفير إطار عمل للحماية لكافة الأطراف المعنية بالكشف عن الفساد والتحقيق في الفساد وفرض العقوبات
- الكشف عن جرائم الفساد والتصرف بها وإحالتها

KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 77 12/05/2022 02:45:14 م

تحليل التقدم المحرز في الاستراتيجية وفقاً للعناصر المختلفة لمنهجية مكافحة الفساد

سوف يساعد هذا التحليل في تقييم مستوى الانجاز وفقاً لكل عنصر من عناصر منهجية مكافحة الفساد.
يجب مراجعة حالة المبادرات متوافقة ومنحرفة وغير متوافقة بناء على الملاحظات السابقة في تفاصيل المحاور.



متوافق – على المسار الصحيح
انحراف بسيط عن الخطة لكن يمكن تداركه
غير متوافق – خارج عن المسار مع احتمال عدم الالتزام بالجدول الزمني/ أو مخاطر جوهرية على الإنجاز

- التقدّم المحرز متجانس على مستويات عناصر منهجية مكافحة الفساد: وهي الاستعداد والوقاية والحماية والملاحقة
- لقد تم بذل جهد كبير في التقدم على مستوى "الاستعداد وبناء القدرات" حيث أنه يوجد 7 مبادرات متوافقة مع الخطة، و3 مبادرات منحرفة بشكل بسيط عن الخطة، وهو ما يشكل 91% من المبادرات الخاصة بمسار "الاستعداد وبناء القدرات". يشمل ذلك وضع الاطر القانونية والتخطيط وتقييم الوضع الحالي.
- يتركّز 64% من مبادرات الاستراتيجية في مسار "الوقاية"، ويتطلّب هذا المسار جهدا أكبر في المرحلة القادمة لاستدراك التأخير في 53% من المبادرات الغير متوافقة مع خطط العمل ضمن هذا المسار.
- يجب أن يكون تركيز أكثر على مستوى المبادرات المتعلقة بالحماية و الملاحقة حيث أن جميع المبادرات في هذا المستوى متأخرة عن الجدول الزمني بالرغم من أنها جميعها بدأت بالتنفيذ.

KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 78 12/05/2022 02:45:21 م



07 المخاطر والتحديات

المخاطر العالمية

يتم تقييم المخاطر العالمية والاقليمية على مستوى الدول من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي بشكل دوري، ووفقاً لتقييم دولة الكويت فإن المخاطر الخاصة بضعف الحوكمة التقنية كانت من بين أعلى 5 مخاطر تتعرّض لها دولة الكويت (وفقاً لتقرير العام 2022). ويعكس هذا الخطر بشكل عام مدى ضعف الحوكمة التقنية للدولة، والتي قد تنتج بسبب عدة عوامل وتحديات مثل عدم وجود الأطر التقنية اللازمة أو ضعف التنسيق بين مكونات و أجهزة الدولة للربط بين أطرها التقنية المتفرقة.

لاشك بأن الكويت قد تقدمت كثيراً في مجال رقمنة العديد من الخدمات و تقديمها من خلال منصة تطبيق "سهل" مما يسهل تلقي الخدمة من قبل المواطنين و المقيمين و يؤدي بالتالي للحد من مخاطر الفساد في تقديم هذه الخدمات و لكن يجب أن تستمر الجهود للانتهاء من رقمنة جميع الخدمات التي يقدمها القطاع العام و كذلك للتنسيق بين جميع أجهزة الدولة للربط بين خدماتها و أطرها التقنية.

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي



أهم عشرة أخطار تواجه العالم بحسب الشدة خلال العشرة أعوام القادمة:

- فشل إجراءات المناخ
- المناخ القاسي
- فقدان التنوع البيولوجي
- تلاشي التماسك الإجتماعي
- الأزمات المعيشية
- الأمراض السارية
- الضرر البيئي الإجتماعي
- أزمات الموارد الطبيعية
- أزمات الديون
- الشؤون الجيوسياسية

- مع استمرار الجائحة، تشكل أزمة مناخ عالمية، و تضخم الانقسامات الاجتماعية، و ازديادالهجمات الالكترونية، و تفاوت في حالات الانتعاش الاقتصادي أبرز المخاطر العالمية.
- 1 من كل 10 أفراد فقط يعتقدون بتسارع تعافي العالم، بحسب دراسة شارك فيها نخبة من الخبراء.
- يتعين على قادة العالم تبني وسائل استجابة بالتنسيق مع أصحاب المصلحة من مختلف القطاعات لحل هذه المشكلات، رغم ضعف طرق التعاون المنشودة.

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي

KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 80 12/05/2022 02:45:29 م

التحديات الرئيسية التي واجهت تنفيذ استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

1

جائحة كورونا – أدت الجائحة إلى التأثير سلباً على سير عمل ونسبة انجاز الاستراتيجية وذلك بسبب فترات الاغلاق العام والاغلاق الجزئي وانشغال عدد من الوزارات الأساسية في مواجهة الجائحة كأولوية، مما أدى إلى عدم اطلاق العديد من المبادرات والعديد من الخطوات التنفيذية والتشريعات التي كان مخطط لها، بالإضافة إلى التأثير سلباً على جمع البيانات واصدار التقارير في الوقت المناسب.

2

حوكمة التنفيذ – لقد أثرت المرحلة الانتقالية بين انتهاء مدة عضوية مجلس الأمناء السابق وتسلّم مجلس الأمناء الجديد على سير العمل وخاصة اعادة تشكيل اللجان المعنية في حوكمة تنفيذ الاستراتيجية وعلى عملية التواصل واتخاذ القرارات ذات العلاقة بالاستراتيجية خلال هذه الفترة والمقدّرة بأربع أشهر.

3

التحديات التشريعية – طول المسار الاجرائي لمراجعة وتعديل القوانين الحالية، وتعدد الجهات المعنية في مراجعة مشاريع القوانين، والتغيرات السياسية والحكومية والبرلمانية التي اثرت على سير عمل الجهود التشريعية ذات العلاقة بمبادرات الاستراتيجية.

4

التحديات الادارية – لقد واجهت عملية التحضير والتنفيذ عدد من التحديات الادارية الخاصة بتشكيل فرق العمل واللجان ضمن الجهات المعنية بالتنفيذ، والتغيرات على ضباط الاتصال والاشخاص المعنيين بالتنسيق والمتابعة، وتحديد الوحدات التنظيمية المعنية بتنفيذ المبادرات وفقاً لنطاق عمل كل مبادرة.

5

التحديات المالية – يوجد العديد من المبادرات التي تحتاج إلى رصد مبالغ مالية لتنفيذها، وجاري العمل على دمج هذه المبادرات ضمن الخطط والموازنات الخاصة بالجهات المعنية بالتنفيذ. كما أن تخفيض بعض المبالغ المرصودة للتدريب وبناء القدارت في الموازنة العامة خلال السنة المالية الحالية قد يؤثر على تنفيذ بعض المبادرات ذات العلاقة بالتدريب وبناء القدرات.

6

تحديات توفير الخبرات و بناء القدرات:

تتطلب منظومة مكافحة الفساد توافر خبرات واجراءات وموارد أساسية لتمكينها من العمل بكفاءة عالية على مكافحة الفساد وتنفيذ جميع مبادرات الاستراتيجية بشكل كامل. وتواجه مكونات المنظومة بما فيها هيئة مكافحة الفساد تحدياً في توفير جميع هذه المتطلبات في الوقت المناسب وخاصة تلك المبنية على توفير خبرات فنية ذات تجربة دولية ومعرفة متخصصة مبنية على دروس مستفادة.

7

مستوى المسئولية – تعتمد العديد من المبادرات على تنفيذ مشترك من قبل عدة جهات كل حسب نطاق العمل الخاص به، وعليه يتطلّب تنفيذ المبادرة مستوى مسؤولية مشترك من جميع الجهات المنفذة والجهات الداعمة للتنفيذ. كما أن حوكمة التنفيذ واللجان والفرق المعنية مسؤولة عن المتابعة والرصد وتقديم الدعم الفني والإداري، إلا أن هناك محدودية للمسؤولية مبنية على السيادة القانونية والتنظيمية والاجرائية الخاصة بكل جهة وتحدد مستوى مسؤوليتها في التنفيذ.

8

تحديات الرصد والتقييم – إن تعدد الجهات المسؤولة عن تنفيذ الاستراتيجية، وتفاوت نسبة الجهوزية في اتباع بروتوكولات التواصل، ادى إلى التأثير على تزويد مكتب دعم تنفيذ الاستراتيجية بالبيانات والمستندات اللازمة للرصد والتقييم في الوقت المناسب. كما أن غياب النظام الآلي لدعم متابعة ورصد وتقييم الاستراتيجية يؤثر بشكل كبير على فعالية هذه الأعمال وخاصة التواصل مع الجهات المنفذة واعداد التقارير اليدوية والوقت المستغرق لذلك.

ملاحظة: هذه التحديات المذكورة أعلاه هي أمثلة على أهم التحديات التي تم مواجهتها في تنفيذ الاستراتيجية وليست ذكر لجميع التحديات التي يتم رصدها ومتابعتها من فريق العمل. إن بيئة تنفيذ الاستراتيجية متغيرة بشكل مستمر وعليه فإن المخاطر والتحديات تنشأ وتتغيّر بصورة مستمرة.

KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 81 12/05/2022 02:45:30 م



KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 82 12/05/2022 02:45:35 م



08 الدروس المستفادة

الدروس المستفادة



الإرادة السياسية

إن الإرادة السياسية من أهم عوامل نجاح أو فشل مكافحة الفساد. وتنعكس الإرادة السياسية في التزام السلطات الرسمية على أعلى المستويات بعمل التغييرات الحقيقية الملموسة وتوفير الدعم اللازم لمكافحة الفساد.

ترجمة الإرادة السياسية في توفير الموارد اللازمة:

إن الترجمة الفعالة للإرادة السياسية تتخطى تبني السلطات السياسية لمكافحة الفساد بالقول والتزام القوانين، وتتطلّب توفير كل ما يلزم من الخبرات الفنية والتقنية والموارد المالية اللازمة لتحقيق مكافحة الفساد كأولوية.

استدامة التزام السلطات في مكافحة الفساد

يتعين عكس الإرادة السياسية في مكافحة الفساد في ضمان استمرارية التزام السلطات بمكافحة الفساد، وتوفير أمثلة وأدلة واضحة لأصحاب المصلحة المحليين والدوليين عن جديّة السلطات الحكومية في مكافحة الفساد كأولوية وطنية.

الإطار القانوني والرقابي لمكافحة الفساد

توفير الأطر القانونية اللازمة لتطبيق ممارسات مكافحة الفساد:

يتعيّن تطبيق استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ضمن أطر قانونية وتنظيمية تسمح بتعزيز مشروعية وسلطة الممارسات التي تهدف إليها الاستراتيجية (الحد من تعارض المصالح، حق الاطلاع على المعلومات ، ضوابط تمويل الحملات الانتخابية، حماية المبلغين، إلخ)

اختصار الفجوة الزمنية بين وضع مشاريع القوانين واعتمادها واصدار اللوائح التنفيذية الخاصة بها والبدأ بتنفيذها والمتابعة على مدى الالتزام بها. تعتبر مخاطر تعارض المصالح في إدارة القطاع العام وفي إدارة الأموال العامة من أهم المخاطر التي يجب معالجتها من خلال وضع إطار قانوني واجراءات رقابية خاصة بها وتطبيق ذلك ضمن عملية معجّلة وكأولوية قصوى.

تشجيع وتمكين المواطن من حق الحصول على المعلومات، حيث أشارت الخبرات السابقة إلى الدور الفعال في الحد من مخاطر الرشوة في الخدمات العامة عند تمكين المواطن من الدخول للمعلومات.

حيث أن استغلال المواطن لحقه في الحصول على المعلومات وفقاً للقانون، يساهم في ترسيخ مسؤولية والتزام الموظف العام بتقديم الخدمات العامة وفقاً للاجراءات العامة وبشفافية ومساواة، وخاصة إذا تم تعزيز تطبيق هذا الحق من خلال اصدار أحكام إدانة من قبل السلطة القضائية لأية حالات عدم التزام بالقانون الخاص بحق الاطلاع على المعلومات. يكون المواطن أكثر قدرة على مكافحة مخاطر الرشوة في القطاع العام إذا تم حماية حقوقه قانونياً في الاطلاع على المعلومات.

KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 84 12/05/2022 02:45:41 م



KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 85 12/05/2022 02:45:44 م

إطار العمل المؤسساتي

تعزيز الدور المؤسساتي للهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة" وللأجهزة الرقابية الأخرى لتمكينهم من رفع مستويات النزاهة في الدولة، وخاصة من خلال تصميم وتطبيق أطر العمل المؤسساتية. إن ارتفاع مستويات الفساد وضعف النزاهة يؤدي إلى تراجع دور المؤسسات العامة والديمقراطية والتنافسية والتصنيف السيادي للدولة.

بناء قدرات الأجهزة الرقابية على جميع المستويات البشرية والآلية والفنية لتعزيز إنفاذ قوانين مكافحة الفساد وكفاءة الملاحقة القانونية وحجز ومصادرة الأموال والممتلكات المرتبطة بقضايا فساد.

تعزيز التنسيق والتعاون بين الهيئات المتخصصة في مكافحة الفساد على المستوى الوطني والاقليمي والدولي.

تطبيق المبادرات الاستراتيجية

اتباع النهج التشاركي في إعداد خطط تنفيذ المبادرات التفصيلية ومناقشتها مع أصحاب المصلحة واعتمادها بالتوافق مع الجهات المنفذة لضمان تبني الجهات المنفذة للخطوات بشكل كامل.

عدم مركزية مكافحة الفساد:

إن الفساد منظومة متكاملة ومنظّمة، وعليه فإنه بحاجة إلى منظومة متكاملة لمكافحته تبدأ من خلال وضع وتبني الاستراتيجية من أعلى المستويات، وتنسحب تدريجياً ليتم تنسيق تنفيذها ضمن المستويات التنفيذية وفرق العمل لجميع مكونات هذه المنظومة.

إدراك تحديات النهج التكنوقراطي في مكافحة الفساد:

على الرغم من أهمية البعد الفني والتقني في مكافحة الفساد (المنهجية التكنوقراطية)، إلا أن تكامل ذلك مع البعد الاجتماعي والسياسي والسلوكي من أهم عوامل نجاح حوكمة مكافحة الفساد، خاصة من خلال اشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص والاعلام والصحافة.

دمج قيم ومبادىء مكافحة الفساد في القطاع العام:

إن العمل بنزاهة وخدمة الصالح العام مسؤولية كل موظف حكومي وليس فقط فرق العمل والجهات المسؤولة بشكل مباشر عن تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. وعليه فإن قيم النزاهة وضوابط ومتطلبات مكافحة الفساد يجب أن يتم تضمينها ضمن جميع اطر العمل المؤسساتية في القطاع الحكومي مثل الأوصاف الوظيفية، ومدونات السلوك الوظيفي، وقواعد التوظيف والترشيح وتقييم الأداء والترقية، بالإضافة إلى برامج التعريف الوظيفي. يساهم هذا بشكل كبير في ترجمة الإرادة السياسية العليا ضمن إجراءات تنفيذية وتعزيز ثقافة نبذ الفساد وعدم تقبّله كسلوك.

توعية موظفين القطاع العام عن أوجه الفساد:

يتعيّن صياغة تعريفات موحدة عن الفساد واوجهه المختلفة، والعمل على تعزيز ونشر التوعية بذلك. كما يتعيّن استخدام أمثلة توضيحية محددة وذات صلة بأوجه الفساد لكل قطاع على حدة. يكون التعريف بمكافحة الفساد أكثر فعالية إذا تم ربط تأثيره على المكانة الشخصية والوطنية بالإضافة إلى مخاطر الفساد على انعدام الأمن وضعف الحوكمة المؤسساتية وانعدام العدالة الاجتماعية.

إدراج مكافحة الفساد ضمن الأجندة السياسية الوطنية:

تضمين مكافحة الفساد ضمن الخطط الحكومية، وتوعية المجتمع من خلال وسائل التوعية المختلفة عن تأثير الفساد على تحقيق الأهداف الوطنية والأمن المجتمعي. كما يتعيّن الافصاح بشكل فعال عن حالات ملاحقة الفساد في القطاع العام والحكومي.

تمكين وحماية المواطنين ونشطاء المجتمع المدني للابلاغ عن الفساد ودعم حرية الصحافة لضمان تمكن جميع مكونات منظومة مكافحة الفساد من الإبلاغ عن الفساد دون الخوف من القمع أو من أية مخاطر.

دعم البحوث والدراسات المتعلقة بالفساد:

لتعزيز فعالية جهود مكافحة الفساد في دولة الكويت، يتعيّن دعم البحوث على المستوى الوطني من خلال الاستفادة من دراسات اقليمية ودولية ومبادىء معيارية ودروس مستفادة لتقييم الوضع الحالي ومقارنته بهذه المؤشرات المعيارية.

تحفيز وتقدير الممارسات والجهود الرامية لمكافحة الفساد

يتعيّن متابعة اية جهود مميزة أو مبادرات تعزز مكافحة الفساد في الإدارات والمؤسسات الحكومية، والعمل على تقديرها وتحفيز المسؤولين عنها وتوفير التغطية الاعلامية اللازمة لها للتعريف بها بشكل واسع.

الرصد والتقييم:

تفعيل كافة مكونات نموذج حوكمة تنفيذ استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد لتحقيق أهداف هذا النموذج.

تفعيل آلية رسمية موحدة للرصد ورفع التقارير بشكل مستمر بين الجهات المنفذة واللجان والفرق المعنية للتعاون على توفير احدث المتغيرات في الوقت المناسب.

تمكين وتشجيع الجهات المنفذة على تجميع المتغيرات الخاصة بكل اجراء من خطط التنفيذ الخاصة بها والإبلاغ عنها في الوقت المناسب.

إعداد إطار للتقييم متوسط الأمد وذلك لتقييم أثر تنفيذ الاستراتيجية في منتصف عمر الاستراتيجية، واعداد أية تحديثات ضرورية على مبادراتها أو الأهداف الخاصة بها.

التواصل والتنسيق:

تمكين المحاور الفنية رسمياً من تنسيق الجهود والتواصل:

يتعيّن تمكين المحاور الفنية من خلال قرارات ومواثيق رسمية للقيام بمسؤولية التنسيق والتواصل مع الجهات المنفذة بصورة رسمية، بالإضافة إلى تحديد المسؤوليات والصلاحيات بشكل واضح.

إعداد بروتوكول تواصل شامل لاستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد تتضمن التواصل المؤسسي مع الجهات المنفذة للاستراتيجية.

إضفاء الطابع الرسمي والمؤسسي على آلية التواصل الداخلي بين مختلف مكونات نموذج حوكمة استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (الفرق الفنية، واللجنة العليا، ومكتب دعم تنفيذ الاستراتيجية، إلخ)

KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 86 12/05/2022 02:45:45 م



09

الخطوات القادمة لتنفيذ
الإستراتيجية الوطنية للعام 2022

شهد العام الثاني **2021** من مرحلة تنفيذ استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة و مكافحة الفساد تحقيق العديد من الإنجازات في عدة مبادرات كانت نتاج الجهود المبذولة من جميع أصحاب المصلحة و الدعم السياسي رفيع المستوى من القيادة السياسة و مجلس الوزراء و الذي تجسد بإدراج الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ضمن برنامج عمل الحكومة للسنوات القادمة. نتطلع في العام المقبل لاستثمار هذا الدعم من قبل جميع أصحاب المصلحة لتحقيق المزيد من الانجازات على صعيد المبادرات و الأولويات مما سيؤدي بما لا شك فيه إلى تحقيق ما نصبو إليه من رفع كفاءة منظومة مكافحة الفساد في البلاد.

ملخّص الأولويات للعام 2022

القطاع العام

الشفافية في إدارة الأموال والشؤون العامة:

سيتم التركيز على تفعيل وقياس تطبيق قانون حق الحصول على المعلومات، وتنظيم تمويل الحملات الانتخابية، وإدارة مخاطر المناقصات العامة في مكافحة الفساد.

التعيين والترقية في القطاع العام:

الاستمرار في العمل مع اصحاب المصلحة لتقييم الوضع الحالي فيما يتعلّق بمعايير التعيين والترقية على أساس الجدارة بالإضافة إلى حشد التأييد اللازم لتبني آلية وفقاً لأفضل الممارسات لتعيين القياديين في القطاع العام.

النزاهة في أداء الوظيفة العامة:

ستستمر جهودنا لمتابعة تنفيذ برامج تدريبية من قبل ديوان الخدمة المدنية و معهد الدراسات القضائية و وزارة الداخلية حول مدونات السلوك التي تم إصدارها، و سنستمر بدعم إقرار مدونة سلوك وظيفي خاصة بأعضاء مجلس الأمة.

المساءلة في القطاع العام:

سنستكمل عملنا مع أصحاب المصلحة لقياس ومتابعة فعالية آليات المحاسبة والتدقيق والرقابة في القطاع العام، وسنستمر في الدفع من أجل اقرار قانون إدارة تعارض المصالح وتعزيز آليات التطبيق الخاصة به ومتابعة أي فرص تطوير خاصة بجرائم الإثراء غير المشروع.

فعالية وكفاءة تقديم الخدمات العامة:

سنستكمل إجراءات تطوير فعالية الخدمات العامة و رقمنتها، وسنقوم بالتركيز على دمج ممارسات إدارة مخاطر الفساد ضمن القطاعات التي تقدم الخدمات العامة وفقاً للأولوية وذلك لتحديد ومعالجة أي أوجه ضعف بصورة دورية.

القطاع الخاص

النزاهة والمساءلة في القطاع الخاص:

سنقوم بالمتابعة على استكمال الأعمال التحضيرية الخاصة بإرساء ممارسات ومبادئ الحوكمة في القطاع الخاص وفقاً للأولوية كما سنتابع اعتماد وتطبيق التشريعات التي من شأنها تجريم الفساد في القطاع الخاص

دور القطاع الخاص في كشف الفساد:

سنواصل العمل على مجموعة من الإجراءات من أجل تحقيق فهم أفضل للتهديدات التي يشكلها الفساد ومن ذلك حماية المبلغين في القطاع الخاص وإرساء آلية تعاون بين القطاعين العام والخاص.

KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 88 12/05/2022 02:45:48 م

المجتمع

التوعية العامة:

ستستمر جهودنا بتنفيذ حملات توعوية لتوعية المجتمع بمخاطر الفساد و سبل الوقاية منه، بالإضافة إلى التوعية بمهام و اختصاصات هيئة "نزاهة"، و باستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، و سنقوم بإجراء استبيان وطني لقياس مدى الوعي.

دور التربية والتعليم:

سنستكمل المتابعة على تطبيق آليات مكافحة التزوير في الشهادات الجامعية المهنية، وسنقوم بالتحضير لمراجعة وتحديث المناهج وادماج قيم النزاهة في المدارس والجامعات والمعاهد .

التعاون مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام:

سنقوم بتركيز جهودنا فيما يتعلق بدعم دور المجتمع المدني في مجال الرقابة المجتمعية، وسنعمل مع اصحاب المصلحة لتعزيز فرص التعاون مع الصحافيين من أجل تعزيز وتقوية نزاهة وسائل الإعلام

الهيئات المتخصصة

تنمية القدرات:

سنستمر في تعزيز وتفعيل الإطار المؤسساتي لمكافحة الفساد وخاصة من خلال دعم هيئة "نزاهة" في تطبيق استراتيجيتها الداخلية، بالإضافة إلى تنمية وبناء قدرات الأجهزة الرقابية الأخرى بالشراكة مع شركاء محليين ودوليين.

حماية المبلغين عن الفساد :

سنستمر بالتحضير لعملية إنشاء منصة وطنية آمنة عبر الانترنت لتقديم البلاغات المتعلقة بالفساد، و سنعمل على تعزيز حماية المبلغين من القطاعين العام و الخاص.

التنسيق والتعاون:

سنستمر بالعمل مع الشركاء المحليين والدوليين لضمان التزام دولة الكويت مع إطار آلية تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 89 12/05/2022 02:45:52 م



KIAS_Annual Report 2021-first draft14-12-2021.indd 90 12/05/2022 02:45:54 م

